

سوق الشعارات في اليمن

• الذكورة عبد الرحمن البيضاني

رابطة طلاب
اليمن
شمالاً وجنوباً
بجمهورية مصر
العربية

سوق الشعارات في اليمن

محاضرة
الدكتور عبد الرحمن البيضاني



رابطة طلاب اليمن
« شمالاً وجنوباً »
بجمهورية مصر العربية

محاضرة

اللقاء الدكتور عبد الرحمن البيضاوي بدعوة من الرابطة
في يوم الخميس ١٥ مارس سنة ١٩٧٣

والمذاهب

التي تلت المحاضرة في مناخ حر ديموقراطي

1

2

3
4

5

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



لمشاركة ونشر كتابك في ارشيف اليمن راسلنا على
books@yemenarchive.com

Yemen Archive

ارشيف اليمـن



YemenArchive



yemenarchive.com

كلمة السيد عبد الله الأشول
مسئولي اللجنة الثقافية

أيها الأخوة الزملاء باسمكم جميعاً ترحب اللجنة
الثقافية وللمرة الثانية بالدكتور عبد الرحمن البيضاني
وتشكره على تلبية لهذه الدعوة .

أيها الأخوة يأتي لقاونا هذه الليلة وشعبنا في الداخل
تتهدهه الأخطر الصهيونية والاستعمارية ويواجهه احتلالاً
لأجزاء من أراضيه .

وإذا كان قطاعنا الطلابي في القاهرة يرقب الموقف
بقلق بالغ ازاء هذا العدوان الصهيوني إلا أنه لم يكن
مفاجأة له لأنّه يعرف طبيعة اسرائيل العدوانية التوسعية
ومطامعها في الوطن العربي كلّه وليس في أجزاء معينة من
المنطقة العربية إلا أنّ هذا العدوان يؤكد من جديد وبما

لا يدع مجالاً للشك بأن إسرائيل لم تكتف بما تحتله من أراضٍ عربية اليوم حتى تضمن سيطرتها على الوطن العربي ، كل الوطن العربي .

ولن يتحقق ذلك إلا بالتوسيع المرحلي والملطط والمدروس من قبل الصهيونية والاستعمار والذي تظهر بوادره في الأفق .

وأن الذين يظنون أنهم بعيدون عن مرمى الدفعية الاسرائيلية سوف يكشف زيف وهمهم هذا طبيعة المخطط الصهيوني الامبرالي في ابتلاع المنطقة كلها ويبقى أمام هذا الأمر الجديد أن تتحمل الحكومتان في الشمال والجنوب وفي المقام الأول مسؤولية الدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه ، والاسراع في خطوات الوحدة بين أجزاء الشعب الواحد انسجاماً مع الطبيعة وردعاً لمثل هذه المحاولات الاستعمارية .

وأن على الأمة العربية ثانياً تقع مسؤولية المحافظة والدفاع عن المدخل الجنوبي للوطن العربي .

أيتها الاخوة ..

لما نحشه حول ما يدور هذه الأيام كان هذا
التنويع القصير وتأتي محاضرتنا هذه الليلة في سلسلة
لقاءات بذاتها الرابطة إيماناً بواجبها الوطني وبأن تكون
الرابطة منبراً حراً لكل الأفكار تتفاعل بداخلها ليتاح بذلك
لقطاعنا الطلابي في القاهرة المتابعة لما يدور على الواقع
والخروج بهم مشترك لكل القضايا الوطنية والمصرية ..

ومحاضرنا الليلية من « أقدر الحالين للواقع
وتناقضاته » في « أسلوبه العلمي » تستمع اليه ونحاوره ،
« نوافقه أو نخالفه » ..

فكما تعودنا منه أن يكون النقاش علمياً وبناءً ..
هادفاً وموضوعياً ..

أيتها الاخوة ..

اليكم الدكتور عبد الرحمن البيضاني في محاضرته ..

« سوق الشعارات في اليمن »

فليتفضل ..

شكرا على الترحيب

زملائي وأخوانى .. بناتى وأبنائى ..

لست أدرى كيف أشكركم جميعا على حسن
استقبالكم الذى يعبر عن كريم شعوركم .

وأننى مدين لرابطكم الموقرة بهذه الفرصة التى
هيأتها لى كما تهئها لغيرى كى يعبر كل هنا عن وجهات
نظره فى جو من الحرية والديمقراطية .

ثم يتقبل كل هنا بصدر رحب مناقشته فى وجهات
نظره بكل حرية وديمقراطية كذلك .

وأخص بالشكر هيئةكم الادارية النشيطة التى لا تترك
 المناسبة الا انتهزتها لتفتح حوارا بين أبناء الوطن على

اختلاف وجهات نظرهم ، على أمل أن تفسح المجال لخلق
أرضية مشتركة تتقبل الاتفاق العام على مفاهيم مشتركة .

ومن لا يتفقاليوم قد يتافق غدا ، ما دام باب الحوار
يظل مفتوحا على مصراعيه ، والصدور الرحمة تظل متعددة
لكل نقد بناء وحوار ايجابي .

واما الأخ والزميل والابن الأمين عبد الله الاشول
فاننى لا أدري كيف أبادله التحية ..

فقد غمرني بكلمات كبار أتمنى من الله أن تكون
مستحقة لها ، لأننى لو كنت كذلك لاعتبرتها بمثابة وسام
على صدرى أحد أبناء الشعب اليمنى الخالد .

ذلك الشعب الذى لا أنام الا وهو معى في خيالى ..
ولا أقوم الا وهو معى في بالى ..
 فهو في كل عملى .. وهو في كل أملى ..

ولا أكتمكم سرا لأننى حين أكتب أو أتحدث عن غير

اليمن فاننى أجد القلم ينساب في بيسر .. واللسان ينطلق
في سهولة ..

لكننى حين أكتب عن اليمن .. أو أتحدث عن اليمن.
فاننى أجد الأمر مختلفا تماما ..

ذلك لأننى حين أتحدث عن اليمن فاننى أتحدث عن
أهل بيته .. أتحدث عن أهل .. أتحدث عن بيته ..

أتحدث عن ماضٍ هو ذكرياتي ..
أتحدث عن حاضر هو كل حياتي ..
أتحدث عن مستقبل هو كل رجائي ..
أتحدث عن مهد بذاته منه ولحد ما سأستقر فيه ..

وعندما يتحدث المرء عن مبتدئه وعن منتهاه فانه
لا يكتب بقلمه .. ولا يتحدث بكلمه .. وإنما ينطق
 بشعوره .. وينطلق بروحه .. ويعتصر في كل ما سيترك
 من ذكريات ..

والله يشهد أن التجاوب الذى حظيت به محاضرتى
الأولى قد حملنى فوق ما أحمل من مشاعر عاطفية
ووطنية .

عاطفية بمعنى أتنى شعرت بأننى لست وحدى الذى
يسير في الطريق الذى أسير فيه .
هذا الطريق ذاته .. ليس غيره .

وطنية بمعنى أتنى تأكّدت من أتنى لست وحدى
الذى يشرفه أن يستشهد في هذا الطريق ..
هذا الطريق ذاته .. وليس غيره .

وبعد ذلك اذا عجزت عن التعبير عن شعورى ، فان
خير ما يتبقى لمن يعرف الكلام أن يعترف ذات يوم بأنه
عجز عن الكلام .

وشكرًا .

الحاضرة

زملائى وأخوانى .. بناتى وأبنائى ..

يختلف الناس فيما بينهم ..

بسبب اختلاف الرأى أحيانا ..

ولعدم معرفة البعض بآراء الآخرين .. فيغلب
الأحيان ..

فينشأ صراع ..

صراع تخفيه الدكتاتورية « مؤقتا » بالعنف أو
تحسنه الديمقراطية « نهائيا » بالحوار ..

وحسم الصراع بالحوار يعتمد على « نضوج »
النهاية إلى اتفاق ..

والاتفاق يحتاج الى « مرونة » أكثر من مناقشة
الخلاف .. والى « معرفة أكثر » بأساليبه . حتى يتفق
من يريد الاتفاق « عن بيته » ، ويختلف من يصر على
الاختلاف « عن بيته » .

ولذلك فان موضوع محاضرة اليوم يستهدف القاء
بعض الأضواء .. على بعض الآراء .. الآراء التي
أغرقت اليمن في دوامة الصراع ..

حين تعمب لبعضها يمنين ..
وتمسك ببنقيضها يمنيون ..

وبصرف النظر عن اخلاص كل متصارع ، وأيمانه
بأنه يخدم وطنه ، فان الذي يهمنا الان هو الآخر المدمر
الذى أحدثه الصراع .. والمصلحة الوطنية الحقيقية
التي أهملها المتصارعون .. وهستقبل اليمن الذى داس
عليه الحماس .. وقتله الانفعال .. ودفنه التشنج ..
حتى أصبحت المزايدة مجرد تجارة في عظام مقبرة ..

ولذلك ..

أن هدفنااليوم هو البدء في البحث عن الحقيقة ..
حتى نعرف « بالحقيقة » ، و « للحقيقة » لماذا نختلف ..
ولماذا نتفق ؟ ..

وسوف نبدأ حديث الليلة بمدخل يتضمن تصورنا
للسياحة الوطنية .. والمعيار التقدمي الزمني والموضوعي
الذى تقاس به ثورية المناضلين فى مراحل التاريخ المختلفة
والمتعاقبة .. حتى اذا استحق أحدهم قدرًا من الثناء ،
أو العتاب ، استحقه عن انصاف ..

انصاف يتجرد من التحامل .. ويتجزء من التحييز ..
على السواء ..

وبعد ذلك ينقسم الحديث الى ستة أقسام :

أولاً : حركة الأحرار اليمنيين ابتداء من ١٩٤٨

ثانياً : اسلامية ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢

ثالثاً : تطور حزب البعث العربي ..

رابعاً : تطور الجبهة القومية .

خامساً : شعارات الشطر الشمالي .

سادساً : تطور الفكر الماركسي .

ثم نختتم المحاضرة بالأسباب التي جعلتنا نختار
الاطار الاسلامي ليكون إطار التطور الحديث في اليمن .

مدخل

ليس بيننا من يشك في وجود التخلف الرهيب في
اليمن .. بشرطها .

لا يجادل في هذه الحقيقة حاكم أو محكوم ..
شمالي أو جنوبى ، ما دام يتعقّب بحد أدنى من التمييز
يجهله قادرًا على ادراك التطور الذي تتراحم عليه
المجتمعات الأخرى .

وللتعرف على حياة المجتمعات الأخرى لا يلزم
الذهاب إليها ، وإنما يكفى الاستماع إلى أخبارها ، أو
مشاهدة منتجاتها في الأسواق المحلية .. حتى يتعرف
الانسان اليمني على مدى التخلف في وطنه .. على وجه
التقريب .

ولقد أدركت الطلائع اليمنية هذا التخلف ، وحاولت

استئصال أسبابه الرئيسية المعروفة منذ وقت مبكر ، وتعاقبت هذه المحاولات منذ محاولة الأحرار اليمنيين سنة ١٩٤٨ التي حاولت استبدال الحكومات الامامية بحكومات أخرى امامية أو غير امامية كانت تأمل منها قبول « الجرعة الاصلاحية » التي كانت هذه الطلائع تعتقد أنها مطلوبة في تلك الأيام ، أو أنها كانت كافية على مقام تلك الظروف .

بمعنى أن هذه الطلائع المبكرة كانت تعتقد أن تلك الجرعة الوطنية الاصلاحية الحد الأقصى الذي لا ينبغي أن تتجاوزه حتى لا تصطدم بعقبات اجتماعية واقتصادية وسياسية متمكنة من كيان المجتمع اليمني ومحددة لطبيعته التقليدية المحافظة ، أى أنها كانت تقصر على الجرعة التي لا تجده امكانية التطور الممكن أثناء التشريح بفرض التطور المستحيل .

هذا التصور للسياسة الوطنية هو الذى يجعل النظر إلى الرعاء ينبعى أن يكون على أساس معيار المصلحة

الوطنية المكتبة ، ومن خلال الظروف الموضوعية التي تتصدى لها هذه الطلائع الوطنية في وقت معين .

فلا يمكن علمياً أن نناقش زعماء حركة ١٩٤٨ انطلاقاً من الظروف التي نعيشها الآن سنة ١٩٧٣ ، لأنه بعد انتهاء ربع قرن من الزمن تغيرت الظروف الموضوعية اليمنية والعربية والدولية التي كانت سائدة في تلك الأيام والتي صاحت تفكير هؤلاء الزعماء الوطنيين وأملت عليهم مخططها ثوريًا وطنيًا معيناً .

أن الذي يمكننا أن نفعله هو أن نسجل لهم أنهم هم دون غيرهم قد فكروا منذ ذلك الوقت في الثورة وفي حتمية التغيير ، فأوجدوا مرحلة ثورية إيجابية مهدت الطريق إلى ما بعدها .

هذا التصور للسياسة الوطنية لا تنفرد باكتشافه ولا بتذكر صياغته فلقد تضمنته خلاصة تصاريير الندوة التي عقدها كلية العلوم السياسية في (لوبليانا) والمعهد اليوغسلاف للصحافة في بلغراد تحت اشراف اللجنة

القومية اليوغسلافية لشئون منظمة التربية والتعليم والثقافة في الفترة ما بين ٣ ، ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٨ حيث شهد هذه الندوة نحو ١٢٠ عالماً وصحفياً وخبريراً في الشؤون الصحفية .

وقد نشرت وزارة الاعلام (هيئة الاستعلامات) المصرية هذه التقارير في كتاب من سلسلة كتب مترجمة رقم ٧٠٩ بعنوان (وسائل الاتصال الجماهيري والتفاهم الدولي) وجاء في صفحة ٢١٢ من هذا الكتاب أنه ينبغي النظر إلى الزعماء السياسيين (من خلال الآمال والأهداف بعيدة المدى للدول التي يمثلونها أكثر من النظر في ضوء أية كتل أيديولوجية أو صفات شخصية ، وعندئذ يؤخذ الزعماء على أنهم يعلمون من أجل أفضل المصالح بلادهم) .

أولاً : حركة الأحرار اليمنيين

هدفنا مما سبق هو أن نوضح أن الشعارات الصادقة التي تتبناها الطلائع الوطنية في المراحل الثورية المختلفة ينبغي أن تكون مستخلصة من الآمال والأهداف التي يتصورون امكانية السعي إلى تحقيقها ، وهي لا تكون كذلك من الناحية العلمية الا اذا استخلصت من ظروف مجتمعاتها ، والا فانها لا تتفق معها ولا تتلاءم مع طبيعتها وعندئذ تفشل هذه الطلائع في تحقيقها فتبقى مجرد شعارات لفظية غير ذات ترجمة علمية .

فالمؤرخ أو الحاضر الذي يجهل أو يتتجاهل هذه الحقيقة العلمية الموضوعية والتاريخية لا يستطيع أن يحجز لنفسه مكاناً بين المفكرين ، وان استطاع مؤقتاً أن يجذب الليل أنظار الذين لم يبلغوا بعد مرحلة التمييز بين الألوان .

ومن أمثلة ذلك ما كتبه الدكتور محمد على الشهاري في كتابه بعنوان (اليمن .. الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال) وجرد فيه من التورية جميع الثوار اليمنيين ابتداءً من سنة ١٩٤٨ حتى الآن ، بل انه جردهم حتى من الوطنية حيث لصق بحركة الأحرار اليمنيين تهمة العمل لحساب الاستعمار البريطاني ، ولم يستثن من ذلك الا عدداً محدوداً جداً من الفئة التي استولت على السلطة الثورية الظاهرة في جنوب اليمن ، والتي كما سترى في صلب الحاضرة ، كيف استولت أيضاً على نظرية ظاهرة ومعدة للتصدير ..

فقال الدكتور الشهاري في صفحة ٤١ من هذا الكتاب (ان سياسة الأحرار اليمنيين أسفرت عن قيام انقلاب في عام ١٩٤٨ كان يقف وراءه الاستعمار القديم ، طمعاً في فتح مملكة الامام المفلحة والحاقة سياسياً بمنطقة قفوذه المباشر في جنوب البلاد حتى يتمسنى له بسط سيطرته على اليمن كلها) ..

وبعد أن أدان زعماء ثورة ١٩٤٨ بأنهم كانوا عملاء

للاستعمار البريطانى القديم أدان زعماء ثورة ١٩٥٥ في صفحة ٣٩ قائلًا انهم كانوا عمالء للاستعمار الأمريكى الجديد فقال في صفحة ٣٩ (ما ليث الأحرار أن انقسموا على أنفسهم فبینما استعجل القاضى عبد الرحمن الارياني الأحداث ، وضع يده – شأن آخرين من المعارضة وعلى رأسهم المقدم أحمد يحيى الثلابيا – في يد السيف عبد الله الذى ترعم حركة انقلابية في ٢٦ مارس ١٩٥٥ نصب بها اماما مكان أخيه – وهى الحركة التى كان وراءها تحطيط أمريكي طويل) .

وإذا كان بوسع الأحياء من زعماء ثورتى ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ أن يعبروا عن وجهات نظرهم لفضح ما وراء هذه الافتراضات حتى لا ترثها الأجيال القادمة بغير قدرة على اكتشاف مدى زيفها وحقيقة البواعث الأجنبية والاستعمارية التي تكمن وراء هذه المحاولات المتمدة .
التي تستهدف تشويه الحركة الوطنية في اليمن . وتلويث زعمائها الذين قدموا رؤوسهم من أجل بلادهم .

وإذا كان في وسع القاضى عبد الرحمن الارياني بالذات

أن يشرح ظروف ثورة ١٩٥٥ والتى أعلم مثل غيرى أنها كانت تستهدف الخلاص من النظام الاممى كله ، وكان فى وسع القاضى الاريانى أيضاً نิصور للتاريخ شعوره عندما أخرجوه من السجن بعد فشل ثورة ١٩٥٥ وجروه مكبلًا بالسلسل الى ساحة الاعدام وسيف الجلاد كان لا يزال يقطر أمام عينيه من دماء من سبقوه بينما كانت رؤوس زملائه لا تزال مبعثرة على الأرض وكانت جثثهم تصطدم بقدميه وهو في طريقه الى مكان النطع وسط الجماهير التى كانت لا تملك سوى أن تدعوه له بالنجاة .

إذا كان فى وسع القاضى عبد الرحمن الاريانى أن يصف لنا كل ذلك .. وفوق كل ذلك .. يشرح لنا كيف تدخل القدر في آخر لحظة لانتقاد حياته ، وهل كانت مفارنته واستشهاد زملائه من أجل أن تستولى أمريكا على اليمن فتนาزع بريطانيا في عدن ؟ ..

إذا كان فى وسعه أن يشرح عن نفسه فليس في وسع غيره من الذين استشهدوا في سبيل الثورة اليمنية أن يردوا على افتراءات الشهارى التى توصل اليها عندما

لم تطبق ثورة ٤٨ ، ٥٥ على مقاسات شعاراته التي لقتوه ايها في وقت لاحق وفي ظروف مكشوفة . ولذلك فاننى أختصر الاشارة الى ثلاثة من الابطال الشهداء بحسب ترتيب استشهادهم فيما يلى :

الشهيد المقدم أحمد يحيى الثلايا .. كان معلما للجيش في تعز . وكان مشهورا بالنزاهة والوطنية والاستعداد للداء . وكان يستهدف القضاء كليا على النظام الامامي ، لكن الثلايا رأى بعد استشارة أهل الرأي في تعز أن تجاوب الجيش مع الثورة في المناطق الأخرى غير مؤكدا ولم يكون موقف بقية القطاعات الشعبية مضمونا فرأى أن احلال أحد الأمراء محل الامام يمهد الطريق للتغيرات أخرى يتفق عليها وتقاس فيما بعد بحسب تطور الظروف .

ومن الشهيد الشيخ حسين بن ناصر الأحمر ذكر الشهارى في صفحة ١٠٧ قائلا (كما كتب النعمان الابن في «الأطراف المعنية» أصبح لزاما ارتياض الطريق الطويل .. طريق الجمهورية . لأنه لا بديل له) . لأنه

كان راسخاً في وعي الأحرار أن المستيريين في اليمن وهم قلة - لا يستطيعون وحدهم أن يزيلا نظاماً أو يقيموا نظاماً . ولذلك مضت محاولاتهم تبحث عن سند من السلطة الحاكمة ذاتها ، فلما استنفدت هذه الوسيلة اتجهت أنظارهم للأرض التي تقف عليها السلطة أساساً ، والقوة التي تضرب بها محاولات التغيير ، وهي القبائل ، وحتى تحس القبائل معنى التغيير الكبير دارت المباحثات على أساس تغيير نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية يرأسها شيخ مشايخ القبائل ، وينوب عنه أحد الأحرار من القضاة) .

ورغم أن الاستشهاد بكتابات النعمان الابن تدل على أن الأحرار في تلك الظروف قد درسوا واقع اليمن دراسة علمية واقعية واستخلصوا منها النتائج المنطقية السليمة وانتهجوا المسبيل المعقول الذي يمكن أن يكون خطقة الانطلاق الثورية الحقيقة فان ذلك لم يعجب الشهارى لأنهم لم يغرسوا النظرية الماركسية هكذا وحيط

عشواه في مجتمع لم يكن يتسع لمثل هذه المراهقة الفكرية
أو المزايدة السياسية .

ولذلك نجد الشهارى يستطرد في نفس الصفحة (١٠٧) معلقا على الفقرة التي اقتبسها من كتابات النعمنه الابن فيقول تحت عنوان « جمهورية ٠٠ أم سلطنة ؟ » (ذلك هو التطور السياسي في استراتيجية الأحرار : أن يحكم اليمن شيخ يستند الى عصبية قبلية ، وكان هذا الشيخ الذي استقر عليه « قدر اليمن » ليحررها من الامامة ، وينفذها من الاستبداد والاخهاد هو حسين بن ناصر الأحمر شيخ مشايخ حاشد) ثم يتمادى الشهارى في محاولة النيل من مكانة الشهيد الشيخ حسين الأحمر الذي في سبيل الجمهورية اليمنية أعطى رأسه ورأس ابنه الشهيد حميد بن حسين الأحمر فيصفه في نفس الفقرة بأنه (أكبر اقطاعي بين قبيلتى حاشد وبكيل مجتمعين وأبرز وجه في القبيلة الأم « همان ») .

ونسى الشهارى أن ثورة آل الأحمر في سبيل الجمهورية كانت أهم عامل من عوامل نجاح ثورة ٣٦

سبتمبر ١٩٦٢ التي أعلنت الجمهورية التي كان يسعى إليها آل الأحمر وقبائلهم بصفة خاصة وأبناء الشعب اليمني بصفة عامة ، وعندما قامت هذه الثورة كان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر نجل الشيخ حسين الأحمر مقيدا في السجن وكان أول قرار اتخذته الثورة هو أطلاق سراحه ، فلم يتوجه إلى صنعاء لاقتسام مناصب الثورة ، أى ليضع نفسه في مكانه الطبيعي بين أعضاء قيادة الثورة ، وإنما توجه من السجن مباشرة إلى ساحات القتال ليقود القوات الشعبية كلها التي كانت تطارد فلول الذين أغرتهم بعض الظروف على حمل السلاح ضد الجمهورية .

ولولا تلك الجهد لكان من الأقرب إلى الاحتمال أن تسقط الثورة في صنعاء ولا تقوم ثورة في عدن ، ولا يتسم أي مجال للشهارى أو لغيره ليؤلفوا الكتب المضارة للنفـر .. والمشوـهـة للتـارـيـخ .. أو ينصـبـوا أنفسـهـم قـضاـةـ بـغـيرـ قـانـونـ وـلاـ منـطـقـ لـحاـكـمـةـ تـارـيـخـ أـبطـالـ الـحرـكـةـ الـوطـنـيـةـ فـيـ الـيـمـنـ .

فالحركة الوطنية تبدأ وتنتهي عند المغرضين
المصلحين بالانقياد السهل والأعمى للشعارات المتطرفة
التي يتتصورون أنهم برفعها يتتصدون العلم الحديث
والثورة الديموقراطية بينما لا يزالون محشورين في
جشعهم غير المحدود الذي يستهدف الاستئثار بالسلطة
كما وصفهم بحق المفكر العربي الكبير نزير الحكيم في
المقدمة التي قدم بها كتاب (ماركسية القرن العشرين)
للفيلسوف الماركسي روجيه جاروديه حيث قال في
صفحة ٢٤ عن أمثال هؤلاء أنهم (ينطلقون من أولوية
الاقتصاد نظريا فحسب ، أما عمليا فالسلطة السياسية
وحدها منطلقهم ومنتهاهم) ٠٠

أما عن الشهيد القاضي محمد محمود الزبيري فقال
الشهاري في كتابه المذكور صفحة ٥٣ (إن الزبيري الذي
غدا الزعيم اللامع لحركة الأحرار يزودنا من ذات نفسه
ودون انتظار مساءلته بوثائق لا تقبل التأويل ، تحديد
ليس فقط انتقامه ، بل وتعصبه الطائفي ٠٠ وبطريقة تكاد
تتركم الأنوف وتسد الأنفاس ٠٠ فبنبرة حادة ومقاطعة

مليئة بالزهو ، متعالية ينبرى الزبيرى الى رفع عقيرته
 في تمجيد قبائل الشمال الزيدية ، و همدان على رأسها ..
 التي تمثل ٠٠ من وجهة نظره العصب الحى ، والعمود
 الفقرى ، والقوة الضاربة في الطائفة الزيدية) ٠

هذه طريقة الشهارى في تشويه معانى الجمل
 والعبارات ٠٠ فقد تصيد بعض كلمات منتشرة من كتابه
 (مأساة واق الواق) للشهيد القاضى الزبيرى ليضم
 بعضها الى البعض الآخر كى يستخرج من الكلمات
 المتقطعة الأوصال والمتباعدة المعانى ما يستشهد به وبالقدر
 الذى يكفيه لتشويه من يأمل فى تشويعهم حتى لا يبقى فى
 الساحة النضالية التاريخية سوى مجموعة الانتهازيين
 الذين لا يستندون الى أى ماض فى الكفاح الوطنى ٠

فالشهيد الزبيرى كان فى كتابه المذكور يوقظ ضمير
 الشعب اليمنى كى يثور على مأساته ، واذا كان قد تطرق
 فى بعض فقرات كتابه الى الاشادة بقبيلة همدان باعتبارها
 القبيلة الأم لجناحى الامامة حاشد وبكيل فانه فعل ذلك

لاستهلاة أقوى قوة يمكنية ضاربة يمكنها اذا حزمت أمرها
أن تقضى على الامامة فعلاً .

كما كان الشهيد الزبيدي يسعى الى أن يتماسك
جسد الشعب اليمني حول عموده الفقري . . حاشد
وبكيل . .

ولا شك أن الشهارى يجهل واقع اليمن في تلك
الأيام . . رغم أن ذلك الواقع . . «واقع الأمس» . . يكاد
لا يزال هو نفسه «واقع اليوم» باستثناء تغيرات أحدثتها
ربع قرن مضى . . «على مهل» . . وغير سطح المجتمع
اليمني . . لكنه لم ينزل الى أعمقه . . فالمجتمع اليمني
ت تكون أغلبيته الساحقة من القوى القبلية . .

والقوى القبلية لا زالت لها ظروفها الخاصة التي
ينبعى وضعها في مقدمة الحساب أثناء اجراء أية تجربة
ثوروية أو حتى اصلاحية . .

ولقد أشار الى هذه النقطة القاضى عبد الله الشمامى

في كتابه (اليمن .. الانسان والحضارة) أثناء شرحة
لأسباب التي منعت ثوار سنة ١٩٤٨ من ازالة الحكم
الامامي من جذوره واقامة مكانه حكماً شعبياً ف قال في
صفحة ٢٠٧ (وبعد دراسة سريعة متعمقة قرروا أنه لم
يبيق متسعاً لكسب قبائل الشمال بالترويعية .. اذا فلم يبق
من مندوحة الا اجتذاب القبائل عن طريق حكم امامي
يكون مؤقتاً ، يمثل دور انتقال من حكم الامامة الزيدية
إلى الحكم الشعبي ، ويشتد النقاش حول الأخذ بهذا
الدور الانتقالي ، انتهى على مضمون بالأخذ بهذا الدور
الانتقالي) .

والخلاصة : كانت الحركة الوطنية الثورية قبل ثورة
٣٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ حركة ثورية ووطنية وصادقة
وكان في كل مراحلها تنطوي من ظروف اليمن وتستهدف
تطويرها نحو الأفضل بالقدر الذي كان ممكناً ومرئياً في
الأفق في تلك الأيام وأنطلاقاً من تلك الظروف .

ولقد حدثت فعلاً خلافات بيني وبين الأستاذين
الزعيمين أحمد محمد نعمان والشهيد محمد محمود

الزبيري في السنة التي سبقت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، ولكن هذه الخلافات لم تكن تمثل جوهر الثورة وإنما كانت تتعلق ببعض الوسائل المؤدية إليها ..

ثانياً : اسلامية ثورة ٢٦ سبتمبر

إذا كانت أنظمة الامامة ، قبل الثورة ، قد جنت على الإسلام وفرضت على الشعب اليمني أن يرسي في أغلال الفقر والبؤس والشقاء ، فإن أنظمة أخرى إسلامية ومعاصرة تزدهر وتتقدم أمام أعيننا رغم تمسكها بالاسلام ، لأن الاسلام الذي يدعو إلى التقدم والازدهار لم يمنعها من التقدم والازدهار ، وكل ما حدث في هذه الأنظمة أنها حظيت بارادة التقدم والازدهار وكانت لديها مقومات هذا وذلك فتقدمت وازدهرت مع احتفاظها بقيمها الدينية .

لكن بعض المراهقين النظريين يتذمرون من مهاجمة الدين وسبيله اثبات لانتسابهم غير الشرعي للحضارة

الحداثة ، وما هذا الانتساب اللامشعري سوى مجرد انحلال ظهر منذ عصور التخلف والظلم والجاهلية ..

هذه المراقة تسوق صاحبها دائماً إلى عدم وضوح الرؤية السياسية ، وعدم صفاء التحليل التاريخي وعدم النزاهة في الخصومة الفكرية ، بل وتسوّقه أيضاً إلى التناقض حتى مع نفسه كما يفعل الشهارى حين ينفي ثورية حركة الأحرار اليمينيين من أساسها ثم يعود في صفحة ٩٩ فيعترف بثوريتها قائلاً (لقد كانت المصادرة بالجمهورية قفزة فكرية وسياسية هامة حققتها وقادت بها حركة المعارضة) ثم يستدرك قائلاً : (من ناحية الشكل فقط ، أما إذا تجاوزناه إلى المضمون الذي تصوروه لها فإننا لا نلبي أن نصدّم في الحال) ..

وكان المفروض أن يحل الشهارى ذلك المفهوم الذي تصورناه للجمهورية وكان بوسعه أن يناقش بيانات الثورة ودستورها الذي أعلنته تلك الثورة ، وإذا كان يريد أن يرجع إلى جذوره التاريخية فكان بوسعه أن يرجع إلى مجلة روز اليوسف الفاهرية حيث يجد في عددها المصادر

بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٢ مقالاً لنا بعنوان (مخالب الثوار) والذى أعلن ذلك الدستور حرفياً قبل اعلانه من صنعاء بنحو ستة أشهر ، والذى تضمن أكبر جرعة ثورية ممكنة في تلك الأيام ، وقد اختتمنا ذلك المقال بعنوان (خلاصة الموقف) (ان عقلية الشعب قد تغيرت منذ ثورة ١٩٤٨ حيث أصبح لدى الشعب مئات من خريجي الجامعات والألاف من الشباب المثقف التأثير .. لقد أصبح الشعب هدف محدد .. ليس مجرد تغيير شخص الامام .. وإنما تغيير كل نظام الحكم .. تغيير كل الأوضاع الاجتماعية الظالمة .. تحقيق الحرية والعدالة والمساواة .. لتد أصبح الشعب مؤمناً بالثورة الجذرية .. والتطور من الأوهام إلى الحقائق .. والانتقال من القديم إلى الجديد .. من مجرد تغيير فرد بفرد إلى استبدال نظام بنظام .. ووضع جديد يستهدف تحقيق آمال الأمة في النهضة والتقدم .. الأمر الذي يعتمد على الكفايات لا على الشعوذة .. وعلى قدرة العمل في المستقبل .. لا على فن الاتجار بالماضي) .

الغريب أن الشهارى تجاهل هذه الثورة الجثوية و
وأهمل الاشارة الى أحد روادها الفكرية الذى تحول
بعد الثورة بحكم طبيعته الاقتصادية الطبيعية الى اطار
اقتصادى لدولة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .

وبدلا من ذلك وحتى لا يشهد لثورة ٢٦ سبتمبر بأى
عمق فكري أو دلالة سياسية أو مضمون اقتصادى
واجتماعى استطرد في نفس الصفحة وحاول تجريح
الأستاذ محسن العينى والنيل من دوره الوطنى بين
المثقفين قبل الثورة وبعدها فقال (فمحسن العينى وهو
المثقف في جامعة السوربون بباريس الذى ينتمي إلى
الجيل الثاني في حزب الأحرار يفاجئنا بمفهوم للجمهورية
مفترط في الغرابة .. استمد من الديمقراطية الملكية
العبدية) .

واستدل على ذلك في صفحة ١٠٠ بفقرة من كتاب
الأستاذ محسن العينى (معارك ومؤامرات ضد قضية
اليمن) نقلها كما يلى (على أرضنا عرفت البشرية
الديمقراطية ، والسورى والحكم الشعبى لأول مرة في

التاريخ الانساني ألم يقل القرآن الكريم على لسان بلقيس
ملكة ميأ : يا أيها الملائكة اهتوني في أمرى ، لما كنت قاطعة
أمرا حتى تشهدون)

هذه الفقرة نقلها الشهارى من كتاب الأستاذ محسن
العينى الذكور صفحه ٦٠

والمعلوم أن الأستاذ محسن أصدر ذلك الكتاب سنة
١٩٥٧ أي قبل ثورة ٢٦ سبتمبر بنحو خمس سنوات ،
وكان يشيد بالشعب اليمنى ، ويغافر بأمجاده التاريخية ،
ويذكر القراء بأن مبدأ الشورى الديموقراطى قد عرفته
اليمن وطبقته وشهد القرآن الكريم بذلك قبل أن تظهر آية
نظيره الاجتماعية سياسية في أي مجتمع آخر .

لكن الشهارى لا يريد أن ينسب هذا الفخر إلى
الشعب اليمنى كما فعل الأستاذ محسن العينى ، وإنما
يريد أن يحصر حقوق الشرف التاريخي للنظرية الماركسية
وحدها ، ففيأبى أن ينسب أي مجد إلى أي شعب وفي آية

مرحلة تاريخية من مراحل التاريخ الا اذا كان هذا التوجه
معتقلا للنظرية الماركسية .

أو بمعنى آخر يريد أن يفرض على التاريخ ان
يصدق أنه لم يشهد أية ثورة الا الثورة الماركسية ، ولم يتم
يستيقظ بأية ديموقراطية على وجه الزمآن الا بالديمقراطية
الماركسية ، وخلاف ذلك لا توجد ثورات ، ولا توجد
نظريات ، ولا يوجد مفكرون ، ولا توجد ديموقراطيات ،
ولا توجد أمجاد تاريخية لأى شعب من شعوب الأرض .

ومن أجل ذلك تجلى حقد الشهارى بشكل خاص على
الفريق حسن العمري لأنه كما ذكر الشهارى في كتابه
صفحة ٢٦١ ألقى خطابا في مدينة رداع في ١٩٧١/٥/٢٠
عاهد فيه الله على التقدم بالشعب اليمني نحو التقدم
والحضارة متمسكا بمبادئ الدين الاسلامي ومتائلا
للفناء كل مبدأ يأتي من الخارج ، ومؤكدا أنه سينطلق
متمسكا بالعقيدة اليمنية التي تنسج من التربة اليمنية
وأنه سيوجه المسلاح الى صدر كل مخرب .

وما دام الفريق العمرى لا يسمح بأى هبأ يأتي من
الخارج ، أذن فهو ليس ماركسيا وما دام سينضرب على
يد كل هنرب أذن فهو ليس ديموقراطيا .

وما دام الفريق العمرى ليس ماركسيا ولاديموقراطيا
لأن فهو في كتاب الشهارى معارض لرئيس المجلس
الجمهورى القاضى عبد الرحمن الارياني .

وكان الشهارى في صفحة في صفحات كتابه يريد أن
يظهر الرئيس القاضى الارياني بأنه متعاطف مع نظام
الحكم في اليمن الجنوبية لكن الشهارى لا يلبث أن يتناقض
مع نفسه كعادته فيهاجم الرئيس الارياني في صفحة ٣١٩
حيث ينسب إليه أنه يتذهب (لشن العرب تحت ستار
توحيد اليمنيين الجنوبي والشمالي واسترداد الأرض
اليمانية المحتلة من قبل الجبهة القومية وهو الموقف الذى
تكتفى بصورة خاصة عندما خرج القاضى الارياني على
الناس في ١٩٧٢/٨/٥ في ثوب خشن غير الثوب الناعم
الذى كان يرتديه ، وبدلًا من لغة الدبلوماسية الهادئة التى
كان يصطنعها ويجيدها ، ويختدر خصومه بها ، غدا يتكلّم

في عنترية غير مألوفة ويووجه الخطابات النارية ، ويبدىء
بالتصريحات الطافحة بالوعيد والتهديد ويقدم نفسه
— على عكس الانطباع الذى كان يوهم به أنه « حمامه
السلام » في شمال البلاد — في صورة « سقر جارح
مفترس » قادر على انشاب مخالبه في جسد النظام الثورى
فـ **اليمن الشعبية** » .

اذن لم ينفرد الفريق العمرى في نظر الشهارى
بوسام الصقر ، وإنما أصبح الرئيس الارياني أكثر منه
افتراضًا في نظر دعاة الماركسية في اليمن . بينما يعود
الشهارى فيناقض نفسه كعادته أيضاً ويعطى الإحساس
بأن الرئيس الارياني قد عرض في سخاء كراسي الحكم
بما فيها كرسي الرئاسة على حكام اليمن الجنوبية فقال
في صفحة ٣١٨ على لسان الرئيس الارياني (بدلاً من أن
يحددوا أفكار الناس داخل حزب القوميين العرب) وهذا
ما لا نقبله ، فليأت الأخر سالم ربيع على إلى صنعاء
رئيساً لمجلسنا الجمهوري ، لنكون حكومة واحدة ، وليرأخذ
أخواتنا في الجنوب كل ما يشتهون من مناصب في حكومة

الدولة الواحدة ، حيث أن المهم أن نصبح دولة واحدة ، لكنهم يعتذرون عن الوحدة تارة باختلاف النهج السياسي والاقتصادي ، وتارة بعدم توفر الظروف الموضوعية لوحدة ، وأحياناً بأن لهم برنامجاً ثورياً خاصاً ، وتبثت الأيام أنه لم يمنع من الوحدة اليمنية إلا رغبة حكام الجبهة في السيطرة والحكم وانهم وضعوا مغريات الكراسي فوق كل اعتبار وألغوا بهذه أهمية الوحدة وضرورتها للجنوب قبل الشمال) .

وبعد أن يستعرض الشهارى تصريح الرئيس عبد الرحمن الارياني الغاية في الانفتاح على الوحدة .. يعود الشهارى فيرفض حتى تصريح الرئيس الارياني نفسه رغم انفتاحه غير المحتفظ مدعياً أن الشهارى أن الوحدة اليمنية لا يمكن أن تتحقق في الوقت الحاضر وشرح ذلك في صفحة ٢٩٣ زاعماً أنها لو تحققت الآن فانها تتحقق كما قال (على أرضية وفي ظل الأوضاع الاقطاعية الرجعية وتحت قيادة طبقة الاقطاع والبورجوازية والكمبرادوية) .

كيان ماركس في الجنوب

معنى ذلك أنه لا داعي للتفكير في الوحدة اليمنية جمل ينبعى التسلیم ببقاء كيانين يمنيين متصلین تحقيقاً لشبوبة الرفیق أندريه جرومیکو وزير خارجیة الاتحاد السوفیتی التي أفصحت عنها في القاهرة في ۲۹ مارس سنة ۱۹۶۷ أی قبل العدوان الصهیونی والنکسة العربیة بشهرين ، وقبل استقلال شطر الیمن الجنوبي بثمانيۃ أشهر حيث صرخ بأنه (بعد انسحاب القوات البريطانیة الاستعماریة من امارات اتحاد الجنوب العربي فأنه يجب العمل على انشاء دولة اشتراكیة مستقلة في هذه المنطقة وأن الاتحاد السوفیتی يحتفظ لنفسه بحق التصرف تجاه أی حل تقرره الأمم المتحدة تجاه مشكلة الشرق الأوسط وخصوصاً منطقة عدن) .

وقد أثبتت هذا التصریح كریستوف فون ایمھوف في كتابه (مبارزة في البحر المتوسط) وترجمته وزارة الاعلام المصرية وأصدرته هیئة استعلاماتها ضمن سلسلة كتب "العرب" رقم ۷۰۷ سنة ۱۹۷۸ صفحة ۱۱۸

اذن فالكيان الماركسي المستقل في شطر اليمن الجنوبي كان في الصورة « الاستراتيجية » الدولية من قبل النكسة العربية ، ومن قبل استقلال هذا الشطر اليمني نفسه ، وقبل أن يستولى الجناح اليساري في الجبهة القومية على السلطة ويصفى جناحها العتيد الذي استند مرحلته « التكتيكية » الدولية في ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٩ « وان هذا الكيان الماركسي في الشطر اليمني الجنوبي مطلوب منه « على مراحل متعاقبة » أن يستوعب ليس فقط الشطر الشمالي ضمن الاطار الماركسي وأنما أن يلتهم بقية المناطق العربية المجاورة تحت شعار تصفية النفوذ الامبرالي ٠

وتؤكدنا لهذا المعنى الواضح والمصريح والذي يلغى أي احتمال لنجاح لجان الوحدة اليمنية قال الشهاري في صفحة ٢٩٤ (ليس هناك بالنسبة لقوى التحرر والتقدم الا طريق واحد لتحقيق الوحدة اليمنية ، هو طريق الثورة

الوطنية) وعندما تنجح هذه الثورة الديموقراطية كما كتب في الصفحة التالية ٢٩٥ (تستطيع قوى الثورة أن تنتزع راية الثورة من يد قوى الثورة المضادة) ومن يد

الاقطاع .. والكومبرادورية .. وأن تتقدم تحتها لمحاصرة ودحر م الواقع الرجعية ، وتصفية النفوذ الامبرialis

ثم يشرح الشهارى طريقة تحقيق ذلك فيقول في صفحة ٣٢١ أنه (يستلزم أن تحول الجبهة القومية نفسها إلى حزب ديموقراطي ثورى قادر على التحول إلى حزب ماركسي - لينيني .. شبيه بالحزب الفذ الذى أقامه كاسترو في كوبا .. كما تشير إلى ذلك كلمات عبد الفتاح اسماعيل .. الذى قال : إننا أقرب بالفعل إلى التجربة الكاستروية لأننا وصلنا إلى خطنا الفكرى بنفس طريق كوبا .. التى بدأت بالكفاحسلح ضد الأوضاع القائمة وعبر التجربة النضالية نفسها بدأت تتبلور ملامح الخط الفكرى العام الذى استقرت عليه ثورة كوبا) .

ودعا في صفحة ٣٣١ إلى اقامة بناء سياسى أطلق عليه اسم (الجبهة الوطنية الديموقراطية) تضم تنظيمات وأحزابا وعناصر مئتمرة داخلها (يجمعها نهج سياسى عام واحد لا يلغى ذاتية ونهج أى منها ، والصفة الدالة على هوية مثل هذه الجبهة هي صفة التحالف .. تحت قيادة

كادر سياسي طليعي واع ثوري مهيكل من قواها الأساسية الوطنية والديمقراطية) ثم (تحول الجبهة الى حزب ثوري اشتراكي ديمقراطي ٠٠ بعد فرز القيادات الغير الصالحة أو المستهلكة وتصعيد القيادات الجديدة والمتفتحة) ٠

أى أنه يدعو الى قيام جبهة من القوى الوطنية المتحالفه التي تتفق على هدف عام ، مثل الوحدة أو التطور ، أو أى شعار آخر ٠ ومن خلال ضبط هذه القوى داخل الجبهة المتحالفه ستتمكن المجموعة القوية من تصفية بقية العناصر والتنظيمات الأخرى المتحالفه معها تحت شعار « فرز القيادات الغير الصالحة أو المستهلكة » ٠

وبما أن حزب الجبهة القومية هو الحزب المسلح بالنظرية الماركسية اللينينية والمستند على حكومة ثورية ذات عق ارضي وجيش مسلح بأسلحة حديثة وانواعه وأجهزة اعلام قوية وميزانية مفتوحة فإن هذا الحزب هو

الذى سينتقل بقية العناصر والتنظيمات غير المصالحة باية
نظريات أخرى .. والتحالف داخل هذه الجبهة .

وهذا ما ينبض أن تعرفه هذه العناصر والتنظيمات
المتشرة في الساحة البهنية والتى يسودها القلق على
مستقبل اليمن ووحدتها وتطورها الاقتصادي .

أى ينبض عليها أن تحذر مثل هذا الشرك المنصب
لها .. الواضح والمفهوم بصورة لا تقبل الجدل .

وأخيرا يطن الشهارى هدفه الأساسى الذى سيناط
إلى هذه الجبهة أن تؤديه وذلك في صفحة ٤٣٤ قائلا انه
(استقال حكومة ٥ نوفمبر الرجعية .. واقصاء الضباط
الكبار من الجيش والأمن .. وتأسيس وحدات حديثة
وأسلحة مختلفة وربطها منذ البداية بالجبهة الوطنية
الديمقراطية ونهجها السياسي أى الماركسي اللينيني) .

ونمى أن ضباط الجيش والأمن الآن في الشمال كلهم
من رجال وأبناء ٢٦ سبتمبر ، لكنهم لأنهم لم يستسلموا

**للماركسية الليينية والماوية فانهم أصبحوا في نظر
الشهارى كفирهم رجعين يجب على الثورة اقصاؤهم .**

وماذا بعد احتواء الماركسية للشمال !!

ثم يستعرض استراتيجية هذه الجبهة عند استيلائها على السلطة في الشطر الشمالي وضمه الى الجنوب فيحددها في صفحة ٣٣٧ بقوله أنها (تطهير الوطن العربي من الصهيونية والاستعمار القديم والجديد وقواعد العسكرية واحتكاراته النفطية وتأسيس دولة عربية موحدة متحرة اشتراكية ديموقراطية) ٠٠ ونسى الشهارى أنه لا تزال في عدن احتكارات نفطية استعمارية بحسب تعبيراته تنتظر أن تظهرها الثورة الاشتراكية الديمقراطية المستولية الآن على الحكم فعلاً في شطر اليمن الجنوبي ٠

علماً بأن تطهير هذه الاحتكارات النفطية لا يتوقف على اسقاط نظام الحكم القائم في الشطر الشمالي ، وأنه في وسع الحكم القائم الآن في الجنوب أن يصدر فسراً وبالانتفاضة الشعبية على هذه لاحتكارات النفطية فتأتى

يدخل للحكومة أكبر من الانتفاضة على أصحاب قوارب الصيد أو أصحاب الشقق والعشش والأراضي البور .

الحقيقة اننى أردت أن أشرح هذه الأفكار التى جاءت في كتاب الشهارى على علاقتها رغم خلوها من أية قيمة علمية ، لأنها أصبحت بمثابة « المرجع النظري » لدى أنصار المثقفين فى اليمن بشطريها ، وبالذات فى سطر اليمن الجنوبي ، هؤلاء يتصورون من حمل الشهارى لقب دكتور فى التاريخ ومن استطاعته تركيب الجمل الانشائية انه يستطيع أن يبتكر ويدع في الاقتصاد .

أما إن أفكاره قد خلت من أية قيمة علمية فلأتهما لهم تسهم بأى جديد في قضية التطور والتنمية التي هي حجر الزاوية لأى هدف ثورى .. وان مجرد تجريح الزعماء السياسيين وتشويهه هوافق الثوار دون أية دراسة للأسباب التي دعتهم الى اتخاذ هذه المواقف لمعرفة هل في ظل ظروف معينة بالذات مثل الظروف التي كانوا يعالجونها هل كان في وسعهم أن يتخدوا موقفاً أخرى

أو حلوا أكثر تقدمية أو أن هذه المواقف التي اتخذوها كانت بحكم تلك الظروف هي أفضل المواقف الممكنة ؟

ان مثل هذا التجريح والتشويه بغير هذه الدراسة العلمية المقنعة يوضح أحد أمرين : اما ان كاتب هذه الأفكار التي تضفت هذا التجريح والتشويه على هذا النحو غير المدروس غير ملم بالأصول العلمية في البحث والتحليل .. ومتلك مصيبة ، واما أنه غير أعين ولا ثريه في عرضه للأمور على هذا النحو وتصديه للأحكام التاريخية وأنه يعمل لحساب تيار أجنبى معين وعندئذ فالمصيبة أعظم .

وبين المصيبة والمصيبة الأعظم تتعرض جماهير الشعب للانسياق خلف آراء خاطئة أو مضللة وقد تنفذ مواقف تضر بمصالحها الحقيقية وتعرقل فرص تطورها المتاحة .

نموذج من كوبا

ويسوقنا الحديث الى الاشارة الى ثورة كوبا

واعتناق فيدل كاسترو للماركسيّة الليّينيّة ، لأنّ تجربة كوبا قد تحولت إلى نموذج ثوري يراد للبيـن أن تقتفـى أثـرـه وتنـهـجـ منهـجـهـ . ولا يخلو حديث لـمـسـئـولـ يـمـنـيـ فـيـ الجـنـوبـ الاـ وـيـشـيدـ بـهـذـاـ النـمـوذـجـ فـيـ مـعـرـضـ تـحلـيلـهـ لـتـطـورـ المـعـقـدـ الـفـلـسـفـىـ هـتـاكـ .. وـمـنـ ذـلـكـ ماـ جـرـىـ فـيـ حـوـارـ عبدـ الفتـاحـ اـسـمـاعـيلـ أـمـيـنـ عـامـ اللـجـنةـ الـمـركـزـيةـ لـلـتـنظـيمـ السـيـاسـىـ لـلـجـبـهـ الـقـومـيـةـ فـيـ الـيـمـنـ الـجـنـوـبـيـةـ وـالـمـنشـورـ فـيـ صـحـيـفةـ الـجـمـهـورـيـةـ الـقـاـهـرـيـةـ بـتـارـيخـ ٧ـ دـيـسمـبـرـ سـنـةـ

١٩٧٣

فالحقيقة التاريخية أن الثورة الكوبية لم تبدأ ثورة ماركسية ، ولم يكن فيدل كاسترو ماركسيًا قبل أن تنجح ثورته . ففي بيانات السيريرا الصادرة في يوليه سنة ١٩٥٧ بعنوان (الوحدة ضد الدكتاتورية) والمنسورة في كتاب (ثورة كوبا) بقلم فيدل كاسترو نفسه قال في صفحة ٤٧ (ليس من الضروري لأجل تشكيل التجمع الواسع .. أن تعلن الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية نفسها ثورية .. وعليها أن تعد الصلح وتقود البلاد في طريق

الشرعية الديموقراطية والدستورية ٠٠ وهذه يجب أن تصبح شعاراً لتجتمع وطني وثوري جديد سيضم جميع الأحزاب السياسية المعارضة ، وجميع المؤسسات الوطنية وجميع القوى الثورية ٠٠ وليس من الضروري اعلان الثورة اذا تشكلت الجبهة التي نقترحها) ٠٠

ف هذه المرحلة كانت حركة فيدل كاسترو ديموقراطية دستورية تسعى الى تحقيق الوحدة الوطنية في إطار من الشرعية . وهي بهذا المفهوم وبهذا القدر تصبح أقل ثورية من ثورة ١٩٤٨ التي قامت في اليمن والتي اتهمها الشهارى بالتخلف والرجعية والاقطاعية رغم أن ثورة ١٩٤٨ اليمنية سبقت كاسترو بنحو عشر سنوات .

وفي صفحة ٧٣ يشرح كاسترو حالة الحكومة الثورية الأولى التي استلمت السلطة بعد نجاح الثورة فتال (وعين) في هذه الحكومة رجال كانوا ، في بعض الأحوال ، أذوي عقلية محافظة في غير مخلها . وفي إيهامه المطاف كان هؤلاء وأولئك المحافظون فريقياً حكومياً محافظاً) .

وفي صفحة ١٧١ شرح كاسترو الأزمات التي بدأت سنة ١٩٦٢ حين بدأ تسلل الشيوعيين إلى التنظيم السياسي أثناء تسوية التزاع الداخلي الذي كان يقوم بين كاسترو وبين بعض القادة الشيوعيين فقال (ينبغي إلا ننسى أن عدم توازن القوى كان يلعب لصالح الشيوعيين ، لا سيما هذه هجرة قسم من أعضاء حركة ٢٦ يوليو « الحركة التي قادت الثورة » وعاد بعض الشيوعيين الذين يحملون نفوذ العصبية الماركسية ، والذين كانوا مدربين أحسن تدريب على الدس وعلى التلاعب داخل الجهاز . . .) إلى أن قال في الصفحة التالية (أنها صعوبة دمج حزب شيوعي كان يبلغ حدا من البيروقراطية والستالينية حتى بعد انتصار الثورة التي قادها آخرون . . .)

أى أن الثورة الكوبية قادها حتى النصر قادة آخرون غير شيوعيين .

وفي صفحة ١٧٥ أكد بجلاء أن ثورته لم تكن ثورة ماركسية إلى أن نجحت في استلام السلطة فقال (يجب

أن نعيد القول أن أحدى التجارب المريعة هي اتنا قضاها بثورة اشتراكية بلا اشتراكيين ، لأن الفكرة المسبقه المناهضة للشيوعية في تلك الفترة كانت من القوة بحيث أنه حين كان يعين موظف شيوعي لعمل حتى ولو كان متواضعا ، كانت تتصعد موجة من الاحتجاجات ..

وعلى ذلك جورج طرابيشي في كتاب (في التنظيم الثوري) لجوزيف ستالين وجورج لوكانش وآخرين بقوله صفحة ٤٣٣ (إن حركة ٢٦ يوليه « بقيادة كاسترو » هي التي قادت الكناحسلح ضد باتيسيا » وكانت هذه الحركة تضم في البداية عناصر متعددة ، قسم منها بورجوazi انضم الى صفوف المعارضة بعد اصلاحات ١٩٥٩ - ١٩٦٠ والى جانب حركة ٢٦ يوليو كان هناك الحزب الاشتراكي الشعبي « الشيوعي » الذي ساهم هو أيضا في التضالل ضد باتيسيا لكن مساهمه لم تكن حاسمة . وكان هناك أخيرا حركة « الادارة الثورية » التي نظمت في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ هجوما فاشلا على قصر الرئاسة . أما التركيب الاجتماعي لهذه الحركات

الثلاث فهو بوجه عام : حركة ٢٦ يوليوز فلاجية ، والحزب الاشتراكي الشعبي عمالي ، والادارة الثورة طلابية) .

(وجرت أول محاولة لدمج هذه المنظمات الثلاث في ٢٦ يوليه ١٩٦١ يوم ولدت « المنظمات الثورية المندمجة » وقد تمت عملية التوحيد من فوق ، عن طريق تجميع مناضلى شتى المنظمات القائمة) .

ولا داعي لأن نطيل عليكم في سرد تفاصيل القصة قصة استيلاء الشيوعيين على الثورة الكوبية بعد تجاهها . وخلاصة القصة . تولى هانيبال اسكيلانتى وهو قائد سابق للحزب الاشتراكي الشعبي الشيوعى مهمة الاتساف على تنظيم « المنظمات الثورية المندمجة » فسلم المراكز القيادية في التنظيم المندمج لأعضاء قياديين سابقين في حزبه الاشتراكي الشعبي الشيوعى وبعد أن استيقظ فيدل كاسترو واتخذ قرارات لمواجهة هانيبال اسكيلانتى حيث اعتقله وقدمه للمحاكمة العلنية وعزل بعض من عينهم في المراكز القيادية كان كل شيء قد انتهى

وابتلع الحزب الشيوعى جلفاءه فى التنظيم الموحد والذين
كان لهم الدور الأساسى في الثورة .

والى جانب ذلك كان الحصار الأمريكى لكونيا قد
بدأ يحاول اجهاض الثورة بينما انسحب عدد من زملاء
كاسترو في حركة ٢٦ يوليو نتيجة عدم موافقتهم على
بعض الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذها
والتي اعتبروها أكبر من طاقة الشعب الكوبى وأكثر ضررا
لمخططات التنمية .

ويضاف الى ذلك أن ثورة كاسترو لم تكن قد بحثت
بنفسها عن نظرية تطور تستخلاصها من ظروفها
الكونبية الخاصة فوافقت في مصيدة النظرية الثورية
الجاهزة المتأهبة للتصدير والتي يقبل على استيرادها
الذين ليست لديهم ملكات البحث والاستخلاص ولا يقبلون
أن يترکوا غيرهم كي يبحث ويختلس .

وهكذا اعتنق فيدل كاسترو الماركسية الليينية ،
وللأسباب التي أوجزها كتاب (أشهر الثوار في العالم)

في صفحة ١٤٥ بقوله (ان كاسترو لم يباشر حياته السياسية ماركسيًا لينينيًّا ، بل لجأ إلى الماركسية اللينينية كحل لابد منه من وجهة نظره لمستقبل كوبا ولواجهة الحصار الأمريكي لبلاده ..) وعبر هو عن ذلك بنفسه في تصريح لراسل « الأوبserفاتور » الباريسية سنة ١٩٦٣ بقوله : (أنا كובי أولاً ، أمريكي لاتيني ثانياً ، ماركسي لينيني حديثاً)

لا نظرية .. لا هدف

واضطرار فidel كاسترو إلى اعتناق الماركسية بعد نجاح ثورته وخلال الظروف الموضوعية والشخصية التي كان يعانيها يحكي لنا قمة كل حركة ثورية فضالية تنطلق من رفضها للأوضاع القائمة في المجتمع وتستهدف استبدالها بأوضاع أفضل منها دون أن يكون لديها تصور مسبق لتفاصيل وقسمات هذه الأوضاع الفاضلة التي تسعى إليها عن طريق النضال الثوري ..

وبالتالي تصبح بمثابة حركة انقلابية أو ثورية

بلا نظرية ، تضع كل همها في التفكير في قلب نظام الحكم وتحيير شكل المجتمع دون أن تحدد الشكل الجديد الذي تسعى إليه . وبالناتي تحصر كل جهودها الفكرية في دائرة التحضير للعمل الانقلابي أو الثوري . وهي مرحلة سهلة يمكن الاتفاق عليها ويمكن تجميع الأنصار حولها من بين أولئك الذين يرفضون الأوضاع القائمة . الظلمة ولو كانت أسباب هذا الرفض مختلفة فيما بينهم .

وبعد نجاحهم في الاستيلاء على السلطة تقفز على السطح مشكلة المشاكل وهي مشكلة تجسيد الآمال الوطنية والأهداف الثورية في قوالب تنفيذية تكفل تبرير التضحيات الجسمانية التي تت肯دها الشعوب عادة أثناء مرحلة المخاصم الثوري ثم ما يعقب ميلاد الكيان الثوري من ضرورات الدفاع عنه ضد القوى المضادة التي لا تستفيد من هذا الميلاد .

بمعنى آخر .

هذه مشكلة الحركات الثورية التي تتسلح بامكانيات

التحرير على الثورة ولا تتسلح بالنظرية الخاصة التي تعتقد أنها تصلح لتحقيق بداية التغيير والتطور بعد أن تنجح في الاستيلاء على السلطة السياسية .

وبالتالى فان هذه الحركات الثورية تجد نفسها ، على هذا النحو ، وبعد استلام السلطة ، تدور حول نفسها لا تدرى من أين تبدأ في تحقيق المجتمع الأفضل ، وهى اما تتوجه في دوامة الحيرة والتردد فتفقد السلطة التى استولت عليها وتسقط في هاوية الفشل أو تل JACK الى اقتباس أية نظرية جاهزة التفصيل تنقلها برمتها وبذاتها من مجتمع آخر وتحاول فرضها على مجتمعها .. فلاتختلف أيضا من هاوية الفشل بعد أن تحدث أضرارا بالغة العمق وبعيدة الأثر في المجتمع الذى أرادت فى البداية أن تنفعه .

وفي ظروف التخلف الاجتماعى والسياسى الذى يسود المجتمعات النامية لا يظهر فشل هذه الحركات الثورية بالسرعة المناسبة التى تكفل للقوى الوعائية امكانية حشد الجماهير المضلة كى تساعدها على التقاط زمام

المبادرة لوقف الأضرار القاتلة والمستمرة في الاجهزة على
قدرات المجتمع وتمزيقها وسحقها تحت ظلال الشعارات
الثورية البراقة واللتهبة والحماسية والمنبثقة من النظريات
المستوردة التي لم يكن في الأساس في وسع هذه الحركات
أن تلم ببعادها العملي كي تميز ما ينفع منها مجتمعاتها
ما يضرها .

ويضاف إلى ذلك ما تعانيه القوى الوااعية من صعوبة
في الحركة الفعالة وعجز عن النفاذ المؤثر إلى اسماع
الجماهير المضلة ، لأن هذه القوى الوااعية أولاً غير
متعاونة فيما بينها ، ومن يتولى من عناصرها موقعاً
سياسياً فإنه يستأثر به ولا ينفتح من خلاله على بقية
العناصر القادرة والوااعية التي تشاركه نفس الرأي وتتجه
معه إلى نفس الهدف ، وبالتالي يتحول هذا « المسئول
الوااعي » إلى « عقبة وعي » تحول دون العمل الجدى
المؤثر في مجال التوعية الجماهيرية وفي مجال خلق النموذج
المتطور الذى يستقطب آمال الجماهير و يجعلها تتحقق من
سكرة الشعارات المضلة .

وثانيا لأنه يصعب على الجماهير المضللة اكتشاف الفشل الحقيقى الذى عرق التطور المنتظر .

لأن هذا الفشل لا يقاس الا بمقدار التجاج الذى كان من الممكن أن يحدث وفق اجتهادات تطور أخرى ، وهذا التجاج «الممكن الحدوث» ليس دائما «ممكن التصور» على مستوى الجماهير النامية بسبب ظروفها الاقتصادية التى تعيشها ، ولأن وقت هذه الجماهير كله تقريبا مستغرق في الاستسلام لعمليات الشحن الثورية الدييدولوجية البغيقانية المتواصلة التى لا تترك أى وقت ولا أى مجال للتأمل ولا للتفكير حتى على مستوى القيادات نفسها .

وبمرور الوقت ، وفي غيابه التوعية الحقيقية ، يتحول هذا الصخب الجارف الى تيار جارف يبتلع أية مبادرة علمية يمكن أن تخطر على بال أحد .

ويضاف الى هذا التحليل انقسام الحركات الثورية على نفسها في المجتمعات النامية حيث لا تتنقسم على

نفسها في المقام الأول بسبب يقظة مفاجئة لدى بعض أجنحتها ، وإنما تنقسم في أغلب الأحيان بسبب اختلاف المصالح الخاصة التي تتجسد في النزاع على السلطة ، وبسبب تعارض الانتماءات السياسية والحزبية لما وراء حدود هذه المجتمعات .

وعندما تتصارع الأجنحة داخل الحركة الثورية الواحدة ، لسبب أو لآخر ، فإن كل جناح يحتفظ عادة باسم الحركة الأم مع اضافة لفظ أو لفظين جديدين لاظهار التمييز الايديولوجي الذي برر هذا الانقسام ، كما سترى فيما بعد عند عرض مسار حركة القوميين العرب التي أفرزت الجبهة القومية ثم أفرزت أجنحتها المختلفة ، تلك الأجنحة التي لم تتوقف بعد عن افراز أجنحة جديدة .

ثالثا : تطور حزب البعث

ولقد مر حزب البعث ، بصورة أو بأخرى - بثنيس هذه الأدوار أو المراحل بدأ في الأربعينيات كحركة

اصلاحية ترفض الاوضاع العربية التي كانت قائمة في تلك الأيام ، ودعا الى الانقلاب عليها .

وللحقيقة التاريخية يجب أن نشهد بأمانة أن هذا الحزب قد أسمهم في وقت مبكر في تنمية الشعور العربي العام وفي تجذير شعار القومية العربية ، وتجذير الاحساس العام برفض الواقع العربي والتطبيع الى واقع أفضل منه .

لكنه ، أي حزب البعث ، لم يتسلح بنظرية توضح معالم الواقع العربي الجديد الذي يسعى اليه الانقلاب على الأنظمة العربية .

وبالتالي كان مصير البعث عند استلامه السلطة هو نفس مصير أية حركة ثورية « تجيد فن الاستيلاء على السلطة » دون أن تعرف « كيف تستخدمها » في خلق الواقع الأفضل الذي سعت اليه .

ويمكننا أن نقتصر بختصار خط سير حزب البعث

منذ نشأته في كتابات الأستاذ ميشيل عفلق نفسه ، ومرة أخرى أكّر أنَّه أُسّهم مُساهمة تاريخية لا جدال فيها في تنمية الشعور العربي بضرورة التغيير في وقت مبكر منذ مطلع الأربعينيات ، وبصفته أستاذًا في التاريخ حيث درس التاريخ في فرنسا بين سنة ١٩٢٨ - ١٩٣٢ لم يكن مطلوبًا منه سوى أن يكشف للطلاّع العربي خطوط سير التاريخ العربي ويدعوها إلى الالتفاف حول تجمع ثوري يستهدف استعادة التاريخ العربي لأمجاده وانتشال الواقع العربي المعاصر من التخلف الذي تردى فيه .

أما مهمّة ايجاد نظرية التطور التي يمكن للواقع العربي الجديد أن يتتطور إلى الأفضل وفق تفاصيلها فإنها ليست مهمّة كأستاذ متخصص في التاريخ ، وإنما هي مهمّة الاقتصاديين العرب الذين كان عليهم أن يتضمنوا إليها ويكمّلوا حركتها بتسلیحها بالنظرية الاقتصادية التي تعطى للحزب مطامم الفلسفة التي يلتزم بها .

وقد أشار الأستاذ ميشيل عفلق إلى ذلك في كتابه (في سبيل البعث) صفحة ١١٣ حيث قال (ليس يكنى أو:

نقول ان حركة البعث العربي تستطيع بهذه المبادئ
والشروط أن تسيطر على الظروف وبالتالي تحقق
الانقلاب ، فهناك جوانب يجب أن توضح ويمكن أن الخصها
في أن حركة البعث العربي لا غنى لها عن فلسفة عامة في
الحياة) ٠ ٠)

وفي صفحة ٦٥ يشكو الأستاذ ميشيل عفلق من
المثقفين الذين أغرتهم سهولة نقل النظرية الماركسية ولم
يستخدموا ثقافتهم في التأمل الجاد في الواقع العربي
واستخلاص نظرية التطوير من أعماقه ومن ظروفه وتقاليده
الإيجابية وعلى مقاسه الخاص فيقول (في بلادنا عدد
غير قليل من المثقفين الشوهين الذين غدت الثقافة في
أيديهم أداة إيهاء ٠ ٠ من هؤلاء أخذت الحركة الشيوعية
في بلادنا عناصرها المثقفة ، ومنهم نشأ ذلك الاتجاه الذي
يسعى في بعض الكتابات المنشورة بالتقدمية الزائفة
المصطنعة لأنه التقدم الذي ليس له جذور في نفوسنا ،
ولا يلبى حاجاتنا الحقيقة ، وإنما هو من الخارج يلصق
على حياتنا لصقا) ٠

ثم يؤكد الأستاذ ميشيل عفلق ادانته للارتماء في أحضان نظرية جاهزة مستوردة من بيئه غير عربية معللاً هذا الارتماء السهل بضحالة الساحة العربية وخلوها من المفكرين العرب ، وهو يقصد بطبيعة الحال المفكرين الاقتصاديين الذين ينبغي عليهم أن يملأوا فراغ المساحة العربية بالفکر الاقتصادي السياسي الذى يتلاءم مع أفضل الحلول الممكنة لتطوير الواقع العربي فيقول في صفحة ٧١ (ان قوة الشيوعية في البلاد العربية ناتجة عن ضعف الفكر بصورة عامة ، وعن ضعف الفكرة القومية بصورة خاصة) .

وفي صفحة ٧٥ يقول (وأخيرا فالشيوعية تنهض العرب من التفكير في اشتراكاتهم والاهداء اليها ، لأنها بادعائهما أن الاشتراكية هي الماركسية ، وأن لا اشتراكية الا فيها وبها ، فقد شوهت الاشتراكية الصحيحة التي يحتاجها العرب) .

ثم فسر الأستاذ عفلق الاشتراكية التي يقصد بها تفسيراً عاماً في صفحة ٩٧ فقال (أما الاشتراكية في البعض

العربي فيقتصر معناها على التنظيم الاقتصادي الذي يهدف إلى إعادة النظر في توزيع الثروة في الوطن العربي ووضع أساس وقواعد للاقتصاد يضمن المساواة والعدالة الاقتصادية بين المواطنين ويضمن تحقيق الانقلاب في الانتاج ووسائله من جهة ثانية) ..

وبطبيعة الحال هذا تفسير خطابي وانشائي يتضمن النية الحسنة والصادقة التي تستهدف تحقيق مستقبل عربي أفضل ، وكان من الواجب على الاقتصاديين من رجال حزب البعث أو حتى من خارج الحزب أن يتولوا تنظير هذه النية الحسنة وصياغتها في الاطار العلمي النهجي ، الذي يمكن أن يكون صالحًا للتنفيذ العلمي والمرحلى من جهة .. وصالحًا لاستقطاب قناعات المثقفين العرب وشد انتباهم غيرهم من المتعلعين إلى مستقبل أفضل من جهة أخرى .

وقد عبر الأستاذ عفلق عن هذه الحقيقة الملحّة في كتاب آخر بعنوان (معركة المصير الواحد) فقال في سنته ٦٠ (ومنذ سنين شعرنا بهذه الحاجة الملحّة إلى

ايجاد الحل الايجابى الى الاشتراكية العربية التى تدلل على
أمراض المجتمع العربى من الناحية الاقتصادية ..
ولا تضطره الى انكار قوميته والى الارتباط بذيل غيره
من الأمم ، فيفقد سيادته وتطمس شخصيته) ..

ثم لخص الدكتور سامي الجندي أحد أقطاب حزب
البعث وأحد رؤساء وزرائه السابقين خلاصة الفتاوى
التي أسفرا عنها قيام حزب بغير نظرية ، وذلك في كتابه
(البعث) صفحة ٦٧ في معرض شرحه لواقع مؤتمر حمص
على أثر انقلاب مصطفى حمدون ضد حكم أديب
الشيشكلى في بداية ١٩٥٤ فقال (وجئنا نحن البعثيين
وعلى وجوهنا ابتسامة النصر العريضة نبحث عن مكان
الصدارة ..) كان كل منا يشرح فكرة البعث على هواه
وحسب مزاجه .. بعضنا اتخذ مظاهر الفيلسوف وتخلق
بأنشكاله وتزين بمسوحه دون منهج فلسفى .. اذا تحدث
أحدنا قال له عضو ما ولكن الأستاذ فلان ذهب غير
ما ذهب ، فنجيب بأن التنوع شرط للازدهار .. وذلك صحيح
عندما تكون هناك عقيدة .. ولكن التنوع الشفوي

الغوصى لا يبني عقيدة باقية بل يشوه حتى الشعارات القليلة التى بين أيدينا . وهكذا ظل البعث بلا ايديولوجية شعارات قلقة لم توضح لحاته الأولى وبذوره فانحرف الى حزب سياسى نهائيا . وباتت الاجتماعات الحزبية لا تعدو أن تكون شرحا لمقالات الجريدة والفتشرات الداخلية السياسية الضحلة . وحافظ بعض هنا بصعوبة على نهجه بأن يظل البعث حركة ثقافية عامة ، مؤهلاً أن يأتي جيل يصوغ الأفكار الشاردة في عقيدة ثورية .) ٠ ٠ ٠

ثم قال في صفحة ٢٩ (طرح الحزبيون في الاجتماعات أسئلة عن مفاهيم الحزب الأولى . . . وأهم من كل ذلك ما هو البعث ؟ . . . كانوا يريدون أن يفهموا من هم وما هم ؟ مثلهم مثل المؤمن الذي يسأل عن دينه وقد تسرّبت الشكوك الى قلبه فيتطلب اليه أن يؤمّن فقط .) ٠

ثم قال (وما زال « هذا » السؤال قائما حتى الآن . . . ما هو البعث ؟ لم تجب القيادات أبدا) ٠

والمعلوم أنه أصدر كتابه المذكور سنة ١٩٦٩ أي

قبل الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد ..
والمى أسممت مساهمة ايجابية في استئناف الميزنة
التاريخية للوحدة العربية بقيام اتحاد الجمهوريات العربية
بين مصر وليبيا وسوريا .

وهكذا انقسم حزب البعث الى عدة أجنحة .

جناح ظل منغلقا على نفسه مكتفيا بتراثه بغير
نظريّة قوميّة ولا قطريّة .

وجناح افتتح بالافتتاح من بعيد على التجربة
المصرية باعتبارها تجربة رائدة لا ضرر من الاستفادة من
ايجابياتها ومن شعبيتها العربية .

وجناح رفض الانغلاق على نفسه ، وأبى الافتتاح
من بعيد على التجربة المصرية ، وفضل التمايز في المحيط
العربي بكيان فلسفى مختلف فاستسلم كما فعل فيدلز
كارسترو لنظرية جاهزة التفصيل ومعدة للتصديق وهى
الماركسيّة اللينينية .

أما اللقاء أحد أجنحة حزب البعث بنظام الحكم القائم الآن في شطر اليمن الجنوبي فقد لخصه السيد أو الرفيق (كما هو لقبه الرسمي) عبد الفتاح اسماعيل في تقريره السياسي الذي قدمه في ٢ مارس سنة ١٩٧٢ إلى المؤتمر الخامس للتنظيم السياسي للجبهة القومية فقال في صفحة ٦٧ (كما أجرينا حوارا مع حزب البعث العربي الاشتراكي ولم يكن هذا الحوار قد وصل إلى المستوى الايجابي المطلوب ولا زلنا نأمل من منظمة البعث أن ترتفع إلى المستوى المطلوب لادرak أهمية العمل المشترك فيما بيننا وإلى أهمية وحدة العمل الوطني الديمقراطي) .

والبالغ أن حزب البعث اليمني في الشطر الشمالي قد قطع مرحلة أخرى كبيرة في طريق اندماجه مع الجبهة القومية الحاكمة في الشطر الجنوبي .. وهذا ما يفسر عموماً بعض الأحداث التي شهدتها الشطر الشمالي خلال عام ١٩٧٢ .

وأما عن حزب الشبيبة الشيوعي فقال (الرفيق) عبد الفتاح اسماعيل في نفس الصفحة (ولقد وجدنا تفهمها

كبيراً من قبل منظمة الشبيبة فيما يتعلّق بالاتفاق على الأسس المبدئية للعمل الموحد ، ولم يبق سوى بعض المسائل العملية التي بمحاجتها سيتم نهائياً العمل المشترك ، ونحن ندرك أن نجاح العمل المشترك فيما بيننا لا شك في أنه سيكون خدمة لقضية الثورة والحركة الوطنية اليمنية) ٦٧

والمفروض أن يتم هذا العمل المشترك بين الجبهة القومية وبين حزب الشبيبة الشيوعي وبين حزب البعث الاشتراكي اليمني كما قال عبد الفتاح اسماعيل في صفحة ٣٩ من اطار الجبهة القومية) ٦٨

وإذا ذكرنا أنه في صفحة ٣٩ من برنامج التنظيم السياسي للجبهة جاء النص على أن (العمل من أجل قيام الحزب الطبيعي من داخل اطار التنظيم السياسي للجبهة القومية) لكان معنى ذلك أنه في المرحلة القادمة سينتشر تنظيم حزب الشبيبة الشيوعي وتنظيم حزب البعث الاشتراكي داخل اطار الجبهة القومية التي ستتجزء من هذا الاطار حزبها الطبيعي ٦٩

وإذا عدنا مرة أخرى إلى تقرير عبد الفتاح اسماعيل لكتاب النظرية التي يتبناها هذا التنظيم الطليعى لوجدنا أنه في صفحة ٧٠ يطلب من (عضو التنظيم ٠٠٠٠) أن يرفع مستوى الإيديولوجي ويدرس نظرية الاشتراكية العلمية () وكان في صفحة ٦٩ قد صبغ هذا التنظيم المتوقع بالصبغة العالمية بقوله (ان الأحزاب الاشتراكية العلمية ليست جهازاً متلاحداً من حيث الإيديولوجية فحسب ، بل هي كذلك جهاز منظم عالمياً)

معنى ذلك أن حزب البعث (اليمني) الذي تحالف الآن أو يكاد يتحالف مع الجبهة القومية ينبغي عليه أن يستعد مقدماً للانصهار في حزب الجبهة القومية واعتقاق النظرية الماركسية اللينينية ، ويسلم بأنه عند ظهور الحزب المندمج الجديد لا مفر من تسميته بغير اسم « الحزب الشيوعي اليمني » بصراحة .

رابعاً : تطور الجبهة القومية

تقتضى علمية البحث أن نرجع إلى تاريخ الجبهة

القومية ، لنتبين كيف نشأت وكيف تطورت ، وكيف
توصلت الى هذا الاختيار النظري ؟

بدأت قيادة حركة القوميين العرب في بيروت بقيادة
الأستاذة جورج حبش وهانى هندى ومحسن ابراهيم ،
وكان أول من أسهم ماليا في تأسيس حركة القوميين العرب
المليونير اللبناني اميل البستانى وبعض أمراء الكويت
كما كان من بين مؤسسيها الأستاذ أحمد الخطيب، الذى
أصبح فيما بعد عضوا في مجلس الأمة الكويتي الحالى
وأحد أقطاب حركة القوميين العرب الآن في الكويت وأحد
المشرفين على مجلة الطليعة الكويتية .

وكان الغرض من تأسيس هذه الحركة في بدايتها
تنمية الاتجاه الليبرالى بين شباب الجامعة الأمريكية
وعن طريقهم ينتشر هذا الاتجاه ويتعقق على مستوى
جماهير الأمة العربية بأسلوب منظم وممول ولو بدون
نظريه علمية خاصة ..

ثم عن طريق الصحفى السورى الأستاذ معن زيادة

تكونت أول مجموعة إقليمية عن اليمن سنة ١٩٥٨ من طالبين يمنيين هما سلطان أحمد عمر وفيصل عبد الطيف الشعبي ثم لحق بهما عبد الملك اسماعيل وبعد الحافظ قائد من طلبة القاهرة وفي ١٩٥٩ انضم إليهم طه بقائل وعلى السلامي ثم محمد على هيثم وعلى ناصر محمد وقططان الشعبي ونور الدين قاسم وسيف الصالحي وجعفر على عوض وناصر النقاف بعد أن انشق هؤلاء من رابطة أبناء الجنوب العربي ثم في سنة ٦٠ انضم إليهم سالم زين وأخرون .

وقد استفادت حركة القوميين العرب من خلاف الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مع البعثيين والشيوعيين فاتخذت الحركة الفط الناصري وكانت كتابات محسن إبراهيم في مجلة الحرية تكاد تكون المحدثة باسم الجماهير الناصرية تحت رعاية عبد الناصر .

ويشهد بذلك سلطان أحمد عمر في كتابه (نظرة في تطور المجتمع اليمني) صفحة ٢٣٩ حيث شرح نشاط حركة القوميين العرب سنة ١٩٦٣ بعد قيام الثورة اليمنية

فقال (كانت حركة القوميين العرب تنمو و تتسع تنظيمياً في المدينة والريف ، و جماهيرياً .. و تحاول السيطرة على النواحي القروية ، وكان يساعدها في ذلك موقفها المؤيد للتجربة الناصرية التي كانت جماهير المنطقة مشدودة إليها ..)

واهتماماً بكتاب سلطان أحمد عمر يرجع إلى ثلاثة أسباب :

أولاً : لأنّه من مؤسسي الجبهة التومية في اليمن .

ثانياً : لأن تحاليله وإن كانت عاجزة عن تقديم أي كيان فكري متكامل ، فإنّها على أي حال أفضل بكثير من كتابات الشهارى التي لم تصل بعد إلى قشرة الفكر الاقتصادي العلمي .

ثالثاً : لأنّه الآن على رأس القوى الوطنية التي استاءت (عن حق) من البطء الشديد في حركة التقدم والتطور في الشطر اليمني الشمالي فاتجهت (عن خطأ)

إلى استخدام الألغام والقنابل والرشاشات « بصفة سرية » بدلاً من أن تقدم ببرنامج للعمل الوطني يصلح لقيادة التطور في البلاد وتنافشه « بصفة علنية » .

وتعود صلة سلطان أحمد عمر بالثورة اليمنية إلى ما قبل قيامها بنحو ستة أشهر حين اقترح الأخ عبد الغنى مطهر (وكان حلقة الاتصال بين الثوار) أن يرسل سلطان إلى القاهرة لأعلمك كيفية استخدام البحر السرى حتى تتم الاتصالات في وقت أسرع وفي أمن من رقابة الإمام في الشمال والسلطات البريطانية في الجنوب . غير أننا لم نستخدم هذه الطريقة لاهتدائنا إلى طريقة أسرع .

ولما قاتلت الثورة كون سلطان مع سعيد الجناحى وبعد الرحمن محمد سعيد وعلى السالمى وسالم زين المؤتمر资料 فى الشعبى فى اليمن الذى كان يقود المظاهرات المؤيدة للثورة .

ثم جاء سلطان مع قحطان الشعبى وناصر المستنave وطه مقبل وطلبو منه ميزانية للتحرك الشعبى ، ولم أجده

يمانعاً من ذلك فقد كانوا كلهم متقاعلين مع الثورة وكلابوا بجمعون المتطوعين ويدفعون بهم إلى ساحات القتال دفاعاً عن الثورة فتحولت لهم على خزانة الدولة ما قيمته ألف جنيه استرليني لتوسيع نشاطهم في الجنوب المحتل .

وكان بعض الزملاء في الحكومة اليمنية يسيئون بهم الظن في بعض الأحيان مما كان يؤدي بهم عدة عرات إلى الاعتقال (وأذكر من بين هؤلاء سلطان أحمد عمر وسالم زين وسعيد الجنحى بالذات) ، و كنت في كل مرة أطلق سراحهم بمجرد أن أعلم باعتقالهم وأصرف لهم مرتباتهم ..

وأذكر أن سلطان أحمد عمر جائني ذات يوم وأخبرني بأن قيادة حركة القوميين العرب قد قررت انتخابي عضواً في قيادتها العامة . المركزية تقديرها منها دورى في الثورة اليمنية فقلت له إننا بقصد إنشاء تنظيم سياسى يضم كل المؤمنين بالثورة بعد أن نبلور أهدافها في صورة ميثاق وطني مرحلى ، وإننا سندعو كل المنظمات السياسية إلى الاشتراك في صياغة هذا الميثاق حتى

يتحقق الالتزام به عن (طريق الاقتتال) ولين عن
(طريق الاذعان) وقبول الأمر الواقع .

وأضفت أن اليمن لا تتسع لتعدد التيارات السياسية
لكتنا في نفس الوقت لن نترك تيارا سياسيا يشعر بأنه
(مغلوب على أمره) وإنما سنشرك الجميع في حوار ينطلق
من واقع اليمن (بعينه) ويستهدف تطوير هذا الواقع
(بالذات) تطويرا علميا دون الالتزام بتصور مسبق
يفرضه أحد التيارات على التيارات الأخرى .

في ذلك الوقت كان سلطان أحمد عمر لم يكمل
دراسته الجامعية بعد ، ولم يكن الميدان السياسي
والاقتصادي اليمني خاليا من الخطوة الأولى التي حددت
الملامح الغريضة لتخطيطنا الاقتصادي ، فكان سلطان في
ذلك الوقت يتكلم بنفس لغتها .

ثم تطورت الأمور .. بعد بضعة شهور .. وحرمتني
الأقدار من الاسهام في تطوير الوطن الذي وهبته حياته
له ولا أعرف أي معنى للحياة بعيدا عنه .

ولكن ..

تعر على الشعوب أوقات مرة .. يدرى فيها المرأة
كيف يأمل .. ولا يدرى منها كيف ي العمل ..

يجد الأمل مشروعا .. والعمل ممنوعا ..

لكن الرجاء لا ينقطع في الوطن ..

فالوطن وطن .. له حقوق .. وعليه حقوق ..

له أن نفديه بأرواحنا .. لا نضن بها عليه ..

وعليه أن يذكر وفاعنا .. لا يضن به علينا ..

ومهمة التاريخ أن ينصف من يفتقد الالتصاف ..

عندما يجد التاريخ .. ذات يوم .. من ينصفه ..

حركة القوميين ناصرية !!

ونعود الى سلطان أحمد عمر الذى سجل لنا كيف تطورت حركة القوميين العرب والبعث في اليمن ، وكيف استغلت الحركة تمزق القيادة السياسية اليمنية ، وتوقف من بقى منها في السلطة عن الاستمرار في محاولة ايجاد فكر سياسى واقتصادى يمنى ينبع من واقع اليمن ويستهدف تحقيق مصالحها ضمن الاطار العربى العام .

وكيف بدأت حركة القوميين العرب في محاولة ملء الفراغ الفكري في اليمن باستقطاب ولاء الجماهير لزعامة عبد الناصر لتنمية خلايا لحسابها الذي استخدمته فيما بعد ضد عبد الناصر نفسه فيقول سلطان في صفحة ١٨٥ أن (الخلافات بين حركة القوميين العرب في اليمن ، كانت انعكاساً للخلافات السياسية بين حركة القوميين العرب، مركزياً، وحركة البعث مركزاً .. فب بينما كان البعث غير ناصرى ، كانت حركة القوميين العرب ناصرية حتى العظم .. وكانت حركة القوميين العرب في اليمن في تلك الفترة ناصرية أيضاً ليس بسبب موقف الحركة مركزياً فحسب ،

بل وبسبب قناعتها أيضاً بأن وجود جيش المتحدة ودعمها أمر تحتمه طبيعة الصراع .. وذلك أدى بحركة القوميين العرب في اليمن إلى مغالاتها في الدفاع عن المتحدة . كما أدى بها أيضاً لأن تدخل في صراعات سياسية حادة ليس مع القوى الرجعية فحسب ، بل ومع البعث والشيوعيين أيضاً .

معنى ذلك أنه حتى ذلك التاريخ لم تكن حركة القوميين العرب في اليمن قد تبنت النظرية الماركسية .

وفي صفحة ١٨٦ يقول سلطان (أما حركة القوميين العرب اليمنية فلقد دخلت في مواقف افتراق و اخراج سياسي وايديولوجي مع حركة القوميين العرب مركياً ، وبالتحديد منذ سنة ١٩٦٤ أي منذ عقد مؤتمر الحركة الصالحة في بيروت الذي برز فيه بوادر انشقاق عبر عن موقفيين آنذاك : موقف برجوازى شوفينى بقيادة جورج حبش وهانى الهندى ، وموقف بورجوازى صغير بقيادة محسن ابراهيم ونهيف حواتمه . وأخذت حركة القوميين العرب في اليمن الشمالية تتخلّى عن كابوس

حركة القوميين العرب مركزاً التي اخذت تنهج نهجاً بورجوازيا صغيراً .. وأخذت الحركة في اليمن تنهج طريقها السياسي الخاص الذي أدى بها إلى الانفتاح على الفكر الاشتراكي العلمي) .

معنى ذلك أنه يوضح في صفحة ١٨٦ أنفصال الحركة في اليمن عن الحركة المركبة في بيروت لعدم رضاها حتى عن بورجوازية محسن إبراهيم ونایف هواتمه الصغير .

لكه ينسى ما كتبه في صفحة ١٨٦ فيناقض نفسه في صفحة ٢٤٣ مشيراً إلى ذلك المؤتمر الذي عقد في بيروت في ١٩٦٤ فيقول (وفي ذلك المؤتمر أيد فرع الحركة في اليمن الشمالية فريق محسن إبراهيم في محاولته دفع حركة القوميين العرب خطوة إلى الأمام بينما اتخاذ أغلب مثلثي الجبهة القومية وعلى رأسهم قحطان الشعبي جانب الفريق الآخر بقيادة جورج حبش) .

ومع التغاضي عن هذا التناقض الذي وقع فيه

سلطان فان عرضه هذه الفقرة الأخيرة يؤكّد أنه لا يهتم بصياغة المعانى اذ أن هذه الفقرة تعنى أن الفكرة غير واضحة في ذهن كاتبها ، ذلك لأنّه بدلاً من أن يتحدث عن انشقاق الجبهة القومية الى جناحين كما أشار الى ذلك فيما بعد في صفحة ٢٥٩ ولا نستعجل الآن الوصول اليهـا ، فانه في هذه الفقرة تحدث عن وجود حركتين منفصلتين سمي احداهما بفرع الحركة في اليمن الشمالية وجعلها تنتسب الى فريق محسن ابراهيم ، وسمى الأخرى بالجبهة القومية برئاسة تحطان الشعبي وجعلها تنتسب الى فريق جورج حبس .

ثم يعود فيؤكّد هذا التناقض ويعمق عدم الوضوح في ذهنه فيذكر في أسفل الصفحة (صفحة ٢٤٣) قائلاً : (أما في الساحة اليمنية فقد شكلت تلك الخلافات بداية افتراق نهائى بين فرع الحركة في اليمن الشمالية ، وبين الحركة مركزيـا) .

ويستمر سلطان تائـها في ملحوظـ التناقض فيقول في صفحة ٢٤٥ (وبـ رغم القصور الايديولوجي والسياسي

لدى القيادات الثانوية للجبهة القومية وقواعدها الا أنها كانت تفكر جديا بضرورة احداث تغييرات ايديولوجية وسياسية وتنظيمية داخل الجبهة القومية) .

سبحان الله ..

مرة أخرى يعود فينسب نفسه الى الجبهة القومية التي كان قد انشق منها في صفحة ٢٤٣ منحازا الى ما أسماه بفرع الحركة في اليمن الشمالية التي انحازت الى الفريق الأكثر تقدما من جناحى الحركة المركزية بقيادة محسن ابراهيم والتى وصفها بالبورجوازية الصغيرة .

ومع ذلك كيف يستقيم قوله في هذه الفقرة أنه يوجد قصور ايديولوجي وسياسي لدى قيادات الجبهة القومية بينما يدعى أنها كانت تفكر جديا بضرورة احداث تغييرات ايديولوجية وسياسية وتنظيمية ، ذلك لأن الذى لديه القصور الفكري لا يستطيع أن يفكر جديا كما قال ، أى أن القاصر ايديولوجيا وسياسيا لا يستطيع ادراك حاجته الى ايديولوجية و الى سياسة .

اللهم الا اذا كان يريد فقط مجرد الانشقاق عن
المجموعة بایجاد مبرر ، أى مبرر ، كى يقتضى عليها تحت
شعار الاحساس بالقصور الايديولوجي ، وهذا ما حدث
فعلا ، كما سترى فيما بعد .

وبانفصال الجبهة القومية عن الخط الناصري يعترفه
سلطان في صفحة ٢٥٤ بصحة رأى نايف حواتمه الذي
نشره في كتاب (أزمة الثورة في الجنوب اليماني) صفحة
٣٥ عن ضعف الجبهة وقصورها حيث قال (ان تلك
المزلقات كان لابد وأن تحدث نظرا لغياب الايديولوجية
الثوروية في صفوف الجبهة ولقصوره ١٤ أكتوبر على
الانتفاضة السياسية دون أن يرتبط بانتفاضة ثقافية
وتنظيمية بروليتارية تجذب مع الخطوة السياسية
وتعطيها أفقها الثوري الحقيقي) .

على هذا الرأى كان المفروض قبل ثورة ١٤ أكتوبر
القيام بانتفاضة ثقافية وتنظيمية بروليتارية في شطر
اليمن الجنوبي على أن يظل الوجود البريطاني في الجنوب
حتى تتضخم هذه الانتفاضة البروليتارية كى يمكن أن تعميم

جبهة قومية قوية تتفادى تلك المزلقات التي وقعت فيها
بعد الاستقلال ..

والى جانب رغبة عناصر الجبهة القومية في الاتساق
على أنفسهم ، كانت الجبهة القومية تبحث عن أية
مبررات توسيعها اصرارها على رفض العمل مع جبهة
التحرير فتارة تتستر فيما اسماه سلطان في صفحة ٢٥٤
بانقلاب ١٤ أكتوبر حيث قال (وفي الذكرى الثالثة لثورة
١٤ أكتوبر دبرت قيادة الفدائين في عدن « بقيادة الحاج
صالح باقيس وآخرين ») انقلاباً .. وأعلنت عودة الجبهة
القومية للعمل من جديد بعيداً عن جبهة التحرير) ..

وتارة تتستر في اصطلاح البروليتاريا الذي اكتشفته
الجبهة القومية مؤخراً حيث قال سلطان في صفحة ٢٥٥
(يجب استمرار حركة الجدل الطبقية التي لابد وأن تفرز
تطورات أيديولوجية وطبقية جذرية بروليتارية ، ولم يكن
ذلك ممكناً من خلال جبهة التحرير التي كانت تعتمد في
نشاطاتها السياسية على عناصر تبحث عن قوت يومها) ..

ولا ندرى علمياً كيف يمكن أن تفرز حركة الجدل
الطبقية تطورات ايديولوجية وطبقية جذرية بروليتارية ؟

فإن أصل كلمة الجدل (الديالكتيك) في اللغة البوهانية
تعنى تبادل وجهات النظر ، فبالأخذ والرد في النقاش
قد ينتهي الأمر بالطرفين المقابلين إلى نتيجة جديدة
تتجاوز الرأيين المتعارضين ، وفي الاطار الماركسي التقليدي
يتصورون أنه بالصراع الطبقى تتم طبقة البروليتاريا ،
وهذا المفهوم لم يعد صحيحا علمياً كما سنرى فيما بعد .

ولكن على اعتبار أن سلطان لم يتبع تطور الفكر
الماركسي وتجمد عند المفهوم التقليدي القديم لنتيجة الجدل
الطبقى فكيف يدافع عن رفض الجبهة القومية للتعاون مع
جبهة التحرير بدعوى (كما قال هو) في نفس تلك العبارة ،
أنها أى جبهة التحرير كانت تعتمد في نشاطاتها السياسية
على عناصر تبحث عن قوت يومها ؟

فائية عناصر أخرى أكثر بؤساً من التي تبحث عن
قوت يومها ينتظر سلطان أحمد عمر أن تجد فيهم الجبهة
القومية طبقة البروليتاريا ؟

والغريب أن الجبهة القومية رفضت التعاون مع
جبهة التحرير مرة لأن جبهة التحرير تعتمد على بعض
السلاطين السابقين رغم سبق بعض هؤلاء في العمل
الثوري ضد الاستعمار من كثيرين من أعضاء الجبهة
القومية .

ومرة أخرى لأن جبهة التحرير تعتمد على عناصر
تبث عن قوت يومها ..

فهي اذا اعتمدت على سلطان مرفوضة ، واذا
اعتمدت على جائعين مرفوضة .

بل أكثر من ذلك كان الجناح القائد للجبهة القومية
نفسها مرفوضا أيضا بدعوى أنه تقليدي .

وفي ذلك المعنى يقول سلطان في صفحة ٢٥٩ (وب恃سلم)
الجبهة القومية للسلطة السياسية بدأ صراع جديد – قديم
بين الجناح القيادي التقليدي للجبهة القومية بزعامة
قحطان الشعبي ، وبين الجناح القديم ، وكان ذلك الصراع

أمراً طبيعياً نظراً لتكوين الايديولوجي والمطبقي المتعدد للجبهة القومية .. ولم يكن للجناح اليمني بقيادة قحطان الشعبي تنظيم خاص متماسك داخل تنظيم الجبهة القومية كما لم يكن للجناح التقدمي تنظيم خاص داخله أيضاً ..

ففي أول الفقرة يصف سلطان الجناح القيادي للجبهة القومية بأنه تقليدي ، وبعد سطرين يضيف إليه أنه يميّزه في الصفحة التالية ، أى صفحة ٣٦٠ يضيف إليه لعنة ثلاثة وهي الرجعية فيقول (وبينما أخذت قوى اليمين الرجعى داخل الجبهة القومية « ثم فجأة يصفه بأنه أقلية ضئيلة » تنجذب إلى جانب قحطان الشعبي .. وبينما أخذت « أغلبية » القوى تنجذب إلى جانب الفريق التقدمي) .

ثم فتح النار مرة واحدة على زعيم الجبهة القومية فقال في نفس الصفحة (ان قحطان الشعبي والقوى التي يمثلها قد أخذت توطن أركان دولة بورجوازية متخلفة جداً على أرض اليمن الجنوبي من الناحية العملية ، أما من الناحية النظرية فقد كانت خطب قحطان ووزرائه وأجهزة

الاعلام تعتبر تلك القرارات البورجوازية التي كانت تصدر بين الوقت والآخر «اشتراكية» و«ثوروية» .. كما أنها أيضاً كانت تقوم بعملية دجل ديموجاجية تستهدف تخدير الجماهير وتضليلها ، من خلال الوعود الكبيرة بالمشاريع وتعليق الشعارات الثورية في يافطات على مشارف الطرق الرئيسية ، وترديدها في الخطب والإذاعة والصحف وغيرها) .

أى أنه في نظر سلطان أحمد عمر أصبح الرئيس تحطّان الشعبي زعيم الجبهة القومية الذي أسهم في تحرير الشطر اليمني الجنوبي رجعياً ومتخلفاً ودجالاً ، وهنّ للجماهير .

والأسفاه .. بل .. ولا حول ولا قوة الا بالله .

ثم يعود سلطان محراً لزعيمه فيستطرد قائلاً (وذلك الأسلوب الدعاوى الفراغ من أى مضمون حقيقي ، قد استعملته القيادات اليمينية الرجعية في بلدان العالم

الثالث لتضليل الجماهير وتعليقها بأعمال كذابة ومظاهر
شكلية ، وزخرفات وأبهة واحتفالات واستعراضات وخطب
ثوروية وغير ذلك ٠٠ وقد استخدم الرئيس قحطان الشعبي
أثناء فترة حكمه كل تلك الأساليب لتضليل الجماهير
اليمنية ، غير أن تلك الأساليب لم تكن تفكه سوى
العاجز فقط) ٠

وفي صفحة ٢٦٢ يقول سلطان (لذلك فقد أخذت
العناصر التقديمية في تنظيم الجبهة القومية على عاتقها
مسئوليية التصدى للقوى اليمنية الجديدة التى استلمت
المسلطة بعد الاستقلال) ٠

وبعد أن تفاخر وأسهب في شرح مؤامرات اسقاط
نظام الرئيس قحطان الشعبي الذى انتهت بحركة ٣٣
يونيه ١٩٦٩ قال في صفحة ٢٦٨ (ان حركة ٢٢ يونييه
الوطنية شكلت خطوة سياسية الى الامام لأنها أسقطت
سلطة الجناح اليمني التقليدى في الجبهة القومية كما أنها
أعادت الحياة لتنظيم الجبهة بعد أن أصابه الشلل الشامل »

كما فتحت الباب من جديد لنمو حركة جدل طبقية جذرية
في صفوف الجبهة القومية) ٠

المهم ، في نظر سلطان وأصحابه أنهم تمكنا من
اتصاء حكم قحطان تحت شعار أو تحت شعار آخر ،
وبصرف النظر عن مدى عملية هذا الشعار أو ذاك ٠

وعندما نعود الى الأصول العلمية التي استند اليها
سلطان في كتابه والتي اهتدى بها الى تحاليله نجد أنه قد
نقل هذه الأصول العلمية خطأ ، أو أنه قد فهمها خطأ ٠

مثلا في صفحة ٨ يقول (ان شروط تطور قوى
الانتاج قد فرضت انتقال المجتمع اليمني من النظام
الشعاعي البدائي الى مرحلة النظام العبودي القديم :
وذلك كما يبدو بسبب اتجاه بعض القبائل الى الاهتمام
بالزراعة) ٠

والصحيح أن انتقال المجتمع ، أي مجتمع وليس
المجتمع اليمني وحده ، من حالة النظام الشعاعي البدائي

إلى حالة النظام الزراعي هو اكتشاف الزراعة الذي أدى إلى تطور قوى الانتاج . فاكتشاف الزراعة هو الذي أدى إلى تطور قوى الانتاج وليس العكس ، وقد دفع هذا التطور الزراعي والحرفيين إلى مزيد من الذوق والابتكار كما قال انجلز ، وليس العكس كما قال سلطان أحمد

عمر ٠٠

فميدان الانتاج الجديد والمكتشف في ذلك الوقت وهو الزراعة هو الذي فرض تطور قوى الانتاج الشاعية البدائية فانتقل المجتمع من حالة اقتصادية معينة إلى حالة اقتصادية جديدة ذات خصائص جديدة في مقدمتها أنه بعد أن لم يكن هناك فائض في المشاعية البدائية التي كانت تكتفى بالتقاط الثمار وجمع الأعشاب وصيد الطيور والحيوانات أصبحت الزراعة تؤدي إلى فائض يزيد على حاجة الزراع ظهرت الملكية الفردية التي من بين عيوبها على حد تعبير انجلز أحد قطبي الماركسيّة أنها جعلت الرجل يطلب من المرأة أن تخلص له أخلاصا يبرر له أن يصدقها حين تقدم له أولاده الذين يرثون ثروته ، وقد

أفاض انجلز في شرح هذه النقطة في صفحة ٢٣٣ من كتابه

Engels : The Origin of the Family and Private Property and State, Published in Marx and Engels, Selected Works, vol. II - P. 233.

شعارات الحزب الطليعي

وأما الشعارات الثورية التي يرى سلطان أنها تصلح أداة لتجسيد التطور الاقتصادي في اليمن والقضاء على التخلف الذي نشكو منه جميعا ، فقد بدأ سلطان بالتبشير لها في صفحة ٢١٠ في ملخص موجز بتوله (مصادر ملكيات الطبقة الاقطاعية والطبقة البورجوازية الكبيرة والغاء الامتيازات الطبقية ، ووضع وسائل الانتاج في أيدي الطبقات المنتجة ، وتحقيق سيطرتها على السلطة السياسية وتمكينها من التوجه لايجاد اقتصاد وطني حديث متتطور ومستقل عن السوق الرأسمالية العالمية ، وتشييد دولة يمنية ديموقراطية شعبية) .

وعندما نضع هذه الشعارات تحت الاختبار العلمي التحليلي نتبين ما يلى :

أولاً : أنه لم يفكر سلطان في الدعوة الى تخطيط اقتصادى يقوله منذ الحرف الأول الى الحرف الأخير مفكرون اقتصاديون متخصصون يتفرغون أولاً وقبل كل شيء فترة مناسبة من الزمن لدراسة الواقع اليمنى بالذات على الطبيعة قبل أن يعلنوا علينا تخطيطهم الاقتصادي .

ثانياً : دعوته الى مصادرة ملكيات الطبقة التي يصفها بالاقطاعية يعني أنه يدعو الى مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة وتتملكها للدولة أو تقتفيتها وتوزيعها على المعدمين .. دون أن يقدم لنا أية دراسة تحليلية عن الجهاز الادارى الحكومى الذى سيتولى ادارتها اذا ملكتها الدولة ، ولا عن طريقة تمويل وتجهيز المعدمين اذا فنتناها ووزعناها عليهم .

بل ولم يشر الى المساحات الشاسعة الصالحة

الزراعة والغير مزروعة حتى الآن والتى تزيد على المساحة
المزروعة فعلاً في بعض المناطق .

ولم يهتم بدعوة المواطنين إلى استثمار هذه الأراضي
بل اكتفى باشاعة الذعر وتسليم سيف المصادر الذى
يمعن المواطنين من بذل الجهد لاستثمار هذه الأراضي
المهملة ما دام مصيرها سيكون نفس مصر ما سبقها .

كما لم يقدم لنا أية دراسة عن تجارب البلاد التي
سبقتنا إلى تفتت الملكية الزراعية حتى نستفيد من
نتائجها الإيجابية ونتحاشى مشاكلها السلبية .

ولم يوضح لنا ما إذا كان صحيحاً أن كل مجتمع
توجد فيه ملكيات زراعية كبيرة (مع مراعاة ظروف تعداد
سكانه بالنسبة إلى مساحات أراضيه) يكون بالقطع
مجتمعاً متاخلاً ؟ وإذا صح ذلك فبماذا يفسر لنا نجاح
الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية ؟ (ونحن هنا
لا نتحدث عن السياسة وإنما عن الاقتصاد ؟) وبماذا
يفسر الفائض الأمريكي الزراعي الضخم الذي توزعه هنا

وهناك في أنحاء العالم وبصرف النظر عن بواعث هذا التوزيع ؟

وبماذا يفسر افتتاح القيادة السوفيتية الأخير واتدامها على طلب المساعدات الأمريكية للنهوض بالزراعة السوفيتية الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في تخطيطها الزراعي ؟

ثالثاً : دعوته إلى مصادرة الطبقة البورجوازية الكبيرة تعنى أن سلطان أحمد عمر منظر الجبهة القومية وجزبها الطبيعى بالإضافة إلى أنه ليس من المتفقين إلى الدراسات الاقتصادية فحسب بل تؤكد أيضاً أنه ليس من المتفقين إلى المجزات اليمنية التي نجحت بعد ثورة ٣٦ سبتمبر .

فلقد قامت في الناطر الشمالي مشروعات اقتصادية خاصة يمكن أن نعدها على أصابع اليد ، أي أنها لا تزال في مهدها ودون الحجم الذي كان مؤملاً فيه منذ بداية الثورة .

والمفروض أن نشجع أصحاب الأموال والخبرات اليمنيين وغيرهم من الأشقاء العرب ، بل ومن الأصدقاء الأجانب كى يستثمروا أموالهم وخبراتهم في اليمن .

لأن ذلك النشاط الخاص الى جانب نشاط الدولة الاقتصادي يستطيع أن يخلق عمالة في البلاد تخفف من حجم البطالة الظاهرة والقائمة في الأيدي العاملة لاسيما بين المتقفين ، كما يستثمر الموارد المهمة وغير المستثمرة استثمارا اقتصاديا ، وبالتالي تستفيد الدولة من ضرائب الدخول الجديدة ويستفيد المجتمع من زيادة الانتاج وزيادة الخبرات وزيادة الاستهلاك في السلع والخدمات فيرتفع مستوى المعيشة وتبدأ عملية القطور .

كذلك تتعارض دعوة منظر الجبهة القومية وحزبيها الطبيعي في الشطر الشمالي إلى مصادرة ملكيات الطبقة البورجوازية مع برنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية الذي أقره المؤتمر الخامس للجبهة في مارس سنة ١٩٧٢ والذي ينص في صفحة ٨٤ على (تحرير رؤوس الأموال الوطنية في الداخل وفي المهر ، من كل المسايقات

والاضطهاد الذى كان يمارس من قبل الاستعمار
والشركات الاحتكارية) .

معنى هذا النص في برنامج الجبهة أن الجبهة تسلم
بحتمية الاستفادة من رؤوس الأموال اليمنية الوطنية في
الداخل وفي المهاجر .

وهنا نصف للجبهة القومية لأنها دون حاجة إلى
دراسة الاقتصاد أدركت حتمية الاستفادة من تشجيع
رؤوس الأموال الوطنية في الداخل وفي المهاجر ..

لكنها بعد أن أدركت هذه الحتمية ادراكاً عفوياً تلقائياً
استسلمت للانقياد النظري وقالت في نفس برنامجها
المذكور وفي نفس الصفحة المذكورة صفحة ٨٤ أن تحرير
رؤوس الأموال الوطنية في الداخل وفي المهاجر من
المصايبات ومن الاضطهاد يكون بإجراءات التأمين .

أى أن إجراءات التأمين في نظر الجبهة القومية هي

التي ستشجع رؤوس الأموال الوطنية في الداخل وفي
المجر على الارتماء تحت أقدام السلطة .

أو بمعنى آخر تعتقد الجبهة أن التبشير بالاعدام
يشجع المواطنين على تعليق رؤوسهم بأيديهم على حال
المشانق ..

رابعا : دعوة سلطان الى وضع وسائل الانتاج في
في أيدي الطبقة المنتجة .. يدعونا الى أن نسأله : ما هي
الطبقة المنتجة في نظره ..؟ من هو المنتج ؟ وكيف يتم
الانتاج ؟ وما هي عناصر الانتاج ..؟

بطبيعة الحال العمال عنصر منتج .. والمولون عنصر
منتج ، والمديرون عنصر منتج ، والخبراء عنصر منتج ،
ولقد تطورت عملية الانتاج التي كان يعرفها كارل ماركس
وانجلز ولينين حتى انتقل الدور القيادي من الطبقة
العاملة القديمة الى الباحثين والعلماء كما سنرى فيما بعد
عند شرح كتاب (التحول العظيم للاشتراكية) لأحد
filosofie الماركسيـة العالمـين المعاصرـين .

ومع التسليم بأن منظر الجبهة القومية وحزبيها الطليعى في الشطر الشمالي لم يتابع تطور الفكر الماركسي ولم يقرأ عن مشاكل المجتمعات الاقتصادية حتى يمكن أن يجيب على أسئلتنا نستطيع أن نبسط له مشكلة اليمن الاقتصادية على النحو التالي :

المجتمع اليمني حتى الآن ليس مجتمعا صناعيا ، فلا توجد طبقة عمالية ذات أغلبية ساحقة في مواجهة فئة محدودة من أصحاب المصنع الرأسماليين الجشعين حتى يمكن القول بأن الأغلبية العمالية الساحقة يمكنها أن تنتقض وتستولى على المصنع وتذبح أصحابها وتحل المشكلة .

كما لا توجد في الشطر الشمالي ندرة في مساحات الأرض الزراعية والقابلة للزراعة بالنسبة إلى عدد السكان ، وبالتالي لا توجد ملايين غفيرة من المعدمين في مواجهة فئة محدودة من المالك الزراعيين الاقطاعيين حتى يمكن القول بأن الملايين الغفيرة من المعدمين يمكنها أن

تنتفخ وتستولى على الأرضى وتذبح أصحابها وتحل
المشكلة .

المشكلة في اليمن ليست على هذه الصورة مطلقاً .

المشكلة الاقتصادية في اليمن هي مشكلة ..

ندرة ارادة .. ندرة ادارة .. ندرة خبرة .. ندرة
حال ..

بهذا الترتيب بالذات .. وليس غيره ..

ثم ندرة ادراك هذا الترتيب بالذات .. ليس
غيره ..

اذن .. ماذا يجدى لو أخذنا بشعاع منظر الجبهة
القومية وحزبها الطبيعي وسلمنا الطبقة العاملة المعدمة
والمسحوقة على حد تعبير الماركسيين كل وسائل الانتاج
بغير القومات سالفة الذكر ؟ ..

ثم ما هي وسائل الانتاج الآن في اليمن ؟ ..

انها ليست أكثر من مصانع محدودة جداً ببعضها أو
معظمها مملوكة للدولة ، وأرافق كلية مزروعة ، ومساحات
أكبر منها بح صوتها وهي تنادى من يتفضل بزراعتها .

خامساً : دعوة سلطان إلى سيطرة الطبقة المنتجة
(العاملة) على السلطة السياسية هي تردید لشعار
دكتاتورية البروليتاريا ، وقد سبق أن شرحنا هذه النقطة
في المحاضرة السابقة ولا داعي لذكرها . ولكننا نستطيع
أن نضيف إلى ما سبق أن قلناه في تلك المحاضرة أذْهَ إذا
استولت أحدي الطبقات على السلطة السياسية أذْهَ على
الحكم فانها لا تستطيع أن تستمر مستأثرة به دون بقية
الطبقات الا عن طريق القسوة والبطش والاذعان أذْهَ عن
طريق الدكتاتورية .

وبالتالي لا يمكن أن تظهر في هذه الحالة أية نبضة
ديمقراطية مهما رفعت هذه السلطة أية شعارات
ديمقراطية ، ومعنى ذلك أن يستمر القلق والاضطراب
واستبدال الواقع السياسية .

طبقة تفقد السلطة وتحول الى المعارضة وتحمل
السلاح ..
طبقة تستولي على السلطة وتفرض استمرارها
بقوة السلاح ..

وتكون المحصلة النهائية تبديد الطاقات كل الطاقات
في صراع دموي مستمر فيصبح هذا التهديد عنصراً جديداً
من عناصر التخلف .. وليس عنصراً ايجابياً من عناصر
التطور ..

فالتطور يحتاج الى توافر عناصر ايجابية تتکامل من
أجل احداثه ..

وفي هذه النقطة نختلف مع ماركس وانجلز اللذين
يرىان أن سبب التطور هو مجموعة من التصارعات بين
المتناقضات أهمها الصراع بين التقنيتين : قوى الانتاج
وعناصر الانتاج ، هذا القول ليس أكثر من القول بأن
الأشياء تتتطور .. مع استخدام أسلوب جديد يتضمن
نفس المعنى ..

ويدل على ذلك المثل الذى جاء به انجلز نفسه حين قال ان بذرة الشعير تتطور الى نبات الشعير ثم الى عدد مضاعف من البذور نتيجة للصراع بين الاثبات ونفيه ، وبين النفى ونفي النفى ، وان الاثبات هو البذرة ، والنفى هو نبات الشعير ، ونفي النفى هو البذور الجديدة ، فمثل انجلز هذا لا يقترح علينا الا أن نستعرض وصفا لتطور بذرة الشعير مستخدمين عرضا جديدا .

نحن نوافق على أن الأشياء والأفكار والأنظمة تتطور .. لكننا لا نسلم بأنه بغير صراع لا يحدث تطور .. فالصراع يمكن أن يحدث تطور .. وبغير صراع يمكن أن يحدث تطور ..

وبالتالى لم تتضمن النظرية الماركسية للتطور أية إضافة علمية في هذه النقطة بالذات لأن التطور يحدث بصراع وبغير صراع .. ما دامت توفر عناصر التطور الضرورية ..

فبذرة الشعير تتطور الى نبات شعير بغير صراع ..

ولكن على شرط توفر عناصر تطورها الضرورية من تربة
صالحة وشمس وهواء ودرجة حرارة وماء أى مناخ ملائم
لتطورها .

وبغير توفر هذه العناصر الضرورية للتطور لا تطور
بذرة الشعير مهما تصارعت على هرأى وسمع من
ماركس وانجلز وجميع نظرياتهما .

أما إذا فهنا صراع على أنه « جهد » يتوجه نحو
« غاية » فإن النظرية الماركسيّة للتطور أيضا لم تأت
بجديد لأن الحياة كلها صراع بهذا المفهوم .

الإنسان في صراع مستمر مع غيره ومع نفسه ،
والحيوان في صراع ، والنبات في صراع ، وحتى الجماد
في صراع مع عوامل التعرية ..

أنت حين تأكل تصارع نفسك لأنك تبذل جهدا ،
وأنا حين ألقى عليك هذه الماحصة أصارع نفسى لأننى
أبذل جهدا ، وأنت حين تستمع إلى تصارع نفسك لأنك

تبذل جهدا ، فاذا التقينا على مفاهيم جديدة فاننا
نتطور .

هكذا .. وبمنتهى البساطة نسمى الأمور بسمياتها .
لقد وفرنا مناخ التطور فتطورنا .

لكتنا اذا أردنا أن تعقد هذه المسميات فاننى
أستطيع أن أقول لك .

ان القائى هذه المحاضرة « اثبات » واستماعك اليها
« نفى » وتفاعلك بها « نفي النفي » وعلى ذلك فاننا
نتصارع .. وبما اننا نتصارع اذن فاننا نتطور ..

واذا تطورنا بهذه الطريقة فنحن اذن اعضاء في
الجبهة القومية وحزبها الطبيعي .

سادسا : دعوة سلطان أحمد عمر الى ايجاد اقتصاد
وطني حديث متتطور ومستقل عن السوق الرأسمالية
العالية دعوة غير ذات مضمون ، وغير ذات مفهوم ،
ولا تمت الى علم الاقتصاد بآلية صلة ، بل تدل على أن

صاحبها لا يتبع حتى نشرات الأخبار كما يفعل الرجل العادي ٠

ذلك لأن الاقتصاد القديم والحديث يعتمد على تبادل السلع والخدمات وتوسيع دوائر الاتصال في الأسواق العالمية سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية ٠٠ بل ان بداية التطور في أعمق التاريخ حدثت منذ أن أخذ الإنسان يستبدل شيئاً ما في مقابل شيء آخر ٠٠

بدأ التطور منذ أن نزل الإنسان من فوق الشجرة أو خرج من تحتها وذهب إلى السوق ليتقايض مع غيره في سوق المبادلة العينية ، واستمر التطور حتى عرفنا الأسواق الدولية الحالية التي تتنافس الدول جميعها (سواء كانت اشتراكية ورأسمالية) على اثبات وجودها فيها ، وتزاحم على زيادة حجم مبادراتها الدولية في أسواق لا تعرف رأسمالية ولا اشتراكية وإنما تعرف فقط العرض والطلب وسعر السوق واتفاقات الدفع والائتمان إلى آخر المقومات الأخرى ٠

لم يتتابع سلطان أن الولايات المتحدة الرأسمالية كانت تتبادل الكثير من السلع مع الصين الاشتراكية رغم القصف الجوى الأمريكى لفيتام الشمالية بل والجزر الصينية المواجهة لجزيرة ذورموزا .

وأما التوازن الدولى الجديد الذى حدث بعد اتفاق واشنطن وموسكو فقد تم لأسباب كثيرة أهمها احتياج كل من البلدين لأسواق البلد الآخر وليس هنا مجال تفصيل ذلك .

لكن سلطان أحمد عمر يتطلع بأن يفرض حصارا اقتصاديا على اليمن ويجعلها مستعمرة اقتصادية لغيرها .

ونسى أن النكبات الاقتصادية والسياسية تحل بكل دولة تربط اقتصادها بدولة واحدة دون غيرها ، أو بكلمة واحدة دون سواها .

نسى أن ارتباط الدولة الاقتصادي وحيد الاتجاه

يجعل سلامتها الاقتصادية مرهونة بولائها السياسي الدولة
صاحبة السلطة الاقتصادية عليها ، وبالتالي فان الدولة
المربوطة اقتصاديا تفقد استقلالها الوطني سياسيا .

نسمى ذلك استعمارا قديما أو جديدا .. لا يهم ..
 نسميه استعمارا غربيا أو شرقيا .. لا يهم .. نسميه
 ذليلة أو تقدمية .. لا يهم .. نسميه تحريفية أو
 أرثوذوكسية لا يهم ..

وانما الذى يهم ، أن الدولة التى تفقد استقلالها
 الاقتصادي تفقد معه استقلالها السياسي تحت أي شعار ،
 ورغم أنف أية عقائدية .. أو ثورية ..

سابعا : دعوة سلطان الى تشييد دولة يمنية
 ديموقراطية شعبية دعوة مجردة من كل معنى ما دامت
 تعتمد على الأسس الستة التى شرحناها في البنود
 السابقة .. فهى لا تخرج عن كونها مزايدة دعائية غير
 مستخلصة بالبحث العلمي وغير قابلة للتنفيذ العلى وهذا
 شأن الذين يقدمون لنا مفاهيمهم الاقتصادية والسياسية

على هذه الصورة التي لا تصل حتى الى أن تكون مجرد
صورة هسوقة .

وتنتقل الى مؤتمر زنجبار الذي انعقد في مارس
١٩٦٨ لأن سلطان أحمد عمر أشاد بهذا المؤتمر وأخافض في
تخليد الشعارات التي طرحها وقال في صفحة ٢٦٦ (كان
طرح تلك الشعارات الثورية عبارة عن عملية تبشير
أيديولوجية ثورية ، دفعت بحركة الجدل الطبقية الجذرية
خطوة الى الإمام ، أكسبت قيادات وقواعد الجبهة القومية
موقع نظرية ثورية) .

الحمد لله ..

لقد وصلنا أخيرا الى الشعارات الثورية الأيديولوجية
التي أكسبت قيادات وقواعد الجبهة القومية موقع نظرية
وثورية .

فما هي هذه الشعارات الثورية ؟ ..

يلخصها لنا سلطان في صفحة ٢٦٤ بقوله (ان

قرارات مؤتمر زنجبار قد استهدفت بدرجة أساسية حشد كافة الطاقات ، و توفير أكبر فائض من الانتاج من أجل اقتصاد وطني متطور .. لوضع البلاد على طريق الحل الاشتراكي العمالي لغضالت الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية في بلد شديد التخلف كاليمن الجنوبي و تحويلها إلى قاعدة انطلاق لحركة التحرر الوطني في ظفار والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية واريتريا الواقعة تحت الاحتلال الإثيوبي والصومال الواقع تحت الاحتلال الفرنسي ..

عظيم جداً .. >

قرارات مؤتمر زنجبار تستهدف توفير أكبر فائض من الانتاج في بلد شديد التخلف كاليمن الجنوبي ..

هذه معجزة .. تحتاج إلى أنبياء لم نسمع عن ظهورهم لا في جنوب اليمن ولا في شمالها ..

فنحن لا ندرى عقلياً .. كيف يمكننا .. في بلد يصفه

سلطان بأنه شديد التخلف .. أن نعصر منه فائض انتاج بينما شدة التخلف التي يسلم بها تفترض أن انتاج هذا البلد لا يكفي لسد حاجات مواطنيه الضرورية ، وبالتالي يستحيل تصور امكانية اعتصار هذا الفائض الخطابي الذي يزيد عن الحاجات الملحـة التي لا تزال بغير اشباع كما هو المفهوم العلمي لشدة التخلف .

العلمية في هذه النقطة ليست رأسمالية ولا بورجوازية ولا اشتراكية ، وإنما هي بديهية حسابية .

الموضوع هنا موضوع مجتمع متخلـف بشدة ودخلـه لا يكفي حاجاته الضرورية .

فكيف يستطيع هذا المجتمع أن يدخلـ من هذا الدخل العاجز والقادر فائض انتاج ؟

الحساب حساب ..

رجل يحصل بالكاد على ريال ، والريال لا يسد رمهـ ، فكيف يمكننا أن ننتظر منه أن يدخلـ ؟ ..

والأدھى من ذلك والأشد مرارة والأكثر اهداً
لصالح الشعب أنه بدلاً من أن تستهدف قرارات مؤتمر
زنجبار تنمية الدخل القومي في اليمن الجنوبي وجعذ
ارتفاع مستوى معيشة شعبها هو هدفها النهائي ، اذا بنا
نجد الهدف النهائي من اعتصار موارد هذه المنطقة ليس
رفع مستوى معيشة الشعب اليمني وإنما كما قال سلطان
« التحويلها الى قاعدة انطلاق لحركة التحرر الوطني في
ظفار والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية واريتريا
الواقعة تحت الاحتلال الإثيوبي والصومال الواقع تحت
الاحتلال الفرنسي » .

وبكل تواضع لم تستهدف هذه القرارات أيضاً
تحرير جزيرة فورموزا وفيتنام الجنوبية أو حتى
فلسطين .

وانما اقتصرت على الخليج العربي وشبه الجزيرة
العربية واريتريا والصومال .

والظاهر أن هذه هي الحدود الجديدة للین البنوية
الكبرى !

أو أن هذه وحدتها الالتزامات الدولية المفترضة
عليها !

ثم يستطرد منظر الجبهة القومية وحزبيها (الطبيعي
في شرح العراقيل التي أخرت تحقيق هذه القرارات فقال
في صفحة ٢٦٥) أن برنامج التحرر الوطني الديموقراطي
الشعبي الذي طرحته الفرقا التقديمي في مؤتمر زنجبار
والقرارات الثورية التي صدرت عنه لم تأخذ طريقها إلى
حيز التجسيد العملي ، وذلك بسبب طبيعة الظروف
الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة جداً ..

وما دام هذا الفريق التقديمي يعترف بأن ظروف
البلاد الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية مختلفة جداً
فلماذا لم يعذر الفريق الآخر الذي كان برئاسة قحطان
الشعبي ولم يعمل الفريقان كفريق واحد فقط من أجل
تطوير هذه الظروف المختلفة ؟

أى أنه اذا كانت الظروف المتخلفة هي التي تحول دون تحقيق الشعارات المتطرفة .. اذن فلماذا التطرف في ظروف موضوعية تمنع تحقيق غالياته ؟ .. لم تكن هذه هي المشكلة ..

وانما كانت المشكلة أن فريقا يريد أن يلتهم الفريق الآخر ويتولى السلطة بمفرده ..

فكان يجب على الفريق المعتدى أن يبرر اعتداءه على رفيق طريقه في قالب شعارات حماسية مثيرة جديدة كى تتحمل الجماهير مشهد زعمائها الذين حملتهم على الأعنق (ذات يوم) .. وهم يجرون بالسلسل ، أو يسحلون في السجون في (اليوم التالي) ..

بطبيعة الحال كان من الممكن أن تكون المزاجة السياسية على الشعارات الأنفع علميا و موضوعيا للجماهير ، لكن مثل هذه الشعارات لا تثير الحماس لأنها تخاطب عقول الجماهير بعكس الشعارات الانفعالية التي تخاطب عواطفها ..

وأخيرا جلس منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعي على منصة القضاء التاريخي وقال في صفحة ٢٦٩ (ان تجارب بلدان العالم الثالث قد أفرزت سلسلة من المعطيات النظرية) ثم أصدر أحکامه التاريخية النهائية التالية :

أولا : (ان أي عملية تطوير اقتصادية واجتماعية جذرية لا يمكن أن تحدث في أي مجتمع مختلف بانتهاج الطريق البورجوازي « تركيا - الباكستان - كينيا » أو الطريق البورجوازي الصغير « التجربة المصرية والجزائرية وتجربة غانا وغيرها ») ٠

بذلك ادعى أنه يستحيل حدوث تطور اقتصادي واجتماعي جذري في مصر ولا في الجزائر عن طريق التجربتين المصرية والجزائرية ٠

وهذا الادعاء لا يحتاج إلى أي رد ولا تعليق من جانب أي عاقل لأن ثبات مدى حقد وستطحية أصحابه وتعصيمهم الأعمى للجاهلية الصنمية التي تتخذ من الجدل والسفسيطانية والغوغائية والانتهازية الدموية وسائل

رخيبة لجذب انتباه الجماهير ودفعها نحو خيالات وأوهام لا تتجسد الا في استيلاء هؤلاء على السلطة على جماعات وتراث من يكون من الشوار والمفكرين والمطوريين الذين يتعففون عن مثل هذه الوسائل الرخيصة .

ونسى منظر الجبهة القووية وحزبها الطبيعي أنه في صفحة ١٧٨ قال (لقد كانت اليمن في حاجة الى خبراء الجمهورية العربية المتحدة لتأسيس جمهورية يمنية متحررة ومتطرفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً) ونسى أيضاً أنه قال في صفحة ١٧٩ (وكان لوجود العربية المتحدة أثره البالغ في نجاح الثورة المسألة ضد الوجود الاستعماري في المنطقة فلقد قدمت مساعدات عسكرية ومادية هامة لثورة ١٤ أكتوبر) (وقامت بدور وطني هام في المساحة اليمنية شمالاً وجنوباً ، كما أسهمت في حركة التطويرات العادلة والثقافية) .

كما نسى أنه بفضل التجربة المصرية تحرر معظم أجزاء الأمة العربية ومعظم أجزاء القارة الإفريقية كلها من الاستعمار الأجنبي – فضلاً عن تضاؤف الدخل

القومى المصرى عدة مرات بفضل هذه التجربة المصرية
التي حولت المجتمع المصرى من مجتمع زراعى «تقليدى»
إلى مجتمع زراعى صناعى «متطور» ولو لا ارتفاع معدل
زيادة السكان فى مصر بتضاعف غير ملائم ولأسباب
اقتصادية اجتماعية وسياسية يضيق هذا المجال لشراها ،
ولولا أيضاً أضطرار مصر إلى تخصيص حجم كبير من
دخلها القومى وحجز أكبر طاقاتها الوطنية للمجهود الحربى
حيث قد استقر على أكتافها وحدها تقريباً عبء المواجهة
العسكرية والسياسية والاقتصادية مع العدو الصهيونى ،
لو لا ذلك لتغير شكل الحياة كلها في مصر ولبلغت القمة
الاقتصادية ذات «العناصر المتوازنة» إلى جانب قمعها
الحضاروية ذات «الجذور العميقة» وبالحد الذى يقطع
كل الألسن التي تشکك في صدارتها للتطور العربى
الجذري ، ويقناً كل الأعين التي لا تريد أن ترى هذه
الصادرة .

وإذا كان منظر الجبهة القومية وحزبيها الطبيعي
يعتقد أن الجرعية الثورية التي تناولها الشعب المصرى

كانت أقل من الضروري بمعياره « الغوغائي » ، فانا أرى
أن هذه الجرعة الثورية كانت أكثر من الضروري بالعيار
« العلمي » .

وليس ما يقوم به الآن الرئيس المؤمن والمجرب
أنور السادات سوى المازنة العملية لايجابيات التجربة
المصرية للعمل علميا على تتميتها واستبعاد سلبياتها التي
أفرزتها التجربة فرفع شعار « العلم والایمان » . ثم
أصدر بعض القوانين والقرارات الضرورية التي تستهدف
معالجة عوائق التجربة .

وأما تجربة الجزائر ، ثورة المليون شهيد الأسطورية
الخالدة ، فهي الأخرى في غنى عن الاشادة ، وبعيدة عن
كل مزايدة وعن كل مناقصة ، فهي مستمرة في تطورها
الجذري في جميع مرافق الحياة معتمدة على نظريتها
الخاصة في التطور التي تستخلصها بصفة مستمرة من
ظروفها الموضوعية الخاصة .

وهذا هو المطلوب في كل اقليم عربي في المرحلة

الحاضرة : أن يطور نفسه بحسب ظروفه المتاحة « باتصى طاقة تطور ممكنة » مع احتفاظه « بالاطار العربي القومى العام » الذى يفترض تنسيق الطاقات العربية وتكامل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على طريق تحقيق الوحدة العربية .

وهذا ما تفعله الجمهورية الليبية ، من قبل ومن بعد اتفاق وحدتها الاندماجية مع مصر ، وما تفعله الجمهورية السورية ، من قبل ومن بعد اتفاق اتحاد الجمهوريات العربية .

وفي دول البترول كالسعودية والكويت ودول الخليج يوجد تطور اقتصادى واجتماعى يتلاعما مع ظروف هذه الدول ونقاط البداية فى ظهور الثورة الاقتصادية وتركيبها ونقاط البداية فى تطورها الاجتماعى والسياسى ، وهذه الدول لا تخل على غيرها من الدول العربية ومن بينها شطر اليمن الشمالى بالمساعدات الاقتصادية على تنفيذ مخططات التنمية والازدهار .

والمفروض أن يسود العقل كى يتسمع الحوار العلمى
الإيجابى الهادئ ، حتى يسهم المفكرون الاقتصاديون
والاجتماعيون فى تطوير البلاد العربية بغير اثارة وبلا
حساسيات »

أها الخلافات والمزيدات والمهاترات ورفع الشعارات
المعادية فإنه لن يتحقق التطور العربى المنشود ، ولن يأتى
بالوحدة المرجوة ، ولن يمنع دول البترول من الازدهار ،
ولن يمكن العمل العربى من الانتصار ..

بل أنه يكرس التخلف في البلاد التي تهدر طاقاتها
المساوية والبشرية في محاولة تصدير شعاراتها بالقوة إلى
غيرها ، كما يعمق الحقد وسوء الظن وما إلى ذلك مما
يؤدى إلى تعزيز الانفصال .

وأقرب دليل على ذلك ، مشكلة تحقيق الوحدة اليمنية
الطبيعية ، فلقد كان من المفروض والمنتظر بعد خروج
الاستعمار البريطانى من الشطر الجنوبي في ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٦٧ أن تعود الوحدة اليمنية مرة أخرى إلى

الوجود ، وفورا ، وبغير أدنى مناقشة في أية تفاصيل ، على اعتبار أن الوحدة أهم من كل تفاصيل .

ومن خلال الوحدة ، وفي إطار دولة الوحدة يمكن أن يبدأ الحوار الايجابي المتعلق بأسلوب التطور ومراحله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولا بأس اذا متنا جمِيعاً وانتهت اعمارنا كلنا ونحن نناقش أسلوب التطور ومراحله .

لأنه رغم انتهاء اعمارنا فالوحدة تظل موجودة وقائمة وسيخلفنا في الحوار أبناءنا ومن بعدهم يخلفنا أحفادنا الى أن يتم الاتفاق على أسلوب التطور .

وربما يتم التطور فعلا حتى رغم عدم اتفاقنا في الحوار لأنه ما دامت دولة الوحدة باقية وحية فإنها تتعامل كل يوم وكل لحظة مع متغيرات وطنية وعربية ودولية تضطرها حتما الى التفاعل معها .

ومن خلال هذا التفاعل يظهر دائمًا ما يفرض نفسه
على الحوار .. وينطلق في موكب التطور ..

لكن الذي حدث منذ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ كان
ولا يزال عائقاً للوحدة فالشعارات المذهبية قائمة ،
والعواطف المقطوعة متشنجة ، والمزايدات الثورية تفرض
نفسها فوق الوحدة ، وان كانت تتحلى باسمها ..

وسيظل الانفصال اليمني على ما هو عليه الى أن
تسود المصلحة العامة على المصالح الشخصية « على
مستوى القيادة » ، أو يسود العمق الفكري على السطحية
المراهقة « على مستوى القاعدة » ..

ثانياً : والحكم التاريخي الثاني لنظر الجبهة القومية
وحزبيها الطبيعي جاء في نفس الصفحة المذكورة ٢٦٩ فقال
(ان انتهاج الطريق الاشتراكي العمالي للتطور هي
الطريق الوحيد .. الذي يضع السلطة في أيدي الطبقة
العاشرة وحزبيها الطبيعي « التجربة السوفيتية والصينية
وتجربة كوبا وفيتنام ») وعندما تصبح السلطة في يد

هذه الطبقة وبهذا الطريق الوحيد سيمكن وضع البلاد
(على طريق التصنيع الثقيل والزراعة المتطورة وكهربة
البلاد وتوفير المسكن النظيف والمأكل النظيف والعمل
الشريف) .

أى أنه بمجرد استلام الطبقة العاملة للسلطة
السياسية مستستطيع ، هكذا وبغير مقومات اقتصادية ،
استخدام عصاتها السحرية القدرة في خلق الصناعة
الثقيلة والزراعة المتطورة وكهربة البلاد وتوفير المسكن
النظيف والمأكل الشريف . إلى آخر المعجزات الأخرى .

وإذا كان الاقتصاد مجرد عصابة سحرية قدرية ،
فلمَّا هنَّذ أن استلم الجناح البروليتاري الحكم في
الشطرالي الجنوبي في ٢٢ يونيو ١٩٦٩ أى منذ أربع
سنوات تقريباً لم نسمع عن صناعة ثقيلة ولا زراعة
متطورة ولا شبكة كهربائية جديدة واسعة أو ضيقة ، ولمْ
نسمع عن معجزة سوى طرد ثلث الشعب ودفعه سيراً
على الأقدام إلى الشطر الشمالي ؟ فأضاف إلى مصابيه
المتوطنة مصاعب اقتصادية طارئة !

لم نسمع عن لقمة نظيفة جديدة في الجنوب غير
معجزة القيمات الضعيفة التي انتزعواها من بطون الذين
يعطون ويعرقون ليسدوا بها أنواه الكسالى الذين يؤثرون
الاستعراضات الحزبية وحمل البنادق والرشاشات باسم
الدفاع عن الثورة رغم جلاء الاستعمار عن البلاد .

لم نسمع عن المساكن النظيفة الجديدة سوى معجزة
مصادرة المساكن المتواضعة التي انتزعواها من يناتها
ليكافئوا بها حملة الشعارات واللافتات وأصحاب الحناجر
القادرة والمستعدة للإثارة وتلحين المحتافت .

ثالثاً : وأما الحكم التاريخي الثالث الذي أصدره
منظار الجبهة القومية وحزبيها الطليعى فإنه أكثر غرابة ،
وأكثر جاذبية للعجب ، ذلك لأنه قال في نفس الصفحة ٢٦٩
(ان انتهاج طريق التطور الاشتراكي في بلدان العالم
الثالث لا يتطلب بالضرورة وجود طبقة عاملة بروليتارية
لקי يوجد حزبها الاشتراكي البروليتاري) ففي بلدان
العالم الثالث حيث تكون الطبقة العاملة البروليتارية
معدومة) يمكن أن يوجدحزب الاشتراكي العمالي

ويشكل نواة للطبقة العاملة البيزواليتارية « الغائبة أو المحتملة » ويقود جماهيرها) °

هذا الكلام يحتاج إلى عقول خاصة لادراته °

بمعنى آخر أنه يستعصى على العلم المنهجى بقدر ما يستعصى على المنطق الفطري °

ذلك لأنه كيف يمكن تكوين حزب من طبقة غير موجودة « غائبة أو محتملة » ليقود جماهيرها الغائبة والمحتملة ؟ فما دامت الطبقة غير موجودة فانها لا يمكنها أن تشكل حزبا ° كما لا يمكنها أن تكون ذات جماهير تحتاج إلى قيادة °

ويعنى آخر ° ما دامت الطبقة غير موجودة فجماهيرها غير موجودة وحزبيها غير ذى طبقة وغير ذى جماهير °

والقول بغير ذلك يتخطى ليس المنطق فحسب وإنما

يتخطى مفاهيم كارل ماركس وإنجلز أنفسهم لفهم الطبقة
والحزب والجماهير والقيادة .

ففي غياب الطبقة العاملة لا يصبح في مقدور المفكرين
سوى أن يبصروا بظهورها وينظروا لحركتها التاريخية
ضمن إطار التطور الاجتماعي الشامل .

والتبشير والتنظير لحركة التاريخ شيء ..

وإنشاء الأحزاب مع بدء ميلاد حركة التاريخ شيء آخر ..

مهمة المفكرين

ومفكرون والمنظرون ليسوا حزباً أو أحزاباً ، وإنما
تيارات ومدارس ومذاهب فكرية .. إنهم طلائع متقدمة
على قدر معين من الادراك والمعارف يحاولون استشراف
مستقبل الأحداث وتتطورها ويحاولون التأثير في مسارها
بتخطيط نقاط المنطلق ونقطات الهدف ، وتحكيم ما بين
المنظفات والأهداف ، القريبة والبعيدة .

ثم يأتي رجال السياسة والزعماء الثوريون يتأملون في هذه الأفكار .. ويتتفعون منها بالقدر الذي يرون أنه نافعا وقت ظهورهم على مسرح الأحداث ، ووقيت تطور الأحداث فعلا ، لأنهم في هذه الأوقات اللاحقة ، عندما يظهرون وعندما تبدأ الأحداث في مسارها التاريخي قد يجدون أن الواقع قد تجاوز أفكار المفكرين وتخطى نظريات المنظرين .

بمعنى آخر .. أنه في غياب الحدث ، تنحصر مهمة المفكرين في الفكر .

وإذا أرادوا أن يكونوا الحزب ، فلا مفر من أن يكون على مقاس الفئات الاجتماعية الموجودة فعلا وقت تكوين هذا الحزب ، وليس على مقاس الطبقة التي لا تزال في علم الغيب .. لأنه عندما تولد هذه الطبقة من الغيب ربما تكون الظروف المعروفة وقت تكوين الحزب قد تغيرت وأصبحت تحتاج إلى فلسفة وتفاصيل أخرى واطمئناناً تنظيمية مختلفة تتفق مع ظروف ميلاد تلك الطبقة عندما تولد .

اما أن يفرض منظر الجبهة القومية وحزبيها الطبيعى نفسه وجبهته وحزبه وصيا على طبقة يعترف بنفسه أنها لاتزال غير موجودة ثم يتحدث باسمها ويطالب بالاستيلاء على السلطة لحسابها ، فان ذلك لا يزيد على مجرد رغبة دموية لشلة مسلحة همها الأوحد هو الاستيلاء على السلطة باسم الوصاية على جنين مستبحث له الجبهة فيما بعد عن أبوبين لنفرض عليهم علاقة بشكل أو بأخر .

القصور الايديولوجي والثقافة السطحية

أما كيف يفكر الجناح البروليتارى الذى استولى على السلطة فى الشطر الجنوبي ، وكيف يتصور أسلوب التطور فى البلاد ، فان منظر الجبهة القومية وحزبيها الطبيعى قد طرح هذا السؤال بنفسه فى صفحة ٢٧٢ فقال (والآن وبعد أن انتهت السلطة السياسية للفريق التقليدى اليمينى فى الجبهة القومية بقيادة قحطان الشعبى يرد السؤال التاريخي ٠٠ ما العمل ؟) ثم يرد بنفسه قائلاً (على صعيد تنظيم الجبهة القومية لابد وأن تحدث تغيرات جذرية فى بنياته الايديولوجية والطبقية والسياسية ، وذلك

لا يمكن أن يكون إلا بتأثير العناصر التقدمية بحيث تشكل حزباً اشتراكيّاً بروليتارياً طليعياً .. يلتزم بالالتزام النظري والعلمي بالاشتراكية العلمية «أى الماركسية» كما يتوجب إعادة تنقيف تلك العناصر وترسيخ الثقافة الاشتراكية البروليتارية في عقولها لآخرها من فترة القصور الايديولوجي والثقافة السطحية إلى فترة العمق الفكري السياسي الذي سيمكنها من الرؤية الواضحة والناضجة لمشكلات الواقع وقضايا الثورة استراتيجياً وتكتيكياً ..

وهذا هو الدور الذي تمر به البروليتاريا كما جاء في كتاب (في الفكر الليبي) لجورج لوكانش ، وبوخارين وروجييه جارودي في صفحة ٨٨ حيث قال (تستولي البروليتاريا على السلطة وتشيد دكتاتوريتها الثورية بأقل درجة من الاستعداد الايديولوجي) ..

معنى ذلك أن منظر الجبهة القومية وحزبيها الطليعي يعترف بصرامة ووضوح بأن عناصر الجبهة والحزب القياديين والتقدميين لا يزالون في فترة القصور

الإيديولوجي والثقافة السطحية ، ولذلك فإنه يرى ضرورة تقييدهم بالثقافة الماركسية حتى يتمكنوا من الرؤية الواضحة والناصحة لمشكلات الواقع وقضايا الثورة .

ولا شك أن اعتراف المذكور بهذا القصور أمر هام جدا لأنه يريخنا كثيرا من عناه اثبات عدم علمية كل الاجراءات التي اتخذها أولئك الذين يصفهم سلطان بالقصر إيديولوجيا والسطحين ثقافيا .

كما يريخنا من عناه تناول كل شعاراتهم بالبحث والتحليل مكتفين بتحليل بعضها على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر .

لكن الأهم من هذا الاعتراف هو سؤال جوهري آخر .. هو ما الذي يدرى هذا الفيلسوف لعل هذه العناصر القيادية القاصرة إيديولوجيا والسطحية ثقافيا (اذا أخذت حظها من الثقافة ووضحت رؤيتها فيما بعد ونضجت فكرتها عن مشكلات الواقع وقضايا الثورة كما قال بنفسه ..) تستخلص برؤيتها الناصحة الجديدة

نظريّة جديدة تستخلصها من فهمها الناضج لمشكلات الواقع وقضايا الثورة؟

وقد تكون هذه النظريّة الجديدة التي تستخلصها بفهمها الناضج الجديد مفاجأة في كثير أو قليل للنظريّة الماركسيّة الليينيّة !

ومفاجأة حتى للمفاهيم التي عرضتها عليكم سواء في المحاضرة السابقة أو في هذه المحاضرة التي ألقى عليكم الأن !

وبمعنى أكثر اقترابا .. أليس هن الأكثر معقولية وبدهاً أنه أولاً يجب أن تتنقّل العناصر القياديّة أيديولوجياً ثم بعد ذلك تتصدّى للقيادة الإيديولوجيّة وختار النظريّة التي تعنتّها عن علم وليس عن تعصب وتبعّية وذيلية ..؟

ان تتصدّى مجموعة من الوطنيّين المخلصين لقضايا « التحرر » أمرٌ تاريخي ثوري لا شك فيه ، لا يحتاج في

هذه المرحلة الى أكثر من الاستعداد « للتحصية بالنفس » .

أما أن تتصدى نفس هذه المجموعة بعينها لقضايا « التطور » فإنه أمر آخر يحتاج في هذه المرحلة إلى مواصفات أخرى ، وبغيرها يصبح اصرارا منها على « التضحية بالوطن » .

والتحصية بالوطن هي بالذات ، وليس غيرها ، ما تؤدي اليها اجراءات منظر الجبهة القومية وفيلسوفها وزعيم حزبها الطبيعي في الشطر اليمني الشمالي والتي شرحها في صفحة ٢٧٣ حيث قال (لابد من انتهاج سياسات طبقية جذرية في مواجهة مشكلات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الشديد التخلف بسلسلة من الاجراءات الثورية) .

أى أنه في نظر هذا الفيلسوف لا يحتاج علاج التخلف الاقتصادي الشديد الى تخفيط اقتصادي عتّخصص وإنما الى مجرد سلسلة من الاجراءات الثورية .

فيكفى لواجهة التخلف أن يقفز ثائر بروليتارى متخلف ايديولوجيا وسطحي ثقافيا ويجلس على منصة الحكم ثم يصدر سلسلة من الاجراءات الثورية وفي الحال تنشأ المصانع وتدور الآلات ، وتحتول الصحراء الى جنات زراعية ، فنتهى البطالة ويرتفع مستوى المعيشة مجرد أن الثائر البروليتارى المتخلف ايديولوجيا والسطحي ثقافيا أراد ذلك وأصدره في سلسلة من الاجراءات الثورية .

ولو كان التقدم بهذه البساطة لاستففت المجتمعات عن الجامعات وأغلقت دور العلم وأحرقت الكتب والأبحاث لظهور نوع جديد من البشر لا يحتاجون الى علمية تطورية .. وانما الى ثورية بروليتارية ذات قصور ايديولوجي وسطحية ثقافية كما قال سلطان احمد عمر منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى .

المعركة اليومية .. وعلم الفقر

وحتى لا نبخسه حقه ، فاننا نذكر له أنه أشار في كتابه الى ضرورة تعليم العناصر القيادية ، لكنه لم ينشأ

أن تتتعلم في المعاهد والجامعات وتستمع إلى المحاضرات والأبحاث وإنما أوضح طريقته في تعليم هذه العناصر القيادية في صفحة ٢٧٣ بقوله (لابد من زج العناصر التقديمية في نطاق المعركة اليومية مع جماهير الثورة من عمال وفلاحين فقراء وجندو ووضعها في أتون المعركة اليومية مع الجماهير الثورية « لكي تتعلم منها ! ») .

معنى ذلك أن القيادات التقديمية سوف تنتقلى علومها من العمال والفلاحين الفقراء .

وبدلا من أن تذهب هذه القيادات التقديمية لتعلم الجماهير ستذهب إليها لتعلم منها ، وإذا تعلمت منها ، فبماذا ينفعها العلم الذى تتعلم منه هؤلاء العمال والفلاحين الفقراء ؟ .

ماذا ينفعها علم الفقر ؟ .

ألم يكن المفروض أن تبحث هذه القيادات التقديمية عن علم جديد غير علم الفقر ، الذى كان سببا في نشر هؤلاء العمال والفلاحين الفقراء ؟ .

لماذا لا تبحث هذه القيادات التقدمية عن علم التقدم .. علم الثورة .. الذي هو أحد تعريف علم الاقتصاد ؟ لكن علم الاقتصاد لا يدرس في المعركة اليومية مع العمال وال فلاحين الفقراء وإنما يدرس في المعاهد والجامعات والدراسات الأكاديمية العليا ولا يستنتج هكذا بالفطرة والالهام وقراءة بعض الكتب واقتباس شعاراتها ..

ثم لماذا نفرض على جماهير العمال وال فلاحين الفقراء البقاء إلى ما لا نهاية في أتون «المعركة اليومية» ؟

يبينما المفروض بعد نجاح الثورة في قضية «التحرر» وهي «قضية نضالية» أن تتصرف بكل طاقاتها الجماهيرية إلى قضية «التطور» وهي «قضية انتاجية» ..

المفروض أن تعمل السلطة الجديدة نتيجة لخطيط شامل ومتكملا على ايجاد مصانع جديدة ومزارع جديدة وأوجه متعددة للنشاط الاقتصادي المتطور بحيث ينصرف

كل مواطن الى ميدان عمله المنتج الجديد ، ويكون له وقت عمل ، ووقت راحة .

اما أن تفرض السلطة الجديدة على الجماهير أن تتظل دائماً في أتون معركة يومية بغير مصانع جديدة . فان معنى ذلك هو « تحويل » الطاقات الجماهيرية المنتجة الى « عصايات عاطلة مسلحة » تضرب من تجد أمامها من الجماعات الأخرى .. . و اذا لم تجد أمامها سوى نفسها فانها تنقلب عليها وتتدخل في طواحين الابادة الذاتية ، تحت شعار أو آخر ، باسم المعركة اليومية للجماهير الثورية .

وفي هذا المناخ العاجز والفوضوي يتمكن أي نفوذ أجنبي من التسلل لاحتواء هذه القوى المسلحة غير المنتجة لتجوبيها للعمل لحسابه الاستراتيجي . وهو في سبيل ذلك يحتفظ بعدم تمكين هذه القوى من الالقاء فيما بينها ، وعدم تمكينها من الاستفباء عنه اقتصادياً وعسكرياً .

وبالتالى يتمكن من تحويلها الى فرقة مدرعة في خطوطه الدولية الامامية أو حاملة طائرات على أرض يابسة .

بين الجنوب .. والشمال

وأما عن الانجازات التى أوردها الأخ سلطان فى معرض المقارنة بين شطري اليمن فى صفحة ٢٧٦ فقد ذكر (أن الجناح الأكثر تقدما فى الجبهة القومية ..) الذى سيطر على السلطة فى البلاد .. اتخاذ سلسلة من الاجراءات التقدمية : كتأمين المؤسسات الأجنبية كالبنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد وغيرها وتطهير الجيش والأمن العام من كبار الضباط ..)

واكتفى الأخ سلطان بهذين الدليلين لاثبات التفوق التقدمي للسلطة فى الشطر الجنوبي على السلطة فى الشطر الشمالى .

تأمين المؤسسات الأجنبية .. وتطهير الجيش والأمن العام من كبار الضباط ..

وإذا جاز القياس على هذا النحو ، وهو ما سنعود
اليه في مكان آخر من هذه المحاضرة فان الذى تجدر
الإشارة اليه بادىء ذى بدء أنه عند قيام ثورة ٢٦
سبتمبر في الشطر الشمالي لم تكن في هذا الشطر
مؤسسات ولا وكالات ولا شركات تأمين أجنبية ، وكان
هناك فقط وكالة مصرفيه خاصة كانت تسمى مجازا بالبنك
السعودي وقد حولته حكومة الثورة الأولى الى بنك يعنى
للإنشاء والتعمير ٠

أما تطهير الجيش والأمن العام من كبار الضباط ،
فلم يكن لدينا في ٢٦ سبتمبر من ضباط كبار سوى ثلاثة
فقط هم : العميد حمود الجائفى ٠٠ والعميد عبد الله
المسلط ٠٠ والقدم عبد الله جزيلان ٠ والثلاثة كانوا
أعضاء في مجلس قيادة الثورة فهل كان المطلوب أن
يشتركون في مجلس قيادة الثورة ثم نظهر الجيش منهم
بدعوى أنهم ضباط كبار ؟ علما بأن الأخ سلطان قد أبدى
اعجابه بثنائي هؤلاء الضباط الثلاثة وذلك في كتابه صفة

١٨٩ بسبب سماح هذا الضابط الكبير بنشاط الشيوعيين
أيام حكمه •

تلك خلاصة أفكار الأخ سلطان أحمد عمر منظر
الجبهة القومية وحزبها الطليعى ، وهذه شعاراته التي
يدعو الجماهير (في صفحة ٢٧٧) الى حمل السلاح من
أجل تحقيقها •

لقد طرحتنا هذه الشعارات كما جاءت في كتابه حرفيا
خشيرين الى مواقعها في صفحاته مع التعليق عليها .

والاختيار النهائي متترك لأغلبية الجماهير اليمنية .

هل تقتنع باشاعة الفوضى والقضاء على الأمن
والاستقرار لفرض هذه الشعارات على هذه الصورة ؟ .

أم تقتنع بالاحاج السلمى على السلطة كى تفتح
حوارا علميا يستهدف استخلاص منهج التطور من ظروف
البلاد ؟ .

اننا لا نختلف حول وجود التخلف في البلاد .. ولا
نختلف على أن التطور البطيء الجارى حاليا لا يكفى
لتحقيق آمال الجماهير ، ولا يتاسب مع التضحيات
الجسام التي تحملتها هذه الجماهير حتى أشعلت الثورة
ثم حافظت عليها .

لكننا نختلف حول الأسلوب الذى يستهدف التطور ..
نفترق بين أسلوب يدمى امكانيات التطور ..
وأسلوب يبحث عن تتميّتها ..
وبين تدمير امكانيات التطور .. وتنميّتها .. فاننا
نناقش قضية الصراع وقضية التطور ..
هل تتصارع بذرة الشعير حتى تنبت بذورا جديدة ؟
أم تتطور بذرة الشعير في هناء ملائم حتى تنبت
بذورا جديدة ؟ ..
إذا اتفقنا على الصراع فلتستمر عملياته الدموية ..

وإذا اتفقنا على التطور فلنذهب هنالك الملائم •

والملهم أن تنبت بذرة الشعير بذوراً جديدة •

خامساً : شعارات الشرط الشمالي

أما شعارات الشرط الشمالي المطروحة رسمياً فانها لا تخرج عن الشعارات التي أعلنتها الثورة يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ مع التسلیم بتطور تفاصيلها الجزئية بفعل الممارسة العملية والاحتکاك بالظروف الموضوعية مع بقاء مضمون هذه الشعارات كما كانت يوم اعلان الثورة دون أدنى مساس بجوهرها الأساسي •

وقد أذيعت هذه الشعارات ونشرت في جريدة العهد الجديد الصادرة في تعز بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٢ •

وفي ٣ نوفمبر صدر الدستور الأول للجمهورية العربية اليمنية الذي أذيع ونشر في جريدة الجمهورية اليمنية التي صدرت في تعز بعدها السادس ، وقد تضمن نفس هذه الأهداف والشعارات مع مزيد من التفاصيل

والقسمات التي لا تخرج عن الجوهر والمضمون المشار
إليهما .

من هذه التفاصيل ، على سبيل المثال ، ما جاء في
البند الخامس من المادة الأولى ونص على اقامة مجلس
يختار رئيس الجمهورية . (ولو أن هذا البند لم ينفذ
عمليا الا عن طريق مجلس الشورى الحالى الذى أصبح
من حقه اختيار المجلس الجمهورى وبالتالي اختيار رئيس
هذا المجلس الذى هو فى منزلة رئيس الجمهورية) .

وكذلك ما جاء في البند العاشر من نفس المادة الأولى
حيث نص على (رفع مستوى معيشة الشعب بالبدء فورا
بووضع خطط اقتصادية لاستثمار كافة موارد الدولة
البشرية والطبيعية مع خلق أوجه للنشاط الاقتصادي في
المناطق الجرداء الأهلة بالسكان وتشجيع الصناعة والزراعة
والتجارة والأعمال الأخرى المنتجة) .

ثم تغيرت دساتير الجمهورية للظروف المعروفة الى
أن قامت حركة ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧ التي شرحتنا أبعادها

فـ المـ حـاضـرـةـ الـأـوـلـىـ وـأـصـدـرـتـ الدـسـتـورـ الـأـخـيـرـ الـذـىـ أـصـبـحـ
نـافـذـاـ اـبـدـاءـ مـنـ تـارـيـخـ نـشـرـهـ فـالـجـرـيـدةـ الرـسـمـيـةـ بـتـارـيـخـ
٣٠ دـيـسـمـبـرـ سـنـةـ ١٩٧٠ـ

ولقد تضمن الدستور الأخير تفاصيل أخرى تتناسب
مع انقضاء ثمان سنوات على قيام الثورة ، ولعل ما يهمنا
ذكره في هذه المـ حـاضـرـةـ فـقـرـةـ مـعـيـنـةـ تـضـمـنـهاـ قـرـارـ الرـئـيـسـ
القـاضـيـ عـبـدـ الرـحـمـنـ الـأـرـيـانـيـ باـعـلـانـ ذـلـكـ الدـسـتـورـ وـنـصـتـ
عـلـىـ أـنـهـ (ـ أـصـبـحـ لـزـاماـ عـلـىـ أـنـ نـتـعـلـمـ وـنـسـتـفـيدـ مـنـ
سـبـقـوـنـاـ فـمـضـمـارـ الـعـلـمـ وـالـتـقـدـمـ ،ـ مـعـ الـمـحـافظـةـ عـلـىـ
مـقـوـمـاتـنـاـ وـتـرـاثـنـاـ وـتـقـالـيـدـنـاـ وـعـقـائـدـنـاـ الـتـىـ لـاـ تـعـوـقـ بـطـيـعـتـهـاـ
صـسـيرـتـنـاـ نـحـوـ أـهـدـافـنـاـ وـلـاـ تـحـولـ دـوـنـ تـقـدـمـنـاـ ..ـ عـلـىـنـاـ أـنـ
نـفـتـحـ أـبـوـابـ الـيـمـنـ لـكـلـ عـلـمـ وـفـنـ وـثـقـافـةـ نـافـعـةـ مـنـ تـجـارـبـ
الـأـمـمـ جـمـيعـاـ بـحـكـمـةـ وـبـصـيـرـةـ ،ـ وـدـرـاسـةـ وـتـمـيـصـ ،ـ وـنـلـقـطـ
الـحـكـمـةـ حـيـثـ وـجـدـنـاـهـ ،ـ وـنـقـوـيـ الرـوـابـطـ بـيـنـنـاـ وـبـيـنـ
أـشـقـائـنـاـ عـرـبـيـاـ وـبـيـنـ أـصـدـقـائـنـاـ شـرـقاـ وـغـرـباـ ..ـ وـنـسـعـيـ بـكـلـ
الـوـسـائـلـ الـمـكـنـةـ لـاـسـتـعـادـةـ الـوـحدـةـ الـيـمـنـيـةـ الـتـىـ لـاـ تـسـتـطـعـ
أـيـةـ قـوـةـ خـارـجـيـةـ أـنـ تـحـولـ دـوـنـ تـحـقـيقـهـاـ ..ـ)ـ

معنى ذلك أن الرئيس الريانى ونظام الحكم القائم الآن في الشطر الشمالي ومؤيدى هذا النظام يقررون مبدأ فتح أبواب اليمن لكل علم وفن وثقافة نافعة ومبادر التقاط الحكمة حيث وجدها ومبادر الاستفادة من تجارب الذين سبقونا في مضمار العلم والتقديم ومبادر تقوية الروابط بيننا وبين أشقاءنا عربيا وبين أصدقائنا شرقا وغربا ومبادر استعادة الوحدة اليمنية مع المحافظة على تقاليد بلادنا الإيجابية .

وهذه هي الشعارات الأساسية للثورة منذ قيامها ، وشعارات الدول المتطلعه الى التقدم والتطور ، وشعارات مصر بالذات كقدوة متقدمة للعالم العربي .

وحين نقول ان هذه شعارات نظام الحكم الآن في الشطر اليمني الشمالي فاننا لا نعني مدى استفاده هذا النظام من هذه الشعارات حتى الان ، أى أننا نتحدث عن الشعارات فقط وعن هضمونها فقط ، دون أن نتطرق إلى نتائجها وتطور الاستفادة منها ، بل ودون أن نتطرق إلى مجرد تطبيقها من عدمه .

أى أننا نتحدث عن الشعارات .. وليس عن التطبيق ..

مهمة تنفيذ الشعارات

وان مهمة طرح الشعارات وان كانت تنطلق أساسا من القيادة السياسية فان مهمة تناولها بالتنفيذ والترجمة العملية وانزالها الى ارض الواقع المعاش وفرضها في الممارسة الفعلية تحتاج الى اسهام القوى الوطنية ذات (التأثير الفعال) مع القيادة السياسية ذات (التطلع الوطني) ..

فإذا ما تعاونت هذه القوى مع تلك القيادة أصبح من الممكن ترجمة الشعارات اللفظية الى حقائق عملية ، وإذا وقفت هذه القوى موقف المتفرج او موقف المعارض فان القيادة تصبح عاجزة عن مجرد تحريك المجتمع الى التقدم التجدد في الشعارات المعلنة ..

حقيقة ان مهمة القيادة السياسية هو تحريك طاقات المجتمع انطلاقا من انفتاحها على القوى الوطنية ، وهذا

وأجب القيادة السياسية المقدس والا عجزت عن التحرك عن موقعها المتخلف الذى ثارت هى نفسها عليه .. الا أن القوى الوطنية المؤثرة اذا انقسمت على نفسها ، واتخذ بعضها موقف الحائز المترج ، بينما وقف الآخرون موقف المعارض الذى يحمل السلاح ضد القيادة ليفرض شعارات أخرى غير منبقة من واقع الظروف الموضوعية والمالمئة لتطورها ، فان قدرة مثل هذه القيادة على الانفتاح ، ونجاحها في تحقيق شعاراتها الايجابية البناءة يظل محصورا في أضيق نطاق من المصادرات التדרية .

وال المشكلة على أي حال مشكلة « ظروف عامة » على مستوى القاعدة الجماهيرية ، و « هرونة خاصة » على مستوى القيادة السياسية .

على أنه كان من أعظم الانجازات الحقيقية والتاريخية التي أنجزها الدستور اليمني الأخير قيام مجلس الشورى ، اذ أنه بالرغم من محاولات التشويه بقدرته السياسية فان قيام هذا المجلس كان بمثابة التجربة الديموقراطية الشعبية الأولى في البلاد ، « التجربة القابلة

للتطور » ، « القابلة للاستفادة من دروسها الذاتية » ، بل لقد أثبت مجلس الشورى في صنعاء وجوده الايجابي وبالشكل الواضح والقاطع بأكثر مما قام به مجالس شعبية نيابية كثيرة في بلاد أخرى عربية وغير عربية سبقت مجلس الشورى اليمني من حيث العمر والتجربة بسنين طويلة .

وعلى سبيل المثال لقد كان مجلس الشورى الفضل الأول في المطالبة بتحقيق الوحدة اليمنية واعتبارها رسمياً الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الحكومة في كل تصرفاتها وسبلاتها ، ثم توج ذلك عندما وقف بصلابة لبيارز السيد رئيس المجلس الجمهوري في التمسك بالطابع الإسلامي لاتفاقية الوحدة ، فعبر المجلس بذلك عن ضمير الشعب اليمني المؤمن ، وعرى تجار الوحدة الذين يرفعونها مزايده وشعاراً ويمارسونها حزبية وانفصالاً ، هادفين في كل سلوكهم إلى استدراج المنطقة كلها إلى مغامرات أجنبية باسم التقديمية غير المدرورة ولا الملائمة إلا لبقاء هؤلاء في مناصبهم المغتصبة ، جائمين فوق صدر الشعب

وقد مصلحته ، كما صرخ بذلك الأستاذ عبد
نعمان عطا في صحيفة مأرب التي صدرت في تعز في
١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ فقال في صفحة ٧ (ان مجلس الشورى
تابع بقلق بالغ التطورات بين شطري اليمن ونتائجها ،
وبعد تحليل للأسباب التي أوصلت الشعب اليمني إلى أن
يقتل الأخ أخيه بدون مبرر اللهم الا تكريس الانفصالية
حافظا على مراكز السلطة والمطامع الحزبية بنظرتها
الطفولية والحاقدة التي تزيد فرض ايديولوجيات لا تمت
لواقع شعبنا العربي المسلم في اليمن بأي صلة ، وبعد أن
استعرض المجلس هذه الأسباب قرر أن الوحدة الفورية
لشطري اليمن هي الحل الجذري الوحيد للقضاء على
الحدود المصطنعة الانفصالية وبالتالي تجنب الشعب
اليمني مآسي الحرب الأهلية وويلاتها) ٠ ٠ ٠

اذن ٠ ٠ فالذين يهاجمون مجلس الشورى يواافقون
على كسر العصاة الغليظة المتمثلة في هذا المجلس ، والتي
 بواسطتها يمارس الشعب حقه التاريخي ويحاول تحقيق
مصالحه الوطنية والقومية وتجنب التورط في تقدمية

تصفوية دموية مثل التي تجري على الضفة الأخرى
الفارققة في بحور الدماء .

وبمروء الوقت يستفيد مجلس الشورى من تجاريه
ويستكملا نواصصه ويعمق ممارسته الديموقراطية ويملا
ثغراته الحالية .

الجانب الاقتصادي من شعارات الشرط الشمالي

وإذا ما وصلنا الى الجانب الاقتصادي لشعارات
الشرط الشمالي فاننا نجده يتتجدد في النصوص التي
أعلنتها الثورة منذ قيامها ثم فصلتها في دساتيرها المتعاقبة
حتى انتهت الى الدستور الحالى ، كما يتمثل في الانجازات
الاقتصادية التي حققتها الثورة منذ قيامها حتى اليوم .

وبالرغم من ضائلة هذه المنجزات بالنسبة الى حجم
الآمال التي كنا ننتظر تحقيقها الا أنها على أى حال تمثل
الخط الاقتصادي العام للثورة .

وقد حاول الأخ الدكتور محمد سعيد العطار أن

يضيف على شعارات الثورة شعاراً جديداً أسماه « التجريبية الموجهة » ، وحيث أن مناقشتنا لهذا الشعر ستتضمن بالضرورة مناقشة شعارات ومنجزات الثورة الاقتصادية الأساسية فاننا لذلك لن نخصص لها باباً مستقلاً في المعاشرة منعاً من تكرار عرضها مرتين ، مرة بصفة مستقلة ، ومرة أخرى في سياق مناقشة شعار الآخر العطار ٠

فالآخر العطار طرح شعاراً جديداً بشر به على الغلاف الأمامي الداخلي لكتابه (التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن - أبعاد الثورة اليمنية - المطبوعات الوطنية الجزائرية - تحت اشراف دار الطليعة في بيروت - نوفمبر سنة ١٩٦٥) حيث بشر في هذا الغلاف الأمامي الداخلي بقوله (يقترح المؤلف منهاجاً للعمل في اليمن أسماه « التجريبية الموجهة » انطلاقاً من وعي حقائق الوضع الراهن ٠٠) ٠

بطبيعة الحال أثارت هذه العبارة اهتمامنا لأنها

طرحت شعراً أو منهاجاً أو نظرية جديدة انطلاقاً كما قال الدكتور العطار من وعي حقائق الوضع الراهن .

وبكل تواضع قال الدكتور العطار في صفحة ١٢ (والباب الثاني عبارة عن برنامج أولى أعددناه رغبة في ارشاد البلاد الى سبيل للنمو الاقتصادي ، آخذين بعين الاعتبار الشروط الواقعية والخاصة باليمن . و اذا خلا هذا البرنامج المعتمد على « التجريبية الموجهة » من الأرقام فان ذلك راجع الى اعتقادنا بأنه لا دلالة للأرقام في الاطار الراهن للبلاد) .

أى أنه حكم بأن الأرقام والاحصائيات المتوفرة عن اليمن لا تعطي بيانات حقيقة عن تفاصيل الواقع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، وله الحق في ذلك ، لأن تلك الأرقام قد جمعت في عهد الامامة وكان الموظفون في تلك الأيام يبالغون في ذكر كل ما يسر الامام ذكره . . . ويبالغون في إخفاء كل ما يسر الامام اخفاؤه .

لكن الدكتور العطار بعد دأن استبعد في صفحة ١٢

امكانية الاعتماد على الأرقام لأنها كما قال (لا دلالة لها في الإطار الراهن للبلاد) ، عاد في صفحة ١٤ فقال انه (التجأ الى الأرقام القديمة على علاتها والأخذوة عن مصادر وهن سنوات مختلفة ، وأضاف أنه فعل ذلك ، بالرغم من أن المنظمات الدولية تجاهلت هذه الأرقام « لثبوت عدم دقتها أو عدم صحتها من الأساس ») .

وهذا ما جعل الشك في الأهمية العلمية لهذا الكتاب يتزايد ، وكان هذا الشك قد بدأ يساور العقل منذ قراءة الصفحة ٥ التي ذكرت تحت عنوان (مقدمة الطبيعة العربية) أن هذا الكتاب (صدر باللغة الفرنسية في أواخر سنة ١٩٦٣ في مدينة الجزائر) ومضت سنتان حتى ترجمه المؤلف الى اللغة العربية ويمضي قائلا (وأبقيت هذا الكتاب كما هو دون تغيير مع أنه من الممكن اضافة عدة مواضيع ونظريات وانتقادات) .

وعلّ عدم تغيير هذا الكتاب بالإضافة أو بالحذف رغم أهمية ذلك بعد تجربة ستين بقوله انه (ما زال

يعتقد بما كتبه لاسيما وأنه لم يطراً ما يجب تغييراً في
الأفكار التي طرحتها)

والذى يثير الحيرة هنا في هذه الصفحة .. أنه اذا
كان الدكتور العطار يرى أنه لم يطراً خللاً هاتين
الستينين ما يجب تغييرها في الأفكار التي طرحتها فلماذا
أشار في الفقرة السابقة أنه من الممكن اضافة عدة مواضيع
ونظريات وانتقادات ؟

عرض الموضوع بهذه الصورة في مقدمة الكتاب
يعطى انطباعاً أولياً بأن الصورة العلمية غير واضحة في
ذهن المؤلف .. وهذا ما تأكّد فعلاً في كل تفاصيل الكتاب
حتى آخر فقرة من فقراته . وهذا هو موضوع المناقشة
الآن .

من الناحية التاريخية ، لا سيما فيما يتعلق بشورة
سنة ١٩٥٥ وثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ فإنه تجاوز
حقائق تاريخية معروفة للجميع ، وإذا كنا نريد تفادي
الرجح بتقادى ذكر الحقائق التاريخية « المعروفة »

للجمیع و «المجهولة» للبعض فقط عن ثورة ٢٦ سبتمبر
سنة ١٩٦٢ على اعتبار أننا داخلون في هذا الاطار واننا
ومعظم زملائنا لا نزال على قيد الحياة . . فانه لا حرج
من تصحيح الحقائق الخاصة بثورة ١٩٥٥ .

فقد ذكر الدكتور العطار في صفحة ٣٩ (ان المعارضة
في صفوف النبلاء لم تظهر الا بعد تسمية سيف الاسلام
البدر ولها للعهد فقد رأى عدة اخوة للامام في هذه
التسمية غبنا لهم فقاموا بتدبير انقلاب جديد يوم ٣٠
مارس سنة ١٩٥٥ وقد كان الذى قاد عمليا هذا الانقلاب
هو سيف الاسلام عبد الله وزير الشئون الخارجية
وبمعيته الأمير عباس وزير الصحة) .

والحقيقة أن الذى قاد الانقلاب هو الشهيد المقدم أحمد
يحيى الثلايا وزميله القريب محمد قائد سيف ومجموعة
من الضباط والمدنيين الأحرار ، وما كان اختيار سيف
عبد الله اماما واجبار الامام احمد على التنازل عن
العرش سوى مرحلة تمهدية بحسب ظروف تلك الأيام

للقضاء على نظام الامامة من أساسه كما سبق الإيضاح
في أول هذه المخاضرة ٠

ولما فشلت الحركة تمكّن الضابط محمد قائد سيف
من الهرب إلى عدن ، وأعدم الامام زعيم الحركة **الشهيد**
المقدم الثلاثي وبقيّة زملائه الذين تمكّن الامام من
التعرّف عليهم وهم الشهداء الشیخ على الغولی والشیخ
على المطري والشیخ محسن الصمر والمید محمد بن
حسین عبد القادر والقاضی یحیی السیاغی والضباط أحمد
الجدری وأحمد الدفعی وأحمد معصار وعبد الرحمن باکر
وحسین الجناتی وعلى السعه وكاد القاضی عبد الرحمن
الاربیانی أن یفقد رأسه في المیدان لولا أن تدخلت العناية
الالهیة في آخر لحظة ٠ فلم یکن السیف عبد الله قائد
انقلاب ، ولم توجد في الیمن طبقة نبلاء والظاهر أن الأخ
العطار تأثر بالاصطلاحات الفرن西سیة أكثر من اللازم ٠

وعلى سبيل التناقض ذكر الدكتور العطار في صفحة
١١٥ (ليست الیمن بالتأكيد بلدا اقطاعیا بالمعنى الذي
عرفته أوربا للقطاعیین في تاريخها ٠ فليس بها اقنان

بالمفهوم الأوروبي) بينما في صفحة ١١٦ يعود يقول (غير أن اليمن هو بلد اقطاعي اذا كنا نعنى بهذه الكلمة استغلال جماهير الفلاحين التي تخدم الأرض ، استغلالا فاحشا لا حدود له ، وليس وضعيته الاقطاعية هذه « واضحة التقنين » تبعا لقوانين دستورية بل هي « وضعية ضمنية » والفالح لا يجد أمامه وسيلة عملية سوى الرضوخ للشروط المفروضة عليه) .

ولعله يريد أن يقول ان اليمن ليس بلدا اقطاعيا بالمفهوم الأوروبي وإنما بالمفهوم اليمني . والذى يهمنا هو المفهوم الانساني ، وما اذا كان هناك استغلال لجماهير الفلاحين أم لا ؟ سواء كان هذا الاستغلال مفروضاً ومستمرا بصورة قانونية أو بصورة ضمنية .

الذى يهمنا هو معرفة وجود الاستغلال من عدمه ثم معرفة كيفية التخلص منه .

وبعد جولات طويلة بين نظريات التخلف التي ازدحمت بها كل الكتب الاقتصادية في كل بلاد العالم وبكل

اللغات .. وبعد استعراض المصطلحات الأجنبية وأسماء المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين الأجانب انتهى الدكتور العطار في صفحة ٢٨٢ الى العثور على حسب التخلف الرئيسي في اليمن فقال (ينبع من هذا التحليل أن السبب الرئيسي لتخلف اليمن كامن فيما نرى في النظام الامامي ، ولهذا كان من اللازم القضاء على هذا النظام الى غير رجعة قبل أي تفكير في انتهاج سياسة للتنمية والتقدير) .

لم يكن العطار في حاجة الى كل هذا البحث ليكتشف في النهاية أن النظام الامامي في اليمن كان سبب التخلف الرئيسي .

البطل الشيخ الشهيد حسين بن ناصر الأحمر شيخ مشايخ حاشد ثار على الامامة سنة ١٩٦٠ ودفع هو وأبنه الشهيد حميد رأسيهما ثمنا لاقتاعهما بفساد نظام الامامة دون أن يطلع أحدهما على أي كتاب فرنسي .

وبدلا من الاستشهاد بآراء المفكرين الأجانب ليقتضي

في آخر سنة ١٩٦٣ بضرورة إسقاط نظام الامامة بعد أن سقط فعلا قبل افتتاحه بأكثر من سنة كان من الممكن للعطار أن يستشهد بكتيب الشهيد القاضي محمد محمد محمود الزبيري الذي كتبه قبل الثورة بعنوان (الامامة وخطرها على وحدة اليمن) أو كتيب (التاريخ الآثم) للأستاذ محمد أحمد نعمان ، أو بكتاب أسرار اليمن الذي كتبناه قبل الثورة وكنا نذيع حلقاته من اذاعة صوت العرب ، وكل كلمة فيه تدعوا الى اسقاط النظام الامامي في اليمن وتدعوا الى الثورة واقامة الجمهورية .

لكن الظاهر أن الاستشهاد بآراء مفكرين يمنيين لا يعطي الدليل على ثقافة المؤلف بقدر ما تعطيه الأسماء الأجنبية .

على كل حال ليس هذا هو المهم وإنما المهم مناقشة اقتراح العطار الجديد الذي أسماه بالتجريبية الموجهة . ولنببدأ باستعراض وجهات نظره الاقتصادية ٠٠ ورأيه في تحطيم الثورة الاقتصادي الذي أعلنته الثورة منذ قيامها حتى نستطيع بعد ذلك اكتشاف الجديد الذي بشر

باضافته الى الفكر الاقتصادي والاجتماعي في اليمن .

ذكر العطار في صفحة ٣٠٧ ما يلى (لقد قام مجلس الثورة خلال الأسابيع الأولى لقيام الجمهورية باتخاذ قرار هام يقضى بتكوين لجنة اقتصادية يكون من اختصاصها انجاز التدابير الاقتصادية والمالية الأولى) .

والمعروف أن هذه اللجنة الاقتصادية التي اشار اليه الدكتور العطار كانت برئاستى وعضوية السادة وزير الاقتصاد الدكتور حسن مكي ووزير الخزانة عبد الغنى على ووزير التجارة عبد الغنى مطهر ولما اخترنا الدكتور حسن مكي ليكون رئيسا لمجلس ادارة البنك وكان هو أول رئيس لمجلس ادارته وليس العطار كما ذكر في الغلاف الخارجى لكتابه تعين السيد محمد قائد سيف وزيرا للاقتصاد وانضم الى اللجنة المذكورة مع بقاء الدكتور مكي فيها ، وقد اخترنا الدكتور مكي لرئاسة البنك نظرا للأهمية الكبرى التي أعطياناها للبنك والتي كانت تفوق في ذلك الوقت أهمية وزارة الاقتصاد .

ثم ذكر العطار في نفس الصفحة أنه قبل أن تقوم هذه اللجنة بأعمالها الأولى تكون بنك شبه عمومي (يقصد أن البنك اليمني أنشئ قبل قيام هذه اللجنة) .

وهذه حقيقة صادقة لأن قرار إنشاء البنك صدر ضمن قرار سحب ترخيص الوكالة المصرفية السعودية وتحويلها إلى بنك يمني باسم البنك اليمني للإنشاء والتعمير ولم يكن من الممكن سوى اصدار هذا القرار فجأة وحصر الخبر قبل اعلانه في أضيق نطاق حمائية لأموال أصحاب الودائع ، فلم يكن يعلم بهذا القرار سوى مديرى الأمن في صنعاء والحديدة وتعز لأنهم كانوا مكلفين بالتحفظ على فروع تلك الوكالة المصرفية في هذه المدن فور اعلان القرار في مؤتمر شعبي) .

بعد ذلك كوننا اللجنة الاقتصادية التي أشار إليها العطار ، وليس في طريقة اصدار قرار إنشاء البنك ما يعيينا لأن هذه هي احدى الطرق إلى تكفل خسمان السرية المطلقة ، حرصا على سلامة ودائع المواطنين .
ثم أنساد العطار بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير في

نفس الصفحة وقال أنه تكون برأس مال قدره عشرة ملايين ريال مارى تريلز ساهمت فيه الدولة بنسبة ٥١٪ وظلت ٤٩٪ تحت تصرف رئيس المال الخاص وقد كان (النجاح الباهر الذى حصل في ميدان المساهمة بالغ التشجيع مع العلم أن المشروع كان الأول من نوعه في تاريخ البلاد « هذا كلام العطار » خاصة مساهمة اليمنيين المقربين ، الذين اهتموا به اهتماما يزيد على التشجيع وبهذا تم نفاذ جميع الأسهم المخصصة للبيع خلال شهرين واحد فقط) .

ونسى العطار أن يذكر أننا أمام هذا النجاح الباهر أصدرنا قرارا بمضاعفة رأس مال البنك مadam المواطنين يتراحمون على شراء أسهم البنك والمراد هو تجميع أكبر قدر ممكن من رأس المال الوطنى للقيام بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومما يذكر أن وزير الخزانة حينئذ اقترح علينا أن نطرح حصة الحكومة على المواطنين في الاكتتاب العام بدغوى أن الحكومة ليس لديها مال يغطي حصتها في رأس

مال البنك ، واقتراح ذلك على أثر نفاذ الأسمم المخصصة للبيع وهي الـ ٤٩٪ من رأس المال البنك وقد رفضنا هذا الاقتراح بغير حاجة الى دراسته لأنه يتناقض مع هدف الثورة في أن يكون للدولة نصيب بمقدار ٥١٪ على الأقل من رأس مال البنك حتى تبدأ الدولة مسلسلة الاشراف والتوجيه على الاقتصاد من خلال البنك الذي كان من بين أهداف العمل على تكوين شركات مختلطة يكون للبنك فيها نصيب لا يقل عن ٥١٪ من رؤوس أموالها .

لذلك رفضنا اقتراح وزير الخزانة وأصدرنا قراراً بمضاعفة رأس المال البنك بنفس الكيفية تمكيناً للراغبين في الاكتتاب من الحصول على أسهم أخرى .

أما حصة الحكومة التي كانت تطلق وزير الخزانة لأنه كان يظن أن الدولة ستضطر الى دفعها نقداً وهو مالم يكن ممكناً في ذلك الوقت ، فقد أوجدنا لها الحل بأن أصدرنا قراراً بتخفيض وزير الخزانة بأن يودع لدى البنك سندًا على الحكومة يمثل حصتها في رأس المال .. مجرد سند على الحكومة .

ومما يذكر في هذه المناسبة أن بنك مصر أرسل في تلك الأثناء وفدا يقترح إنشاء فرع له في اليمن فاعتذرنا عن عدم امكانية الاستجابة لاقتراحه وشرحنا لوفد بنك مصر وجهة نظرنا التي تتلخص في أننا استهدفنا من إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير تجميع أموال اليمنيين المقيمين والمهجرين .. ليس في صورة ودائعاً أي حسابات جارية كما يفعل بنك مصر وما كانت تقوم به الوكالة المصرفية السعودية .. فذلك لا يفيid خطة التنمية الاقتصادية اليمنية لأن الودائع لا يمكن الانتفاع بها في تمويل العمليات طويلة الأجل أو متوسطة الأجل ولا الاشتراك بها في مشروعات قصيرة الأجل التي تحمل في طياتها طابع المجازفة في بلد كان لا يزال يسعى إلى الاستقرار ولم يستطع التخلص من ظروف الدفاع عن الثورة وتبنيت النظام الجمهوري .

بل إن تلك الظروف المفترضة كانت تضيق الحاحا أكثر على الاحتفاظ بنسبة سيولة عالية من حجم الودائع الموجودة في البنك لمواجهة احتمالات مطالبة أصحابها

بحساباتهم عند أية هزة نفسية أو مجرد أشاعة تثير
القلق .

معنى ذلك أننا لو سمحنا لبنك مصر بفتح فرع له
في اليمن وهو لا يقبل سوى هذه الودائع أي الحسابات
الجاربة فإن الأموال اليمنية التي ستتوارد عليه في هذه
الصورة ما كان في الامكان الانتفاع بها في خطط الثورة
التي أستهدفت تحطيط التنمية الاقتصادية في اليمن .

وجود بنك مصر ثابت وقوى إلى جانب بنك
يمني حديث الولادة ومعرض باستمرار للشكوك بحكم
ولادته الحديثة في بلد كانت تمر في مثل ظروف اليمن في
تلك الأيام كان من الممكن أن يدفع المواطنين المقيمين
والهاجرين إلى ايداع أموالهم لدى بنك مصر القوى
والثابت ويهزون أكتافهم للبنك اليمني حديث الولادة
والجهول المستقبل .

لذلك اعتذرنا لوفد بنك مصر الذي اقتنع بوجهة
نظرنا التي كانت هي بعينها نفس السبب الذي جعلنا نلغى

ترخيص الوكالة المصرفية السعودية التي كانت موجودة فعلاً في اليمن ولم يكن ذلك اجراء موجهاً ضد السعودية مطلقاً كما لم يكن تأميناً بأى حال من الأحوال لأن تلك الوكالة التي كان يملكها الشيخ سالم بن محفوظ الحضرمي الأصل والقائم في السعودية عندما أصدرنا قرارنا بالغاء ترخيصها لم يكن في خزينتها سوى ودائع يمنية انتقلت كما هي إلى البنك اليمني للإنشاء والتعمير . ولم تكن لليوكالة أية أموال ولا أصول خاصة بالشيخ سالم محفوظ حتى يعوض عنها .

وكانـت الهندسة الاقتصادية للبنـك الـيـمنـي تقوم على أساس تجمـيع أـموـالـ الـيـمـنـيـنـ في صـورـةـ أـسـهـمـ ، وهـيـ بـهـذـهـ الصـورـةـ تـخـرـجـ تـامـاماـ عنـ مـتـنـاوـلـ طـلـبـ أـصـحـابـهاـ لـهـاـ نـقـداـ منـ الـبـنـكـ كـمـاـ يـفـعـلـونـ فـيـ حـالـةـ الـودـائـعـ أـىـ الـحـسـابـاتـ الجـارـيةـ .

وبـذـلـكـ لاـ يـصـبـحـ لـأـصـحـابـهاـ سـوىـ حقـ حـضـورـ الـجـمـعـيـاتـ الـعـمـومـيـةـ لـلـبـنـكـ وـاـخـتـيـارـ مـمـثـلـيـمـ فـيـ مـجـلـسـ الـادـارـةـ وـمـراـقبـةـ حـسـنـ اـسـتـغـلـالـ هـذـهـ الـأـمـوـالـ وـكـلـ هـذـهـ

أمور مطلوبة لضمان حسن ادارة البنك ، لأن أصحاب الأسهوم عادة يكونون أكثر يقظة (من جهاز الحكومة) في الاشراف على شئون البنك ، أو هكذا يجب أن يكونوا ، كما أن من حقهم بيع أسهمهم وفقاً لسعر السوق دون أن يتحمل البنك بطبيعة الحال أي التزام في هذا الشأن ٠

ويضاف إلى ذلك أن عائد أموال المواطنين الذين يشترون أسهم البنك اليمني يحصلون عليه في صورة أرباح ، والأرباح مشروعه دينياً فلا تحدث أية شبكات لدى الذين يرفضون الحصول على فوائد على الحسابات الدائنة على اعتبار أنها فوائد ربوية ٠ وبالتالي نفتح شهية المواطنين للاقتراض على المساعدة سعياً وراء الربح المشروع ٠

وبعد أن أقتصر وقد بنك مصر بهذه المناقشة كلها ساعدنا في الأعمال التحضيرية التي صاحبت عملية الدعوة إلى إنشاء البنك اليمني ثم تأسيسه فعلاً ، علاوة على أننا كنا نرى أنه لو فتح بنك مصر فرعاً له في اليمن وكانت بيته محصورة في خدمة الشعب اليمني فإن هذه الخدمة

لن تتحقق ، فضلاً عن حتمية انتهاء فرع بنك مصر في اليمن إلى خسارة محققة ، فيما لو تم فتحه ، وذلك لأسباب كثيرة تلخص في أن الأحوال المصرفية التي كانت سائدة في ذلك الوقت في اليمن والتي ينتظر أن تستمر لعدة سنوات أخرى بغير تغيير كبير كانت أدنى من المستوى المصرف الذي يمكن لبنك مصر أن يحافظ في حدوده على نقطة عدم الربح وعدم الخسارة .

وهذه مسألة فنية شرحناها لوفد بنك مصر وأرسلنا بها إلى السلطات المصرية المسئولة مذكرة مستفيضة تشرح وجهة نظرنا فأحاطت بكل أسباب التي جعلتنا نعتذر عن الموافقة على فتح فرع لبنك مصر في اليمن وطلبنا تأجيل ذلك ، كما طلبنا مساعدة البنك اليمني على النمو .

ولكن بعد أن غدر بنا عندما كنا في مهمة رسمية خارج اليمن أخذت المزایدات السياسية طريقها إلى القرارات الاقتصادية فألحت القيادة السياسية اليمنية على بنك مصر كى يعود إلى فكرة فتح فرع له في اليمن . . . وفعلاً فتح

ذلك الفرع .. وانتهى الى الخسارة المحققة التي توقعناها
ثم أغلقه وعاد الى القاهرة .

أما التدابير التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية فكانت
كما ذكرها العطار (صفحة ٣٠٧) :

— انتهاج سياسة اقتصادية للتعايش بين عدة قطاعات
الاقتصادية (القطاع العام وشبه العام والخاص) .

— وضع سياسة لتشجيع دخول رأس المال اليمني الموظف
بالخارج ، والتعاون بالتالي من الرأسماليين اليمنيين
والمغتربين بقصد انباء الاقتصاد الوطني .

— اتباع مبدأ حرية المؤسسة ، مع توحيد السلطات
العوممية ، والبنك اليمني للإنشاء والتعمير ، نحو
التوظيف في القطاع الصناعي .

— تكوين شركات مختلطة .

— اعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية والامتيازات التي
سبق منحها لشركة ماكسوم أويل بالنسبة للبترول واللح
(البلوري) .

- الغاء الاحتكارات .
- اشراف وزارة الزراعة على استثمار الأراضي
المقدمة .
- مبدأ اصدار عملة جديدة عوضا عن ريال ماري تريز .
- تهيئة دراسات عن الميزانية ، والضرائب ومصلحة
الصرف .

وأخذ الدكتور العطار يسأله في شرح المخطط الاقتصادي الذي وضعناه في أول الثورة وكلها لا تزال أوسمة تاريخية نتشرف بها ، إلى أن قال (وهناك تدابير أخرى « يصفها بأنها اتخذت على عجل » مثل قرار رفع المرتبات والأجور العمومية إلى ضعفين وثلاثة ورفع أثمان القطن إلى تشييره وزارة الزراعة من الفلاحين إلى ضعفين) .

وهنا نتوقف قليلا .

لقد كان رفع المرتبات والأجور أمرا ضروريا بعد
قيام الثورة للأسباب الآتية :

أولا : كانت المرتبات والأجور التي كان يقررها
الامام ضئيلة جدا وأقل من الحد الأدنى في جميع
المستويات وكان الامام يسعى إلى دفع الموظفين وجميع
المستخدمين إلى استغلال مناصبهم أما بالرشاوة وأما
بالاختلاس .. حتى يشيع الفساد الإداري ويدمر
المستوى العام للأخلاق والمستوى العام لعيشة كافة
الموطنين والذين تتطرق حاجاتهم بالجهاز الحكومي .

وكان هدف الامام بعيد من ذلك تجريح سمعة
الجميع إلى جانب اشغال الشعب بصعوبة المعيشة فينصرف
عن السياسة فلا يتطلع إلى الامامة أحد .

ويضاف إلى ذلك أن زيادة المرتبات كانت في ذاتها
هدفا من أهداف ثورة ١٩٤٨ وجاء النص عليها في مادة
خاصة هي المادة ٣٦ فيما كان معروفا في ذلك الوقت بـ
(الميثاق الوطني المقدس لثورة اليمن) وهذه المادة

منشورة ضمن هذا الميثاق في كتاب (الانسان والحضارة)
للقاضي عبد الله الشماحى صفحة ٢١٦

ثانيا : نتيجة لصرفيات المعركة والدفاع عن النظام
الجمهوري فلن تقوى شرائية جديدة ذهبت الى أيدي فئات
المحاربين ، وهذا من شأنه أن يخل بالتوازن الاجتماعي
إذا بقيت مرتبات موظفي الدولة على حالها الأول .

وموظفو الدولة هم الذين يعطون الوجه الجديد
للدولة بعد الثورة كما يؤثرون في صياغة قراراتها
السياسية والعسكرية التي يتوقف عليها مصير النظام
كله .

ثالثا : كانت اليمن تعاني من بطالة الموارد البشرية
واهملت الموارد الطبيعية ، وهي بهذه الكيفية تتحقق فرصة
لارتفاع الانتاجية الحدية لرأس المال ، (وهذه مسألة
فنية اقتصادية) ، لكن هذه الفرص لا تكفى لاستدراج
رأس المال اليمنى المهاجر والعربي والأجنبي الى
الاستثمار في اليمن الا اذا توفر الاستقرار واتسع سوق
الطلب مع توفير المناخ التشريعى الملائم .

ولذلك فان رفع مرتبات الموظفين والمستخدمين والقوات المسلحة والأمن من شأنه أن ي العمل على توسيع سوق الطلب فيعمل على توفير شرط من شروط الاستثمار .. وعلى الدولة توفير بقية الشروط وكانت تسعى اليها فعلا .. وعندما يتزايد الاستثمار تتحقق زيادة الانتاج زيادة المرتبات وتنكمش البطالة البشرية وتتحرك الموارد الطبيعية وتزداد انتاجية موظفي الدولة ويزداد الدخل القوي ويرتفع مستوى المعيشة .

أما من أين كانت الدولة ستتوفر هذه الزيادة في المرتبات فناننا قبل أن نجيب على هذا السؤال نتساءل ومن أين أتت الدولة بنفقات الحرب ؟

بينما كانت زيادة مرتبات موظفى الدولة لا تمثل إلا جزءا لا يكاد يذكر إلى جانب هذه النفقات ؟

وأما خطة الدولة للحصول على أموال التنمية ومرتبات موظفيها ومستخدميها فقد كانت متعددة المصادر ، منها المحلي ومنها الدولي . ومن المصادر المحلية بيع أراضى

الحكومة غير المستثمرة لتشجيع استثمارها من ناحية
والانفتاح بثمنها من ناحية أخرى ، وهذا الاجراء معروف
اقتصاديا وقد ذكره عالم الاقتصاد الأمريكي Paul
Samuelson Economics في هامش صفحة ١٢١ في كتابه
— An Introductory Analysis طبعة نيويورك —
لندن سنة ١٩٥٨ لمعالجة ظروف تشابه ظروف قرارنا
المذكور •

وكما قد شكلنا لجنة وزارية للبدء في بيع أراضي
الحكومة الصالحة للبناء في الحديدية وضواحيها وكان ذلك
أحد أسباب العمران الذي حدث في هذه المنطقة الى جانب
أسباب أخرى هامة •

وذلك دخول الدولة كمساهمة في المؤسسات الزراعية
بنصيب لا يقل عن ٥١٪ يقدر بثمن الأرض التي كانت
مستقدمها لكل مؤسسة تسترث فيها •

وبتنظيم تحصيل موارد الدولة من ممتلكاتها المهملة .
وبتنظيم تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب •

وبتبسيط الاجراءات الادارية لتقليص الجهازا
الادارى للدولة الى الحجم الضرورى فعلا ونقل الزيادة
في عدد الموظفين الى المؤسسات والشركات التى تنشئها
الدولة بمفردها أو بالاشراك (عن طريق البنك اليمنى)
مع القطاع الخاص .

وتجريم الرشوة والاختلاس وتشديد العقوبة عليهما
وقد أعلنا ذلك فعلا مع اعلن زيادة المرتبات ، والمراد من
ذلك الى جانب العامل الخلقى تخفيف تكاليف الاجراءات
على المواطنين والمستثمرين فيزداد الحافز على الاستثمار
٠٠ فترداد ايرادات الحكومة .

وحتى لو لم تكن هذه الأسباب وجيهة لبرير زيادة
مرتبات موظفى الدولة ولم تكن هذه الموارد كافية لمواجهة
هذه الزيادة فإنه كان مع ذلك من الضروري زيادة هذه
المرتبات ولو استقطعناها من نفقات الحرب لا سيما كانت
الأموال تتتدفق من الخارج على المتمردين على الحكومة
الجمهورية وكانت الحرب النفسية الموجهة من الخارج

تهدد الجبهة الداخلية ولم يكن يحرس الجبهة الداخلية
 سوى جهاز الدولة من موظفين ورجال أمن .

أما القوات المسلحة فلم يكن من الحكمة اهتمال
احتياجاتها وهي تتعرض للموت كل لحظة في سبيل
 الجمهورية .

اذن لم يكن قرارنا « زيادة مرتبات الموظفين ورجال
الأمن والقوات المسلحة » قرارا اتخذناه بغير دراسة أو
على عجل بل كان متوقعا منذ ثورة ١٩٤٨ وازداد توقيعا
والحالا سنة ١٩٦٢ وبالتالي لا يحق للعطار أن ينتقده .

أما قرار رفع أثمان القطن الذي تشتريه وزارة
الزراعة من الفلاحين إلى ضعفين والذي يصفه العطار
أيضا بأنه اتخد على عجل فقصته كما يلى :

كان الامام يشتري فراسلة القطن من الفلاحين.
بسعر ريالين ونصف ، وكان هذا السعر يمثل الحد الأدنى.
الذى يبقى هؤلاء مستثمرين في زراعة القطن ، لكنه لم يكن

يغريهم على التوسيع في زراعته أو يغري غيرهم على
الاقبال عليها ٠٠

وكلنت مزارع الامام ومزارع المحتكرين المتكللين
معه تمثل المساحات الأساسية لزراعة القطن ٠

ولم يكن هناك مشترون للقطن غير الجهاز الاحتکاري
التابع للإمام ، فكان هذا السعر مفروضاً على الفلاحين
في غياب أية منافسة حرة وكانت سياستنا الاقتصادية
تستهدف التوسيع في زراعة القطن بتشجيع الفلاحين
الحالين على توسيع رقعة أراضيهم المزروعة قطناً
وتشجيع الفلاحين الآخرين على استبدال محاصيلهم
الاستهلاكية بالقطن وتشجيع المستثمرين اليمنيين المقيمين
والمهاجرين على شراء الأراضي التي تصلح لزراعة القطن
لاستبدال المحاصيل التقليدية بالقطن وتشجيعهم على
استصلاح الأراضي الأخرى التي يمكن زراعتها قطناً ٠

وكي ننجح في تحقيق هذه السياسة لا يكفينا أن
نصدر قراراً جمهورياً بأننا نؤيد زراعة القطن ونصب
بعض

هاتفين « تحييا زراعة القطن » ونعلق هذا الصباح على جدران الشارع وننام في القصر الجمهوري فتحتول أراضي اليمين الى زراعة القطن بعصابة القرار الجمهوري السحرية .

نـحن لا نـؤمن بالسـحر .. على الأقل في التـخطيط
الـاقتصادـى وـمـشـروعـات التـتنـمية ، وزـيـادة الدـخل الـقومـى
ورـفع مـسـتوـيات الشـعـوب ..

•
السياسة •
ولا نكتفى بالشعارات والتمنيات القلبية والمزايدات

وَانْهَا نُؤْمِنُ بِالْعِلْمِ •

وفي مقدمة العلم علم الحساب ، الذى يدلنا على
علم المصالح .

فكل نشاط اقتصادى ينبع من عملية حسابية دقيقة
يجريها كل عاقل يرغب في القيام بعمل ما وفي نهاية خارج

الجمع والطرح والضرب والقسمة تظهر النتيجة . هل يستمر الماء في عمل ما أو يعدل عنه ويبحث عن غيره ؟

بطبيعة الحال تعتمد هذه البديهية على حد أدنى من المستوى العقلى للتفكير والتأuel ، وهذا الحد الأدنى متوفّر عادة لدى كل الشعوب بصفة عامة مع استثناء لا يمس الناude العامة ، وعندئذ يأتي دور المخططين الاقتصاديين ليدخلوا في هذه العملية الحسابية مؤشرات طارئة تجعل نتيجة الحساب تخرج في صالح اقتناع المرء بأن يستمر في العمل المطلوب منه استمراره فيه واقباله على توسيع نطاقه .

ولم نخرج نحن عن هذا الفهم العلمي لطبيعة الأشياء ومنظومة التخطيط والتطوير .

لقد بحثنا عن المؤشرات الطارئة التي يمكن ادخالها في ذهن الفلاحين والمستثمرين .. وكان أمامنا أن نعطي مكافأة إنتاج عن كل فراسلة قطن كما فعلت دول أخرى سبقتنا إلى ذلك ، لكن كان معنى هذا الاجراء أنتا ستبقي

محصول القطن لدى المزارعين ونحرم الدولة من العملة
الصعبه التي ستعود اليها من عملية تصديره بواسطتها
مباشرة .

وكان أمامنا أن نعفى تصدير القطن من الرسوم
الجماركية ، لكن هذه الرسوم لم تكن مفروضة على القطن
أصلا .

وكان أمامنا أن نعفى زراع القطن من الزكاة ، لكن
الزكاة ركن من أركان الاسلام لا تستطيع الغاءه ، فضلا
عن أنها قد أعلنا منذ بداية الثورة اعتبار الزكاة أمانة في
جميع أنحاء اليمن وبالنسبة لجميع المواطنين وجميع
الأموال كي يسلّمها المواطنون بمفوض اختيارهم وتقديرهم
إلى الجهات الرسمية ، وكان ذلك القرار علاجاً لمشاكل
الاقتصادية والاجتماعية جسيمة عرقلت النمو الاقتصادي
قبل الثورة .

اذن لم يكن أمامنا سوى أن نرفع سعر فراسلة

القطن التي تشتريها الحكومة الى الحد الذي يحقق
الأهداف الاقتصادية المذكورة .
لم يكن أمامنا حل آخر .

وذلك الى جانب تحسين وسائل الانتاج ونوعه
ووسائل التعبئة والمواصلات التي من شأنها تخفيف
نفقات التكلفة وهذه الاجراءات الأخيرة لا تخص زراعة
القطن وحدها وإنما تشمل كل أنواع الانتاج بصفة عامة
وكانت هذه الاجراءات على كل حال جزءاً متمماً لسياسة
الدولة الاقتصادية .

وب قبل أن نعلن قرار رفع سعر القطن الذي تشتريه
الحكومة استدعينا نائب وزير الزراعة وكان يحمل
بكالوريوس الزراعة من جامعة القاهرة وكلفناه بتشكيل
لجنة برئاسته وعضوية عدد من المختصين في وزارته
وبحصتين في هيئة تنظيم وتصدير كى يوافقونا بتقرير

دقيق عن زراعة القطن في اليمن وتصديره وثمنه وجملة تكاليفه حتى ظهر الباخرة على حد التعبير الاقتصادي .

وعندما حصلنا على هذا التقرير اتضح لنا (بناء على ذلك التقرير) ان الحكومة كانت تشتري فراسلة من الزراع بريالين ونصف وتتكلف كل فراسلة ريالين كنفقات تعبئة وتخزين وتوصيل الى ظهر الباخرة ٠٠ وتبيع الفراسلة الى الخارج بما يساوى تسع ريالات .

فوجدنا أن الحكومة تربح من كل فراسلة أربعة ريالات ونصف كما كان يفعل الامام المحتر لتجارة القطن .

ولذلك رأينا أننا لو رفعنا الثمن الذي تشتري به الحكومة فراسلة القطن من ريالين ونصف الى خمسة ريالات فان ذلك سوف يشجع الزراع والمستثمرين على الوسع في زراعة القطن .

ولذلك أصدرنا قرارنا في مؤتمر شعبي ليحدث أكبر

أثارة شعبية حماسية ممكنة كى يتحقق هدفا وهو تشجيع زراعة القطن وقلنا اننا قررنا رفع ثمن الفراسلة الى خمسة ريالات على أن تخصص الأربعية ريالات الباقيه من سعر البيع الى الخارج مناصفة بين تكاليف التعبئة والتخزين والشحن وبين انشاء صندوق باسم صندوق موازنة الأسعار .

أى ريالان تكاليف ، وريالان عن كل فراسلة لصندوق موازنة الأسعار ، بحيث اذا انخفضت الأسعار الدولية في أية سنة فاننا لا ننخفض ثمن الشراء من الزراع وانما نعطيهم نفس الخمس ريالات وتتقاضى الحكومة الفرق من هذا الصندوق .

وإذا استمرت مالية الصندوق في الترايد نتيجة لثبات أو ارتفاع الأسعار العالمية فان الحكومة تستطيع أن تنتفع من مالية هذا الصندوق في عمليات التوسيع الجديدة في زراعة القطن وتحسين نوعيته وانتاجه .

المهم أن تمعن الحكومة عن استقطاع أى جزء من

ثمن القطن لخزينة الدولة ، ويكفيها أن تعمل على تشجيع التوسيع في زراعته ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة حصيلة الزكاة .

وعندما تستقر زراعة القطن وتنتشر فوق الأرضى التي تصلح لها تستطيع الحكومة في وقت لاحق أن تتقاضى صوراً من دخل هذه الزراعة ، لكنها يجب عليها ، حتى في هذه الحالة ، أن تلاحظ عدم الوصول إلى الحد الذى يجعل المستثمرين يميلون إلى ترك الاستثمار .

مرة أخرى .. المهم هو أن تحرص الحكومة دائمًا على أن تخرج عملية الحساب التي يجريها المستثمرون في صالح استمرارهم في الاستثمار .. وليس في صالح امتناعهم وتوقفهم عنه .

وبعد يومين من إصدارنا قرار رفع ثمن القطن زارنا نائب وزير الزراعة المذكور حامل بكلوريوس الزراعة من جامعة القاهرة ورئيس اللجنة التي قدمتلينا ذلك التقرير الذي على أساسه أصدرنا القرار وقال أنه يأسف جداً لأنه أخطأ

هو وزملاؤه في الحساب وأن ثمن بيع الفراسلة إلى الخارج هو سبعة ريالات فقط وليس تسعة .. فسألناه عما يقترحه بناء على ذلك ؟ فقال إن نعدل عن قرار مضاعفة سعر القطن ونكتفى بشراء الفراسلة بثلاثة ريالات فقط حتى يتبقى أربعة ريالات ، اثنان للتكاليف واثنان لصندوق موازنة الأسعار .

وأثناء زيارة نائب وزير الزراعة المذكور فوجئنا ببرقيات من الأهالي في تهامة يشكون فيها من موظفى وزارة الزراعة ولجنة القطن لأنهم يرفضون تنفيذ قرار الحكومة بشراء الفراسلة بخمسة ريالات ويفرضون على الأهالى ثلاثة ريالات فقط .

بطبيعة الحال رفضنا اقتراح نائب وزير الزراعة ، رفضنا أن ترجع الحكومة عن قرارها ذلك بالذات لأنه سيخل بالثقة الاقتصادية في حكومة الثورة ، تلك الثقة التي كنا نبنيها باستماتة .. يوما بعد يوم .. حتى يمكن أن نبني اقتصاد الدولة بمعونة جهود المواطنين .

وفي الحال أعلنا مرة ثانية التزامنا بقرارنا المذكور
بتثبيت سعر فراسلة بخمس ريالات وأوضخنا لوزارة
الزراعة بأننا يمكننا في الوقت الحاضر تأجيل إنشاء
صندوق موازن الأسعار الذي كان قد اقتربناه شخصياً .

ثم استدعيانا الأخ الشهيد العقيد محمد الرعيني
وكان قائداً لمنطقة الحديدة وحملناه مسؤولية تنفيذ قرار
الحكومة والزام موظفى وزارة الزراعة ولجنة القطن
باستلام فراسلة القطن مقابل خمسة ريالات وكلفناه
بالإشراف على أعمال وزارة الزراعة ولجنة القطن في
المنطقة التي يمارس فيها قيادته العسكرية وهى منطقة
تهامة حيث القطن على اعتبار أن المطلوب إدارياً في ذلك
الوقت هو الالتزام بتنفيذ سياسة الدولة التي تتقرر فنياً
واقتصادياً في صناعة .

وعندناه بأنه سيتولى وزارة الزراعة في أول إعادة
تشكيل للوزارة لما كنا نعرفه ويعرفه الجميع من نزاهة
وحزم وإدارة في الشهيد الأخ محمد الرعيني رحمه الله .

وفعلاً تعين الأخ الشهيد محمد الرعيبي وزيراً
للزراعة بعد ذلك بأسبوعين اثنين وعلى وجه التحديد في
٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

هذه قصة رفع سعر القطن .

ولا أدرى بالضبط ماذا جرى للسياسة القطنية بعد
خروجى من السلطة ؟

لكنى أدرى بالضبط أننى أصبحت بصدمة كبيرة عندما
اطلعت أخيراً على الاحصائيات المتعلقة بالقطن . فقد
ذكر الأخ العطار في كتابه صفحة ٢٠٣ أن إنتاج القطن في
سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ أى قبل الثورة كان ٣٢٠٠ طناً بينما
ذكر الكتاب الرسمي للجمهورية العربية اليمنية (اليمن ٠٠)
عشر سنوات مجيدة من عمر الثورة (ال الصادر سنة ١٩٧٢)
في صفحة ٢٣١ (بدأت زراعة القطن في اليمن تأخذ أهمية
لا يأس بها حيث وصل الإنتاج في عام ١٩٧٠ إلى ٥٠٠٠
طناً خمسة آلاف طناً) .

ولو أخذنا هذا الاحصاء الأخير كما هو بدون أي تقرير لأن الاحصاء الاول الوارد في كتاب الأخ العطار قد است涯ه من سجلات التصدير في عدن ولذلك فهو يمثل الرقم المصدر فعلا بينما الاحصاء الأخير هو احصاء انتاج وليس احصاء تصدير أي أنه يمثل رقمًا تقريريًا.

ومع ذلك لو سلمنا بدقته لكان معنى ذلك أن انتاج القطن في الشطر الشمالي زاد خلال عشر سنوات ثورية مجيدة بمقدار ١٨٠٠ طنا فقط أي بمتوسط سنوي قدره ١٨٠ طنا وهذا الرقم يدل دلاله واضحة على عدم وجود أية سياسة قطنية أو تخطيط علمي لاستغلاله زيادة انتاج هذه السلعة التصديرية الهامة .. لا سيما وقد أشار كتاب الحكومة المذكور في صفحة ١٨٨ الى أن المساحة القابلة للزراعة حوالي ١٢ مليون فدان تزرع منها حاليا مساحات تكاد لا تكفي للاستهلاك المحلي) .

فالمحض أن يوضع تخطيط اقتصادي لمساحات الضاللة التي لم تزرع بعد ، ولزيادة انتاجية المساحات المزروعة فعلا .

ولابد أن يتضمن التخطيط في هذا المجال تشجيع
المواطنين على الاستثمار الزراعي بكافة سبل التشجيع
أذ لا يتصور أن تقوم الدولة وحدها ببعء الانتاج كله ،
وعلى كل حال فهذا موضوع تفصيلي يدخل عرضه ضمن
الفلسفة التي تقرها الدولة لتنظيمها السياسي .

أما عن البنك اليمني للإنشاء والتعمير الذي أنشأناه
في أول الثورة فقد أثني الأخ العطار على فكرة انشائه
في صفحة ٣٠٧ ، ثم في صفحة ٣٧٧ حيث يعود فيقسم
أعمال البنك ويقول أنه (يحمي مصالح الاقتصاد الوطني
ويوفر اختياراً أفضل .. ولاشك أنه من الأفضل كما قيل
لنا ، أن نقوم بعمل حتى ولو لم يكن منينا من أن لا نقوم
بشيء) ثم يذكر في هامش هذه الصفحة قائلاً (هكذا كان
يقول الدكتور عبد الرحمن البيضاني أول رئيس وزراء
اليمن ووزير الاقتصاد سابقاً ، ونحن لا نافق مطلقاً على
هذا المقطع الاقتصادي) .

وحقيقة هذا القول ليست كذلك ..

ففي معرض تشجيعي للوزراء في أحد اجتماعات مجلس الوزراء أبديت قلقى من تراخي بعض الوزراء كى يزيدوا من انتاجهم في وزاراتهم لأن الشعب كان ينتظر هنا « نتائج ملموسة » ولا يكتفى بمجرد « الخطاب والشعارات » .

وكا نبعض الوزراء يعتقد أنه نظرا للتخلف الرهيب الذي يعيشه الوطن فانهم مما اجهدوا فان نتائج جهودهم لن تكون ملموسة ماديا في وقت قريب وهو الوقت الذى تتقرر فيه مصائر الثورات عادة ، ومصير الثورة اليمنية بصفة خاصة فقلت لهم (من الأفضل أن نقوم بعمل حتى ولو كان قليل النتائج القريبة من أن لا نقوم بشيء مطلقا .. وحتى اذا سقطت الثورة وسقطت معها رؤوسنا تكون قد تركنا ورائنا بداية أعمال منتجة على أهل أن يذكروا الشعب بها عندما تظهر نتائجها الكاملة بعدها) .

ويبدو أن قولى ذلك قد نقل الى الأخ العطار محرفا لأنه لم يكن في ذلك الوقت لا وزيرا ولا عضوا من مؤسسى البنك اليمنى كما ذكر في كتابه ، وإنما كان طالبا في احدى

الكليات بفرنسا ووصل بعد الثورة الى صنعاء وطلب مني مساعدته على جمع بعض المعلومات الاحصائية التي تتبعه في دراسته الجامعية حيث كان يعد بحثاً عن اليمن ولما عرضت عليه احدى الوظائف الحكومية اعتذر حتى يتم دراسته ، فأعطيته الأوامر الى المسؤولين ليسمحوا له ما يريد من معلومات باعتبار أن أي بحث عن اليمن سيفيد الحكومة في كل الأوقات . ثم عاد الى باريس ورجع الى اليمن بعد أن أتم دراسته وكانت قد خرجت من الحكم ، ثم تولى بعد ذلك مناصب معينة منها رئيساً للبنك ووزيراً للاقتصاد ثم ترجم بحثه من الفرنسية الى العربية سنة ١٩٦٥ وطرح شعار « التجريبية الموجهة » ٠٠

فما هذه « التجريبية الموجهة » ؟

لقد أحس الأخ العطار بأنه لم يأت في كتابه بجديد ، لا علمياً ولا عملياً ، وأنه جمع المعلومات الدوينة في الجداول الاحصائية ، ونقل تقسيم المجتمع من الكتب التاريخية التي تتناول ذلك ، ثم سرد الأخبار القليلة عن الحركات الثورية وبالقدر الذي توصل اليه ، أما الاجتهادات

الاقتصادية ، والابداع الذهني العلمي فانه لم يظهر من الغلاف الأول حتى الغلاف الاخير ٠٠ الى درجة أنه اعترف بذلك في صفحة ٣٨٧ بقوله حرفيا (اتنا لم ننته الى برنامج التجريبية الموجهة ، نتيجة « لنزعة انتهازية » او تراجعنا هنا ٠ ان الوضع الراهن هو الذى يملى علينا مثل هذه السياسة) ٠

اما ما هي هذه السياسة؟ ٠٠٠ فانها بعينها السياسة الاقتصادية التى وضعناها ونفذناها منذ اليوم الأول للثورة وكان الاخ العطار لا يزال طالبا وليس شريكا في وضع أى منهاج ٠

اما ابتكار « التجريبية الموجهة » فمعناه اتنا « نجرب » و « نوجه » ٠

وهذا خطأ ٠٠ كل الخطأ ٠

لأننا لابد أولا وبالترتيب الآتى « نوجه » و « نجرب » ٠

الواو هنا للدلالة على الترتيب ..

أى اتنا نضع التخطيط أولاً أو التوجيه أولاً .. ثم
نطلقه الى حيز التنفيذ والتجربة ثانياً ..
أى بالتجربة نصح مساره ..

(التوجيه التجربى) وليس (التجريبية الموجهة) ..
ولذلك كان من المنطقى ومن الأصح أن يقول
ولعله قرأ هذا الاصطلاح في كتاب فرنسي وترجمه
إلى العربية خطأ ..

لأن الصفة في اللغة الفرنسية تأتي قبل الموصوف
أما في اللغة العربية فيأتي الموصوف قبل الصفة ..

الموصوف هنا هو التوجيه لأنه هو الأساس .. هو
التخطيط وهو الأصل ..

ـ والصلة هنا هي التجربى ..

وهذا الشعار المصحح بهذه المعنى لا يأتي بجديد ..
ولا يخرج عن الشعار القديم « التجربة والخطأ » .

وعلى كل حال فانه لم يستعرض أى برنامج ولا
منهاج جديد سوى استعراض عناصر النظام الاقتصادي
اليمني التي بدأت منذ قيام الثورة وظلت قائمة حتى
الآن .

وعندما أراد الأخ العطار أن يتخلص من المدرسة
الاقتصادية اليمنية أظهر اتجاهها ماركسيا بقوله في صفحة
(ليس هناك في نظرنا الا اشتراكية واحدة ، وذلك
من الناحية النظرية على الأقل . وتطبيقاتها هو الذي يختلف
وتحده حسب الشروط الموضوعية بكل بلد حسب تطورها
التاريخي) . وهذا تفسير الماركسيين للاشتراكية .

وفي صفحة ٣٩٠ كشف الغطاء أكثر عن ماركسيته
يقول (لابد أحيانا من أن نعرف كيف تبتعد عن « النظرية »
« أى الماركسية » لنطبق تجريبية موجهة تمليها الواقع
الواقعيه التي تعيشها البلاد ، مع السهر واليقظة على أن

لا تؤدى هذه السياسة الى التخلى عن الاشتراكية ، وإنما بالعكس تتجه اليها) ٠٠ ومن الصعب حاليا تصور مدة المرحلة الانتقالية) ٠

وفي صفحة ٣٩٤ يتمناً باستحالة تحقيق الماركسية في اليمن فيقول (ان البرنامج المقدم هنا ؟ (الفترة الانتقالية الى الماركسية) يمكن أن يعتبر خيالاً ومستحيل التحقيق ثم سأله نفسه قائلاً الى أين ستنتهي هذه التجربة الموجهة مع مخاطرها ، وأنتهازيتها وقلة حظوظها ؟٠٠) ٠

وأجاب بنفسه على سؤاله في نفس الصفحة ٣٩٤ بقوله (ربما الى نتائج قليلة بالنسبة لمطامع الأهداف المقصودة ، فإذا ما تحسنت قليلاً ظروف حياة الطبقات اليمنية الكادحة « وهذا تعبير ماركسي أيضاً » وعاد المهاجرون المتسكعون ، فان الأمل سيبقى كبيراً في أن يدخل الشعب في القرن العشرين وأن يشارك في الحياة الدولية كما فعل أسلافه الحميريون) ٠

أما جوابنا نحن على سؤاله فهو الآتي :

اننا ننتمس بالشريعة الاسلامية ، وندعو الى العدالة الاجتماعية التي نصت عليها والتي في وسعنا أن نجتهد داخل اطارها فنتوصل الى التفاصيل التي تتفق مع آمال شعبنا في التطور والتقدم والازدهار .

نسمى ذلك عدالة اجتماعية أو اشتراكية لا يهم ..

وانما المهم أن يتتطور المجتمع اليمني ويلتحق بسكان القرن العشرين ويواصل مسيرته المتطرفة الى القرن الواحد والعشرين وما بعده بغير توقف ولا تراجع .

وذلك لا يتوقف على تحسن ظروف حياة الطبقات الكادحة .

لأن الطبقة الكادحة لن تقود عملية التطور ولا داعي لأن تتملقا ونستثيرها ونحن نعلم هدى قدرتها على الخلق والابداع .

وانما الذى يقود التطور هم الطلائع المفكرة

المستوعبة لظروف المجتمع والمترفة لقيادته بخلاص
وبعلم وبغير مزايدة .

وأما المتسكعون المهاجرون فانهم لن يقدموا للوطن
أية اضافة تطور ما لم يكفوا عن التسكم ويبداً كل منهم
في التعرف على أية حرفة أو يتقن أية مهنة ليعود إلى
الوطن كعنصر بناء وانتاج وليس عنصر تخريب
واستهلاك .

وأخيراً فان تخطيط التقدم والتطور ليس موضوع
تعبيرى وانشائى .

وانما يتوقف (من ضمن ما يتوقف) على عودة أبناء
الوطن المثقفين والتعلمين والمولين والمديرين والحرفيين
والمهنيين .

وليس على عودة الكسالى المتسكعين من المهاجرين .

سادسا : تطور الفكر الماركسي

ان التطورات الجذرية التي حدثت في مناطق كثيرة من العالم سواء في وسائل الانتاج أو في قوى الانتاج ، والتقديم الهائل الذي شمل آفاق الحياة البشرية في جميع المجالات تقريبا ، أوجد ظواهر جديدة في عصرنا استعصى تفسيرها لى الفلسفه الماركسيين المعاصرین المفتحين على الاجتهاد الفكري غير المنغلق على النظرية الماركسية التقليدية المأثوقة .

من هؤلاء الفيلسوف الفرنسي الماركسي روجيه جاروديه . فانقضية التي طرحتها في كتابه (التحول العظيم للاشتراكية) تتلخص بدايتها في الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، ومحاولة تحديد خصائص هذه الظاهرة وموقعها من مجريات التحول الاجتماعي كله .

وكان من حسن حظنا أن التقينا بهذا الفيلسوف الماركسي في القاهرة وتناولنا معه عدة أكواب من الشاي أثناء لقاءات خاصة وعلمة ، وقد وصفت مجلة الطبيعة

المصرية زيارة هذا الفيلسوف الماركسي للقاهرة في عددها الصادر في يناير سنة ١٩٧٠ في صفحة ١١٢ بقولها (كان جارودى قد لبى دعوة أسرة تحرير الطليعة لزيارة القاهرة وأدارة حوار مفتوح مع المثقفين والمناضلين العرب حول قنسايا العصر عامة وقضايا الاشتراكية والحضارة العربية والاسلامية بصفة خاصة ..) وذلك في الفترة بين ١٠ - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٩ . وتأتى زيارة جارودى للقاهرة في إطار خطة الطليعة لإدارة حوار عربى مع « أخصب عقول عالمنا المعاصر » ، واتاحة أرحب الفرص للقاء والتفاعل مع تيارات الفكر التقدمى في العالم) .

وأنتا لن نتناول مناقشاته في القاهرة ، ولكننا سنتناول بالعرض مناقشاته في باريس لكونها أكثر اقترابا من موضوعنا الليلة ، فقد أصدر كتابا بعد أن أتم زيارته ومناقشاته في القاهرة ، وبالتالي فإنه قد غطاها ، بل وتجاوزها في نفس الوقت .

ذلك الكتاب هو (التحول العظيم للاشتراكية) الذى أصدره في نهاية عام ١٩٦٩ والذى اعتبره الماركسيون

التقليديون خروجا عن الماركسية فأصدروا قرارا في يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٧٠ بفصله نهائيا من الحزب الشيوعي الفرنسي بعد أن كان عضوا في مكتبه السياسي ولجنته المركزية وعضوا عاملا في الحزب مدة ٣٧ عاما متصلا ، وهو الذي حصل على الدكتوراه من جامعة باريس مؤلفه (النظرية المادية للمعرفة) سنة ١٩٥٣ ودكتوراه من جامعة موسكو مؤلفه (الحرية) سنة ١٩٥٤ وكان محترفا ثوريًا منذ ١٩٤٤ وترك مقعده في مجلس الشيوخ ليكرس وقته لتدريس الفلسفة بالجامعات الفرنسية .

من هذا التقديم المتواضع للfilosof روحيه جاروديه يتضح مدى اهتمامنا بممؤلفه الأخير (التحول العظيم للاشتراكية) لأنّه كتبه بعد دراسات مستفيضة ، وتجارب وملحوظات عميقة وواسعة ، ولم يكتبه في آخر العمر لمزيدات سياسية أو عن مراهقات طفولية ، وإنما سجله للتاريخ وأدار ظهره للحزب .

والذى سيبقى على مر الزمن ، وصفحات الفكر ، وخواطر الفلسفه والمفكرين هو روحيه جاروديه

الفيلسوف الذى يكتشف الحقيقة فيكشف الحقيقة ..
وليس روبيه جاروديه عضو المكتب السياسى للحزب
الشيعى اذا اكتشف الحقيقة وأخفاها .

ذلك لأن معرفة الحقيقة هي التى ستبقى للتاريخ ،
وليس عضوية الحزب .. فكم من الملائين من أعضاء
الأحزاب لا يعرفهم أحد ، يموتون أحيا .. أو يحيون
موته .. لا يحفل بهم الناس ..

ذكر جاروديه في كتابه المذكور (في رأيي أن جوهر
المشكلة .. يتمثل في أن تطور الإنسان الكامل .. يصبح
عند مرحلة معينة من مراحل التطور الشرط الضروري
للتطور التاريخي .. وان القدرات الجديدة التي حصل
عليها الإنسان في الثلث الأخير من القرن العشرين يمكنها
أن تغير من طبيعته بنفس العمق الذي حدث منذ آلاف
ال السنين عند اكتشاف أدوات العمل ..)

معنى ذلك أن جاروديه ينطلق من حقيقة أن الثورة
العلمية والتكنيكية قد أدخلت تغييراً كييفاً .. وفتحت

آفاق « مرحلة جديدة » ، وأكسبت الإنسان القدرة على أن يغير « طبيعته وبالتالي طبيعة علاقاته الاجتماعية .

أى أن الثورة التى تفجرت (فى العلم) قد مهدت الطريق لظهور ثورة (بطرق العلم) . وأن « السير ناطيقاً » قد حل محل « الميكانيكا » في موقع القيادة . . . فأدخلت تغييراً على طبيعة العمل . . فبعد أن كان العامل « موضوعاً » يتصرف عمله بالخضوع للآلية أصبح الآن « ذاتاً » له استقلاله النسبي تجاه عملية الانتاج ويكتسب تدخله فيها طبيعة « العمل التوجيهي والذهنی في الأساس » .

ويستخلص من ذلك أن الثورة « بطرق العلم » تجد تعبيراً عن نفسها في الدور المتزايد الذي ينهض به العلم في الانتاج .

فالعلم قد أصبح أكثر وأكثر في هذا الثالث الأخير من القرن العشرين « قوة انتاجية مباشرة » . ويستدل جاروديه على ذلك بأن الفترة الزمنية التي تفصل ما بين

الاكتشاف واستخدامه الصناعي تميل الى التناقض
باستمرار .

ويستنتج من ذلك ، كنتيجة أولى ، ان دور العلم المتزايد « كقوة انتاجية مباشرة » هو احتلال العمل الذهني مكانة متزايدة أهمية في اطار العمل الانتاجي ككل .

ويؤكد ذلك ازدياد عدد الكوادر الفنية والطلبة ذلك الازدياد الضخم الأمر الذي يعد بذاته مؤشرا على صحة هذا الاستنتاج .

فالعامل الإلكتروني يلعب دورا متزايد أهميته شيئا فشيئا بالنسبة للعامل الميكانيكي .

ويستطرد جاروديه قائلا ان الجهاز الاقتصادي والاجتماعي مثله في ذلك مثل الكائن الحي ، هو بناء تتشابك وتتلاحم فيه جميع عناصره ، وبالتالي فان نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة لابد أن تنتشر فيما وراء قطاع المصانع الخاضعة لنظام التسيير الآلي . وكذلك

فيما وراء النشاطات التي تعمل فيها الحاسبات
الالكترونية .

وهكذا فإن مجموع الجهاز الاقتصادي والاجتماعي يخضع تدريجياً للتغيير ، تحت تأثير انتشار العلم في مجال الانتاج ، وتحول القوى الانتاجية ، وهو تغيير يفوق بكثير ما سبقه من تغيرات .

وهذا التحليل العلمي لظاهرة التطور الحديث ، التي قالت الفرضيات المبدئية التي اعتمدت عليها النظرية الماركسية ، والتي جعلت جاروديه يعيد صياغة تحليل هذه الفرضيات بما يتفق مع النتائج المؤكدة التي فرضها ظهور العلم أو ثورة العلم ، لم تعجب الحزب الشيوعي الفرنسي فتناول قادته هذا التحليل الجديد بالنقد في مجلة الحزب « الفجر الجديد » في عددها الصادر في يناير سنة ١٩٧٠ ، وقالوا ان جاروديه أعطى الأسبقية لعمليات البناء الفكري بدلاً من العمل الانتاجي المادي ، وبالتالي فإنه عرض العلاقات الطبقية لتغيرات جذرية ، فنقل الدور القيادي

من الطبقة العاملة (البروليتاريا) وأعطى هذا الدور
القيادى الى (طبقة الباحثين والعلماء) .

وأضاف قادة الحزب الشيوعى الفرنسي في مجلتهم
المذكورة أنهم لو أخذوا بهذا المفهوم الجديد لما كانت
هناك حاجة لحزب طبقي من النوع الليينيني ، لأن الصراع
السياسي سيتحول الى تداول عام للمعلومات .

والملاحظ أن رد قادة الحزب الشيوعى الفرنسي على
جاروديه ارتكز في المقام الأول على « الحاجة الى حزب
طبقي من النوع الليينيني » كما لو أن هذه « الحاجة » أى
« الحزب الطبقي الليينيني » هي الغاية ، وليس الوسيلة ،
وهي الهدف النهايى للتطور وليس نقطة الانطلاق نحو
بلوغه .

ولذلك فاننا نستطيع القول بأن رد قادة الحزب
الشيوعى الفرنسي على جاروديه لم يكن ردا عملياً
ايديولوجيا وإنما كان رداً حزبياً وتعصبياً وأنقياداً
دھبوساً داخل أسوار « المفاهيم التقليدية » التي تستقطط

أن عاجلاً أو آجلاً بصفة « شاملة ونهائية » وتحول إلى مجرد مرحلة فكرية تاريخية باستمرار التطور والثورة العلمية حيث يكون لجاروديه فضل السبق في رؤية حتمية سقوطها منذ وقت مبكر .

وعندما تحدث جاروديه عن التحول في الطبقات الاجتماعية والكتل التاريخية الجديدة ضرب مثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية فقال (تعطينا الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعالم الرأسمالي مثلاً ممتازاً يسمح بدراسة التغيرات التي تحدث الآن في نظام يقام على أساس السوق والربح والتي تبلورت في أعقاب التحول الكبير في القوى الانتاجية) .

وتساءل .. (ما هي بالنسبة للولايات المتحدة نتائج هذه الثورة العلمية والتكنيكية التي تلد « مجتمع ما بعد التصنيع » ؟ مجتمعاً يصبح فيه التنظيم المنظم للبحوث والمعارف العلمية القوة الانتاجية الرئيسية ؟) .

وأجاب جاروديه على ذلك بقوله : (لما كان « الذكاء

النظم » مع التحول العلمي والتكنولوجي الكبير بدأ يصبح « القوة الانتاجية الرئيسية » ، فان الأيدي العاملة التي يتطلبها النظام الاقتصادي قد غيرت من تركيبها الهيكلي) .

وما دامت التغيرات العلمية والتكنولوجية الكبيرة قد أحدثت آثارا اقتصادية واجتماعية جسمة ، اذن فلا بد من ان تتطلب تغيرات سياسية عميقة .

وأشار الى هذه النتائج الاقتصادية الجسمية بقوله .. انه قد ظهر نموذج جديد للتنمية .. فعوامل التنمية الجديدة أصبحت التجديد التكنولوجي والتعليم ، بينما كانت التنمية الاقتصادية في الماضي تعتمد على تراكم رأس المال وأزيداد عدد العمال ، فانها أصبحت الان تعتمد أكثر فأكثر على المستوى الذي يبلغه البحث العلمي ، وعلى مستوى جودة العمال المبتكرين الذين يشرفون ويخططون عملية الانتاج والادارة) .

كما أن انتشار التسيير الآلى – الأوتوماشن – قد أثبت أنه يؤدي في المدة القصيرة الى نقل العمل من قطاع

إلى آخر وليس إلى الغائه . . . أما في المدة الطويلة فانه من المتوقع أن يؤدي إلى تقصير يوم العمل وزيادة أوقات الفراغ . لكنه على هذه النتيجة الأخيرة على شرط (أن تتناسق العلاقات الاجتماعية مع هذا التطور الجديد للقوى الانتاجية) .

ونحن نرى أن هذا الشرط مجرد تحصيل حاصل ولا يأتي بجديد لأن العلاقات الاجتماعية تتطور جنبا إلى جنب وبعلاقات سببية مباشرة مع تطور العلم الذي هو أساس الثورة التي تحدث التطور الجديد للقوى الانتاجية .

ثم ذكر جاروديه أن انتشار التسيير الآلي في ميادين الانتاج يؤدي إلى زيادة عدد العمال المهرة المتخصصين ، واستدل على صحة هذا المؤشر بقوله . . . (تشير تقديرات أمريكية وتشيكية وسوفيتية إلى أن ٧٠٪ من العمال في المجتمعات الاقتصادية المتقدمة سيحققون خلال العشرين سنة القادمة عند دخولهم المهنة ، ثقافة عامة يعادل مستوىها المستوى المطلوب للالتحاق بالتعليم العالي) .

ويقول جاروديه (ان الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة تتطلب أشكالاً جديدة في ميدان الادارة قلبت الأوضاع القديمة بحيث تتعدد المراکر التي تتخذ المبادرات الاقتصادية والقرارات الادارية وهو أمر يحتم زيادة عدد الكوادر الفنية والادارية زيادة ضخمة ٠٠) وهذا ما يصفه جاروديه باحالل الطابع (السيرناتيقي) محل التنظيم العلمي ذي الطابع (الميكانيكي) في وسائل ونظم الادارة ٠

ونتيجة لهذه المفاهيم الجديدة قال جاروديه (ان الحزب لا يمكنه أن يعمل شيئاً ما لم يبادر إلى تغيير نفسه تغييراً جذرياً ، تغييراً في منهجه وفي طريقة عمله) ٠

وقال ٠٠ (ان المركبة الديموقراطية تبعاً للنظرية الجدلية لمؤسسها ماركس وللينين ينبغي لها اليوم أكثر من أي وقت آخر أن تفهم مجتمعاتنا المتطرفة تطوراً كبيراً ٠٠ ليس وفق النموذج الميكانيكي وإنما وفق النموذج القائم على السيرناتيقا) ٠٠

ولذلك اتبرى « ايتين فاجون » باسم اللجنة المركبة

للحزب الشيوعى الفرنسي للرد على جاروديه في هذه النقطة وعممت رده مجلة « كراريس الشيوعية » في عدد يناير سنة ١٩٧٠ فقال (ان القواعد التى تحكم تنظيم الحزب هى قواعد « المركبة الديموقراطية » وان هذا المفهوم هو هرة نضال لينين العميد ، وهو مفهوم تبنياه لبناء حزب عمالى ثورى على أنقاض التنظيم الاشتراكى الديموقراطى ، ثم يأتي جاروديه ليقول لنا لقد حان الوقت للتخلى عنه !)

مرة أخرى يتضح أن رد الحزب على جاروديه ليس ردًا علمياً وإنما رد حزبي وأن السبب الوحيد والوجيه الذى يجعل الحزب يرفض تجديد جاروديه ليس لأن هذا التجديد مخالف للمنهجية والعلمية وإنما مجرد أنه مخالف (لهرة نضال لينين العميد)

ومن يدرى لعل لينين لو كان لا يزال حياً وعاصر ما نعاشه من تطورات علمية فربما كان يذهب إلى ما ذهب إليه جاروديه بل وربما ذهب إلى أكثر من ذلك ، متتجاوزاً بنفسه ثمرة نضاله العميد .

ويستمر جاروديه في عرض وجهات نظره عن الحزب
فيقول انه يرى (ضرورة وضع حد للمحترفين الثوريين
بعدم السماح للجانب الأكبر من قادة الحزب والسكرتариين
والاتحاديين وأعضاء اللجنة المركزية لیستمروا « محترفين
ثوريين » أى موظفين في الجهاز ، وإنما يجب أن يستمروا
في تأدية مهنة أخرى منتجة ومحددة)

وذلك حتى يتحول الحزبيون المترغبون إلى عناصر
منتجة ولا يبقون عالة على المجتمع من خلال عضويتهم
غير المنتجة في الحزب .

ثم يصل إلى المادية الجدلية والتاريخية ويقول (إذا
كانت المادية هي القادر وحدها على تأسيس بحث علمي
فعال ، فإن الدليل على ذلك يجب أن يقام ، في مناقشة
حرة ، داخل البحث العلمي نفسه ، وليس في أى دائرة
آخرى ، وبصفة خاصة ليس تحت أى شكل عقائدى) .

وقد علق على ذلك بيان للمكتب السياسي للحزب
الشيوخى الفرنسي بقوله (ان هذه المفاهيم تنتهي بنبذ

المبادئ الـلـينـيـة لـلـحزـب الشـيـوـعـي ، فـقـد تم التـخلـى عن
الـمـركـبة الـديـمـوقـراـطـية وـالـوـحـدة الـاـيـدـيـوـلـوـجـيـة ، وـوـحدـة
الـقـرـار وـالـعـمـل ، ثـم يـأـتـي جـارـوـيـه لأـول مـرـة يـقـترـح بـصـرـاحـة
التـخلـى عن المـادـيـة الجـدـلـيـة وـالـتـارـيـخـيـة كـمـنـهـج وـتـصـور
وـكـائـنـاس فـلـسـفـي لـلـحزـب ! .)

وفي معرض انتقاد جاروديه للميكانيكية في الحزب
والـتـي يـقـترـح لـمـسـتـبـدـالـهـا بـالـسـيـرـثـاطـيـقـيـاـ يـقـول (٠٠)
ـالـزلـةـ الـأـوـلـيـ تـحدـثـ عـنـدـمـاـ يـتـمـ الـاحـتـفـاظـ بـالـهـدـىـ لـلـظـنـاتـ
ـالـذـاتـيـةـ الشـوـرـيـةـ وـهـوـ جـلـبـ الـحـزـبـ الـوعـيـ لـلـثـورـيـ إـلـىـ
ـالـطـبـقـةـ الـعـامـلـةـ مـنـ الـخـارـجـ . أـيـ لـاـ يـنـشـأـ الـوعـيـ الـثـورـيـ
ـمـنـ دـاخـلـ الـطـبـقـةـ الـعـامـلـةـ نـفـسـهـاـ ، وـتـكـونـ النـتـيـجـةـ أـنـ يـحلـ
ـالـحـزـبـ مـحـلـ الـطـبـقـةـ ، وـيـبـيـتـ فـيـ الـأـمـرـوـرـ وـحـدـهـ بـاسـمـهـ ، ثـمـ
ـيـلـحـاـ الـحـزـبـ إـلـىـ جـهـازـ ، وـهـذـاـ جـهـازـ لـهـ قـوـادـهـ ، وـفـيـ
ـالـنـهـاـيـةـ يـصـبـحـ هـنـاكـ شـخـصـ وـاحـدـ هـوـ الـذـىـ يـفـكـرـ وـيـقـرـرـ
ـلـلـجـمـيعـ . وـبـدـلـاـ مـنـ تـحرـيرـ الطـاقـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـيـ تـزـدـادـ
ـإـتسـاعـاـ فـانـ الـحـزـبـ ، ثـمـ جـهـازـ ، وـأـخـيـرـاـ الـذـيـنـ يـوـجـهـونـهـ ،
ـأـوـ الـذـيـ يـوـجـهـهـ ، يـخـصـونـ أـنـفـسـهـمـ بـاـحتـكـارـ . اـتـخـاذـ

القرارات ، ويبيتون في جميع المسائل باسم الطريقة العاملة ولكن بدونها ، وفي النهاية ضدها) .

وخلالمة آراء جاروديه أنه يجب دراسة التناقضات كما هي « قائمة بالفعل » في كل مرحلة محددة . وليس التقيد بتحليل جامد مطلق للتناقضات يقييد حرية المفكرين في جميع مراحل التطور التاريخي ، ويعنفهم من البحث عن « المكن الإنساني » الذي يمكن استخلاصه في كل مرحلة بعينها .

ونظراً للهوة البشيكية التي ياعدت بين الدول المتطورة التي حققت إنجازاتها التكنيكية وبين الدول المتخلفة . رأى روحيه جاروديه وجوب « البحث عن مقاييس جديدة ووسائل جديدة لتطوير العالم الثالث » .

والمقياس الذي نراه نحن لتطور اليمن هو تلك الفلسفة التي نادينا بالدعوة إلى صياغتها في المحاضرة السابقة وأوضحنا ملامحها الرئيسية على أمل أن تفتح ثغرة في جدار الظلم .

ثغرة تلحقنا بروح العصر .. ولا تربطنا بأشباح
التخلف ..

بهذا نفهم التطور ، نفهمه على ضوء العصر الذى
نصنعه ونعيشه ، وليس على ضوء وثيقة ظهرت في ظروف
لم نعاشرها وفسرت في ظروف لم تعاصرنا ..

وكلما قال الدكتور الياس فرح أحد كتاب الماركسية
العرب المعمقين في دراستها في كتابه (تطور الفكر
الماركسي) من مطبوعات دار الطليعة في بيروت صفحة
٤٥٦ (كل نظرة الى الماركسية تصدر عن وثيقة جامدة لابد
أن تحكم على نفسها بالتخلف عن روح العصر) ..

وكانت هذه الجملة خاتمة كتابه .. وخلاصة تحليله
.. وعصارة دراسته .. وهو جزء جوابه على عنوان كتابه
« تطور الفكر الماركسي » ..

وكانت دار الطليعة ال بيروتية قد قدمت ذلك الكتاب

في غلافه الخلفي بقولها (ان الفكر الماركسي موزع بين
آلاف المراجع ٠٠ وليس من السهل فهم بعضها على
الكثيرين ٠٠ قد حاول الدكتور الياس فرح أن يقوم بهذه
المهمة ٠٠ فجمع في كتاب واحد ما لم يجمع من قبل) ٠

وكم قال الدكتور جلال محمد أمين في كتابه
(الماركسية) صفحة ١٥٢ (حينما يكون الفقر هو المشكلة
الأساسية ، والتنمية هي الهدف الأساسي ، ويكون الامل
في التنمية معقوداً على فئات من المديرين والفنين
والثقفين ٠٠ في مثل هذه الظروف لا يكون الموقف التقدمي
مجرد التأكيد على القضاء على الفقر والاستغلال كشرط
لتحقيق الديمقراطية السياسية كما فعل ماركس ، بل قد
يكون العكس بالضبط هو الموقف التقدمي ، أي التأكيد
على أن الحريات السياسية والفردية « أي حرية المديرين
والفنين والثقفين » هي شرط للقضاء على الفقر
والاستغلال) ٠

كذلك ما جاء في كتاب (التجارب الاشتراكية أمام مشاكل التنمية) لرينيه ديمون ومارسيل مازوبيه صفحة ٣٥٣ في معرض استعراض أخطاء نقل تجربة بعينها من مجتمع إلى آخر دون الالتفات إلى ظروف وواقع هذا المجتمع ومتطلباته الخاصة بالذات فقلا (ان استراتيجية تنسى هذه المتطلبات ، سوف تتجزء عبر تصحيح تلو التصحيح ، إلى أن تأخذها « أي هذه المتطلبات » بعين الاعتبار تحت ضغط الواقع ، وهذا ما تبيّنه تجربة الديموقراطيات الشعبية في أوربا « يقصد دول أوربا الشرقية » التي طبقت النموذج السوفيتي في ظروف مختلفة جدا .. ولذلك .. فإن فكرة النموذج قد غدت فكرة بالية اذن ، ولا بد من استبدالها بفكرة الطريق المتميز الأصيل ..)

أي أن فتح باب الاجتهاد واغلاق باب التقليد كما قال عبد الله العروي في كتابه (الايديولوجية العربية

المعاصرة المطبوع في باريس سنة ١٩٦٧ والذى قدمه روتنسن حيث قال في صفحة ٢٩٦ (أنى واثق من أن العرب اليوم على باب التاريخ الجدى .. لكن ذلك لن يكون بفتح باب الاجتهد فحسب .. بل يجب أيضاً إغلاق باب التقليد كلياً ونهائياً ..) ولقد قدمت دار الحقيقة البالغة مؤكدة هذا الكتاب للقراء في أوآخر سنة ١٩٧٠ على غلافه أنه (صيحة الأعمق الصادرة عن رجل أثار غيظه تواطؤ الجهل والعجز عن التفكير العقلاني المنظم ..).

ولقد سبق أن أكد هذا المعنى كتاب (تجارب اشتراكية) الذي اشتراك في تأليفه سارتر ، دوينتشر ، دوبريه ، بويون ، ديبيني ، نيرن سنة ١٩٦٥ / ١٩٦٦ وعلى وجه الخصوص جاء في مقدمته في صفحة ٦ (أتنا لو قرأتا مؤلفات ماركس وإنجلز بأكملها ، ولو أتبعناها بقراءة مؤلفات لينين البالغ تعدادها أربعين مجلداً ضخماً ، لما ألفينا فيها وصفاً ولا معطيات للسؤال الذي يطرحه علينا الواقع العربي) .

والمعنى أن لكل واقع خصوصيته التي تفترض
الاجتهاد في دقائقها وليس نقل الحلول الجاهزة إليها عن
طريق التقليد الصنمى المتعصب .

أما إذا انزلقنا إلى التعلب فاننا سنسقط في هاوية
المهارات وتبادل الأوصاف كالانحراف اليميني ،
والانحراف اليساري ، والجمود العقائدى ، والشوفينيه ،
والكوسموبوليتية والقدرة ، والبرالية ، والانقسامية ،
والفوضوية ، والانحلالية ، والانتهازية ، والتكتلية ،
والتحررية ، ومرض الموضوعية ، ومرض الذاتية ،
والتلمودية ، والتروتسكية ، والتصفوية ، إلى أن نصل
إلى نداء الصين المنشور في (أبناء بكين) بتاريخ ٦ فبراير
سنة ١٩٦٧ صفحة ٢٤ - ٢٥ حيث جاء فيه (إن الشعب
السوفياتى لابد أن يثور) والشعب الصينى يقف بحزم
إلى جانب الشعبsovieti الشورى . وكلنا يقين بأنه
لابد أن يأتي يوم يتحقق فيه عاليًا العلم الأحمر الساطع
علم الماركسية اللينينية) . أى أن العلم الأحمر الساطع
لم يرتفع بعد خفاقة في الاتحاد السوفياتى في نظر الصين .

وقد جاء شرح تلك القصة في كتاب (النزاع السوفياتي الصيني) في مطبوعات دار الآداب الباريسية .

وأما إذا ابتعدنا عن المزايدات والمناقصات في واقعنا اليمني لتبيننا أننا يلزمنا أن نستخلص منهاج تطورنا بالاجتهاد وليس بالتقليل ، مخاطبين بالدرجة الأولى فئات المثقفين الذين يقع عليهم الدور الرئيسي في عملية التقدم في ظروف العصر التكنولوجي السيرناطيقي الذي نعاشه .

وذلك ما جاء في كتاب (حول مشكلات الثورة والثقافة في العام الثالث) للدكتور تيزيني صفحة ٢٥٦ حيث قال (في الوقت الذي نعني فيه بالمثقفين مجموعة العاملين في الحقول الفكرية والعلمية والتكنيكية والطبية والتعليمية ، فإننا نرى في هؤلاء العاملين الطاقة الكبيرة التي يمكنها – اذا توفرت الظروف الذاتية لها – أن تمارس دوراً خالقاً في طريق التقدم الاجتماعي للوطن) . إلى أن قال (إن قضية تحويل العلم والثقافة الى قوة انتاجية « مباشرة » ليست هامة فقط بالنسبة الى البلدان المتقدمة

حضارياً ، وإنما أيضاً – وربما هنا أكثر بالنسبة إلى العالم المتخلف – هذه القضية ينبغي أن ترتفع إلى مستوى أخطر القضايا في أذهان السلطة السياسية والاقتصادية والعلمية ، كما في أذهان الجماهير الواسعة في العالم ذاك

ولذلك قات العقل الاقتصادي العلمي المخطط تحتاجه الآن بلدان العالم الثالث بشكل ملح . ولهذا نشأ ملابسماً « باقتصاد الوقت » كواحد من الفروع العلمية التي تدرس في صورة علوم عديدة ، في مقدمتها علم الاقتصاد السياسي وعلم النفس الفردي والعام وعلم التربية وعلم الفلسفة .

ومعنى ذلك في وطننا العربي أنه علينا أن نحقق أكثر ما يمكن من الخطوات الاقتصادية والعلمية والفكرية والتكنولوجية في « أقصر » وقت ، و « ب أقل » ما يمكن من التكاليف الاقتصادية المادية والطاقة البشرية وبشكل متتحقق فيه « أفضل نوعية ل تلك الخطوات والانجازات » .

ولذلك إذا كنا نتمسك بالشريعة الإسلامية ، ونرفض الماركسية ، فليس ذلك عن تعصب جاهلي هنا للإسلام أو لجهل هنا عصبي بالماركسية .

وانما عن دراسة واسعة وعميقة .

الإسلام يتضمن المبادئ الرئيسية التي تكفل التطور المتوازن بين الروح والمادة ويتيح للتطور المنهجي كي يمكن استخلاص الحلول التفصيلية الملائمة لكل زمان ومكان ، ضمن الإطار الإسلامي العام .

أما الماركسية التقليدية فانها تحبس مريديها داخل أسوار التقيد المذهبى باسم الانتصاف العقائدى .

وتقيد ملوكات مفكريها المبدعين باسم الانقياد الحزبى .

ومن يبدع فكريًا ، ويتألق فلسفيا فانها تحكم عليه بالردة والانحراف وتعزله عن الصفوف الحزبية .

وتود لو أنها تستطيع أن ترميه للسباع والطيور
الجارحة .

كما فعل الرومان بالسيحيين ..

والجاهليون بالمسلمين ..

أما الذي يؤهن عن معرفة ..

فلا يهمه أن يكون مفصولاً منكوراً في الحزب ..

ما دام سيفى موصولاً مذكوراً في التاريخ ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

المناقشة

لِلْمُؤْمِنِينَ

الحاضر : أحب أن أعتذر لكم عن طول المحاضرة ،
لكتنى ، في نفس الوقت ، وأثق من أنكم مؤهلون
« للاستماع الكثير » ، ومتطلعون إلى « المعرفة الأكثر » .
فأنتم طليعة مختارة من الطلائع الجامعية الوعية ،
وصفوة منتقاة من البراعم التي أنبتها مجتمعنا الكبير
وأهلها للدراسات العليا كى تحرس نضاله اليوم .. وتقود
حضارته غدا .

ولذلك فان السبع ساعات التي استمعتم خلالها
للمحاضرة وان كانت وقتا طويلا بالنسبة للأوقات المعتادة
للمحاضرات والطاقات المعروفة للشباب ، فإنها أقل بكثير
من طاقة الشباب اليمني بالذات .. المعروف والمتميز
بقدراته السياسية .. وطاقاته الذاتية .. التي غرسها
(في طبيعته الخاصة) التعود التقليدي على الصبر
والثابرة ، والجلد والتابعة .

ورغبة في المزيد من الإيضاح الذي يؤدى إلى تحديد
الواقت حتى يتتحقق من يحرص على الاتفاق « عن بينة » ،
ويختلف من يصر على الاختلاف « عن بينة » أيضا ..

فائنى قد حرصت على أن أعرض عليكم الموضوع متكاملاً
« في أقل اختصار ممكن » .. وفي « أقل اسهاب
ضروري » ..

ولاشك في أنكم قد أخذتم فكرة عامة وكافية عما
أردت عرضه عليكم وأما امعانكم في استيعاب خبايا
تفاصيله الدقيقة فذلك ما سوف يتحقق إنشاء الله عندما
يتم طبع المعاشرة وتوزيعها عليكم حتى تتأملوها على مهل
وتتأكدوا من أمانة النقل من المراجع التي استندت إليها
والتي تناقشتها

فالدراسة « على الورق » تعمق ما يستمع إليه
« على الهواء » ..

والأkin فلبيدا الماقشة :

طالب : هل سيقى جهاز التسجيل ؟
والحاضر : هذه النقطة تسيق أن أوضحتها في المعاشرة
السابقة ولا يأتى من التكرار

وظيفة جهاز التسجيل هي ايجاد مضبطة للمناقشة حتى يمكن نشرها بغير أدنى حذف أو اضافة غير مقصودة يمكن أن تحدث اذا اعتمدنا على الكتابة بالقلم أثناء الحوار . وتضاف الى ذلك أهمية الرجوع الى الشريط اذا حدث أى شك في أية فقرة عند نشرها في المناقشة .

خلاف ذلك لا توجد وظيفة لجهاز التسجيل ، والشريط لن يذهب الى أية جهة ، ولن يخرج من بيتي ، واذا كانت هناك جهات تريد أن تسجل فبوسعها أن تسجل دون أن فعلم ، ودون أن تحتاج الى وضع جهاز تسجيل بهذا الحجم على المائدة .

فأنتم تعلمون أنه توجد تيارات كثيرة بين الاخوة الزملاء الطلبة وكل تيار أجهزة وأمكانيات تستند له ولن تعجز هذه التيارات عن تزويد هریديها بأجهزة تسجيل بالغة الصغر من حيث الحجم ، بالغة الدقة من حيث الأداء ، وتفوق طاقتها قدرة المسجل الكبير الموجود أمامكم الآن على المائدة .

ولقد جربتم في المحاضرة الماضية ، كان الجهاز
موجوداً وثارت نفس الأسئلة وأشيعت نفس المخاوف ،
ومع ذلك تكلم من أراد الكلام بحرية ولم يمسه أى
أذى .

فالشريط الأول لم يخرج من مكتبي في البيت حتى
الآن ولن يخرج منه أبداً ، وذلك هو نفس مصير الشريط
الحالى فتكلموا بحرية وديمقراطية وعلى مسئوليتي ،
كما حدث في المحاضرة الأولى .

والأخ الذى وقف للكلام الآن كان هو أول المتكلمين
في المحاضرة الأولى وكان آخرهم أيضاً على ما أظن ،
وتكلم في المرة الماضية بحريته وقال كل ما أراد ولم يصبه
أى أذى . وفي اليوم التالى للمحاضرة أرسلت اليه أبني
يطمئنه ويعطيه رقم تليفونى كى يتصل بي اذا أصابه أى
ضرر بسبب كلامه الذى قاله في المناقشة . وقد أرسلت
إليه أبنى وهو زميله في الجامعة عندما أخبرنى أبني عن
اشاعات وهمسات قيل أنها تدور حول وضع اسم هذا

**الزميل في القوائم السوداء لدى سفارة الجمهورية العربية
اليمنية .**

ولم أكتف بارسال ابني ليطمئن زميله وإنما التقييت
بالزميل بنفسه وقلت له أنتي مسئول شخصياً عن أي خرر
يصيبه بسبب ما قاله في المحاضرة .

وأكيدت له أنتي اتصلت بأخوانى رجال هذه السفارة
وأشعرتهم بأن أي إجراء يوجه ضد أي طالب بسبب أي
كلام يقوله في الحوار بعد المحاضرات التي ألقىها عليهم
فانه سيكون اجراءً موجهاً ضد سمعة الثورة وكراامة
النظام الحاكم في صنعاء الآن .

وقد أبلغنى أخوانى رجال سفارة الجمهورية العربية
اليمنية أنه لا توجد لديهم قوائم سوداء للطلبة مطلقاً
وانهم يرحبون أيضاً بديمقراطية الحوار والمناقشات
ويرحبون بالنقد البناء الذي يستهدف التوجيه النزيه .

**هذا موقف سفارة صنعاء وأنتي شخصياً أضمن
صدقه .**

أما موقف سفارة عدن فائنن لا أعلم عنه شيئاً .

لكتنى أرجو أن يكون مماثلاً لوقف سفارة صنعاء
بمعنى أتنى أرجو أن يكون مفتوحاً ومتقبلاً للحوار
الديمقراطي ومتسع الصدر للنقد البناء الذي يستهدف
التوجيه النزيه .

والآن فليفضل الطالب بالاقتراب من المنصة حتى
يقترب من الميكروفون كي يظهر صوته بوضوح في شريط
التسجيل على أمل أن نجده واضحاً فنشر كل كلامه في
المناقشات .

الطالب : الحقيقة نشكر الدكتور على محاضرته
القيمة والشاملة ، التي كانت في بعض جوانبها علمية لكنها
في البعض الآخر لم تكن علمية على وجه الاطلاق .

برزت العلمية في المحاضرة في طريقة تحليلها
للحوادث بشكل عام ، لكن الغير علمي هو تحليله لمسألة
الثورة اليمنية في الشمال وأيضاً في تناوله في أول المحاضرة

للهؤور بشكل شخصى حيث ظهر فيه صراعه مع الدكتور الشهارى ، وذلك الصراع كان قدیما من خلال الصحف المصرية .

والحقيقة أن محاضرته فيها الكثير من الأسئلة والاستفسارات ولدى أكثر من ملاحظة أريد أن أبديها .

عنوان المعاصرة هو سوق الشعارات ولكن لا يوجد في المعاصرة شيء يربط بين موضوعها وبين عنوانها .

كان السؤال المفروض أن يطرح هو لماذا اعتقدت بعض الشباب اليمني لبعض الشعارات ؟ أما لماذا الشعارات فأعتقد أن المنطقة اليمنية أو الشعب اليمني جزء من الأمة العربية التي انطلقت منها شعارات كثيرة بسبب قضية التخلف ونكبة فلسطين ، وتطلع الشباب العربي إلى حل هذه القضايا ليغير وجه المنطقة العربية القديم حيث تسود فيه القوى الرجعية .

ونذهب إلى حركة القوميين العرب والبعث . كان

الشعب اليمنى يعتقد أنه عليه مسئوليات مضاعفة لأن التخلف موجود في اليمن أكثر من أية بلدة عربية أخرى وتوجد في اليمن أيضاً مشاكل الطائفية فبدأ الشباب اليمني ينخرط في هذه الأحزاب ليحل هذه المشاكل ، ثم اكتشف فيما بعد أن هذه الأحزاب تمارس نفس التخريب كالتجزئة والطائفية كحركة القوميين العرب في أحداث أغسطس وممارسة حزب البعث اليمني الحالية ٠

ويوجد معياران لأى شعار هما صدق الشعار ونبوعه من أوساط الجماهير الشعبية وتعبيره عن آمال الجماهير، في هذا المعيار ليس عيب أن يطلق أى شعار لأن لكل ثورة شعار ، لكن العيب هي في عدم ممارسة هذه الشعارات ، الفارق الوحيد بين الثورة العربية والأحزاب التي كانت موجودة هو في كيفية الممارسة فالبعث لم يمارس الوحدة ولم يعط أى مفهوم للحرية ، حركة القوميين العرب انطلقت في بادئ الأمر من شعار مثلث (حديد ونار وثار) ومع هذا لم تمارس هذا الشعار وتبنت فيما بعد شعار (حرية وأشتراكية ووحدة) لكنها مع ذلك تنكرت لهذه

الشعارات . والاخوان المسلمين أيضا رفعوا شعار
الدعوة الاسلامية ومع هذا تنكروا له .

فييقى المعول الأول والأخير على الممارسة .

كذلك اختلف مع الدكتور في أن المنهج الاسلامي
بعقدهم العالم الذى كان يطرح أيام الأفغانى و محمد
عبد صالح للبيـن الآن ، ذلك لأن البيـن جـء من المـنـطقة
العـربـية وـالـثـورـةـ العـرـبـيةـ وبـالـتـالـىـ فـاـنـ هـنـاكـ ثـورـةـ عـرـبـيةـ
لـهـاـ أـبعـادـهـاـ الـقـومـيـةـ وـالـطـبـقـيـةـ وـالـرـوـحـيـةـ تـتـفـاعـلـ مـعـ بـعـضـهـاـ
لتـلـقـىـ نـظـرـتـهـاـ لـلـثـورـةـ عـرـبـيةـ .

وـالـمـلاـحظـةـ الثـانـيـةـ تـتـعلـقـ بـالـوـحدـةـ الـيـمـنـيـةـ وـمـدىـ صـدقـ
الـنـظـامـينـ فـيـ تـنـفـيـذـ اـتـفـاقـيـةـ الـوـحدـةـ .

ان المتبع للأحداث في البيـنـ هـنـاكـ توـقيـعـ اـتـفـاقـيـةـ
طرـابـلسـ يـلاحظـ مـدىـ توـجـسـ كـلـ نـظـامـ بـالـآـخـرـ ،ـ وهـذاـ
وـضـحـ مـنـ خـلـالـ تـشـكـيلـ مـنـظـمةـ الشـيـبـيـةـ الـدـيمـوـقـراـطـيـةـ فـيـ
الـجـنـوبـ التـىـ تـضـمـ عـنـاصـرـ مـعـيـنـةـ ،ـ وـتـشـكـيلـ الـاتـحادـ

اليمني في الشمال والذي يضم عناصر معينة تحاول
الدفاع عن مواقعها وامتيازاتها .

فلمذا هذه التوظيمات بعد أن تم الاتفاق على وحدة
اندماجية ؟

ثم تكلم السيد المحاضر عن حركة القوميين العرب
وكيف أنها تسلقت على الخط الناصري حتى سنة ١٩٦٥ .
فهل هذا ما يبرر ما يقال من أن المحاضر كان على علاقة
وطيدة بحركة القوميين العرب ؟ وخاصة عند وصوله إلى
اليمن بعد ١٩٦٢ . وحمل حركة القوميين العرب له على
الأكتاف في اليمن وبالذات عندما كان المحاضر يرى
محولاً على أكتاف الأخ سلطان أحمد عمر والأخ سعيد
الجناحي بالذات . بل حتى كان يقال عن الحركيين أنهم
حزب البيضاني . وأشيع في تلك الأيام أن البيضاني وزع
عليهم كميات من النقود . فأرجو الاستفسار من
الدكتور .

ثم استفسار آخر من السيد الدكتور لماذا ذهب الى عدن أيام الاستعمار ؟

ثم نقد الدكتور البيضاوي للماركسية في الواقع أنه نظر إلى الفكر الاشتراكي نظرة علمية كبيرة ، وهو لم يأت من فراغ . لقد تكلم عن المادية وعن الجدلية ، وأكَد أن الفكر الاشتراكي الإنساني مستمر ومتطور . وما الفكر الماركسي إلا حلقة من حلقات هذا الفكر . ونحن نوافقه على ذلك ونشجب الذين ينظرون إلى الفكر الماركسي نظرة أرثوذكسية مدعين أنه فكر كامل شامل لا يمس . أى يقولون أن ماركس أخذ معه العلمية وذهب . وأما التحليل الماركسي من خلال التطور الفكر الإنساني يرتكز على العامل الاقتصادي وحده هو تركيز من جانب الماركسيين غير صحيح فهذا العامل يقوم بدور كبير حقيقة في قضية الصراع لكنه ليس العامل الوحيد في طبيعة الصراع في التاريخ .

لقد لعب العامل القومي والديني دوراً كبيراً في

الصراع ونضوج القوميات ويكتفى أن ننظر إلى التاريخ المعاصر لنتبين مدى صدق هذا المنطق وعلميته .

الحاضر : الأمر الذي يدعو إلى الانتباه أن هذا الآخر الطالب بالذات هو دائمًا أو المتسائلين فقد حدث هذا في محاضرتى الأولى ، ويتكرر هذا نفسه في نفس هذه المحاضرة . والأمر الأكثر استحقاقا للانتباه أنه يحمل عادة معه ورقة مكتوبة من قبل استماعه إلى المحاضرة ، يضيف إليها عدة عبارات من المحاضرة فقط ليخلق علاقة ما بين المحاضرة وبين الورقة السابقة .

وعلى كل مستناقش كل ما جاء في ورقته بإندا إندا .

قال الزميل الابن أن المحاضرة كانت علمية في بعض جوانبها فقط ، وإن علميتها برزت فقط في طريقة تحليلها للحوادث بشكل عام ، وإن الغير علمي منها هو تحليلها لمسألة الثورة في الشمال ، والرد على ذلك هو أن الجانب السهل على الفهم السريع في المحاضرة هو تحليلها

للحوادث ، وهذا الجانب هو الذى استحق ثناء الزميل
لأنه الجانب الذى أحاط به .

أما الجانب الصعب على الفهم السريع في الحاضرة فهو مناقشتها لشعارات وتحليل الآخرين و موقفنا العلمي التحليلي من كل ذلك ، وهذا يحتاج إلى دقة في متابعة الاستماع إلى الحاضرة ثم إلى دقة في قراءتها ، الأمر الذى أرجو أن يتيسر للزميل فيما بعد ، عند طبعها وتوزيعها ، وسائلك من الآن كعادتى نسخة الحاضرة الأصلية لدى الهيئة الإدارية للرابطة .

وعلى كل حال فالشهادة الصحيحة على علمية الموضوعات الفكرية لا تتوقف فقط على مدى ما « تتضمن » هذه الموضوعات من العلم ، وإنما إلى جانب ذلك تتوقف على مدى ما « يستوعب » الشاهد من العلم .

ولذلك فلننى وإن كنت أعتبر بشهادة الزميل بعلمية بعض أجزاء الحاضرة الآن ، فلننى لن أفقد الأمل في أن يشهد نفس الزميل بعلمية أجزاءها الأخرى فيما بعد .

لقد استدل الزميل في بداية كلامه على عدم علمية هذه الأجزاء الأخرى بدليلين : أولهما « تحليلي لمسألة الثورة اليمنية في الشمال » ، وثانيهما « تناولى في أول المحاضرة الأمور بشكل شخصي حيث ظهر فيه صراعي مع الدكتور الشهاري » .

ولنبدأ بالدليل الثاني لأنه شخصي كما قال .

اختلافي مع الدكتور الشهاري في وجهات النظر معروفة ومنتشرة في مجلة الطليعة القاهرة ، وعبر كل منا عن وجهات نظره في سلسلة مقالات متلاحدة .

وهذا الاختلاف الفكري هو اختلاف صحي يشقى من أجله المفكرون ويستفيد منه القراء .

ونحن لم نختلف في السر أو في الظلام ، بل في العلن وتحت أشعة الشمس .

لقد وجد الأخ الزميل الدكتور محمد على الشهاري

أن وجهات نظرى التي أنشرها في أخبار اليوم لا تفيid المجتمع اليمنى والعربى بل وتضره ، ونشر وجهات نظره في مجلة الطليعة .

وقد وجدت أن مقالات الأخ الدكتور الشهارى هي التي تضر اليمن والأمة العربية ولا تتبعها ونشرت وجهات نظرى هذه في نفس مجلة الطليعة .

وفي هذه المحاضرة نقدت وجهات نظره التي نشرها في كتابه الجديد المتنصب على اليمن . ونحن الآن نتحدث عن اليمن .

فكان لابد أن أشير إلى كتابه وشعاراته التي طرحتها على اليمنيين حتى تكون محاضرتى متكاملة قدر الامكان .

والقرارات التي جاءت في كتابه وعلقت عليها أشرت إلى مواقعها في صفحات كتابه .

ولو أهمت ذلك لكان تقصيرا من جانبي يحاسبنى عليه الراغبون في البحث عن الحقيقة ، والذين تجسّموا

مشقة الحضور الى هذه القاعة ، والذين سيتحملون مشقة
قراءة المحاضرة بعد طبعها .

فاختلاف مع الأخ الدكتور الشهارى ليس اختلافا
شخصيا كما وصفه الزميل وانما هو خلاف فكري ، هو
يمثل الاتجاه الماركسي ، وأنا أتمسك باتجاه الثورة العربية
غير الماركسي .

نحن لم نختلف عن اقتسام تركة أو افتراق غنية ،
وانما يبذل كل منا جهدا من أجل ايضاح وجهات نظر
يعتقد أنها أكثر صحة من غيرها .

ماركسية أو لا ماركسية ؟

الماركسيون يقفون مع الشهارى ، وغير الماركسيين
يكملون عجز البيضانى .. حكن يعجز عن اثبات خطر
الماركسية على اليمن والأمة العربية .. ويكملون جهوده
في استخلاص برنامج تطور يمني ينبع من ظروفها ويسير
في إطار الثورة العربية .

والحكم النهائي للجماهير على مستوى المساحة اليمنية بصفة خاصة ، والمساحة العربية بصفة عامة كى تختار ما ينفعها من هذه الآراء وتترك ما لا ينفعها .

وأما دليل الزميل الأول على عدم علمية بعض أجزاء المعاشرة وهو تحليلي لمسألة الثورة اليمنية في الشمال فاننى أدرك أنه متساء من البطء الشديد في سير التطور في الشمال « وهذا ما نشكو منه جميا » ولا يختلف في ذلك أحد ، حاكم أو محكوم .

لктنتى لم أسترسن في شرح نواقص النظام القائم الآن في شمال اليمن مكتفيا باستعراض شعاراته الأساسية التي أعلناتها ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ والتي لم يتحقق منها القدر المأمول كما ذكرت في صلب المعاشرة .

ومع التسليم بوجود نواقص وقصور في النظام القائم الآن في صنعاء فاننى لم أسترسن في شرح هذه النواقص ولم أسم في لياجح هذا المتصور لأن المطروح في المساحة اليمنية الآن هو « ماركسيّة » أو « لاماركسيّة »

دعاة الماركسية يقولون أنها وحدها التي تحل مشاكل اليمن ، تستكمل نواقص النظام و تعالج قصوره .

والوطنيون التقديميون غير الماركسيين مع اعتراضهم بنقص النظام وقصوره يرفضون الماركسية ويعتقدون أنه توجد مناهج أخرى غير ماركسية تتکفل باستكمال نواقص النظام ومعالجة قصوره .

هؤلاء غير الماركسيين وطنيون وثوريون ويحافظون على استقلال بلادهم ويسعون إلى تحقيق أمانيتها القومية ومن هؤلاء الزعماء جمال عبد الناصر وأنور السادات ومعمر القذافي على سبيل المثال .

بل إن الرئيس الفرنسي الحالى جورج بومبيدو يعطينا مثلاً قريباً لنظام يعترف بنواقصه وقصوره ومع ذلك يرفض الماركسية ويبحث عن حلول مشاكله بعيداً عنها ، دون أن يخفي اتهامه بالسطحية الفكرية أو الضحالة الأيديولوجية أو الذيلية أو التضخمية بالمصالح الوطنية .

كان الشيوعيون الماركسيون الفرنسيون يصورون للمجتمع الفرنسي أن الماركسية هي البضم الشاف الوحيد لعلاج مشاكل هذا المجتمع ، ولهؤلاء أساليبهم الخاصة في الاقناع النظم والانتشار بين مختلف الأوساط المستاءة من عيوب النظام القائم .

وقد أجمعت معاهد تقصى الآراء على فوز تحالف الماركسيين والاشتراكيين في الانتخابات الفرنسية ، ذلك الفوز الذي كان من شأنه أن ينقض الماركسيون على الاشتراكيين في مرحلة لاحقة .

وأظهرت نتائج الانتخابات الأولى دلائل هذا الفوز قعلا مما أفرز الرئيس الفرنسي بومبيدو كما ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ ١٠ الجاري أي منذ أربعة أيام فقط فألقى خطابا قبيل ساعات من بدء عملية انتخابات الاعادة حذر فيه الشعب الفرنسي قائلا (ان انتصار الشيوعية الماركسية في فرنسا من شأنه أن يجعل من الصعب للغاية المحافظة على « استقلال » فرنسا)

والمحافظة على رخائها ، والدفاع عن عملتها ، وعن الخطة
التي وضعتها للعملة) .

وأضاف الرئيس الفرنسي قائلاً (انه على الفرنسيين
أن يختاروا بين « الشيوعية » وبين مجتمع « حر » يكون
في وسع الاشتراكيين أن يساهموا فيه) .

ثم اختصر الرئيس الفرنسي تحذيره ل الفرنسيين في
جملة مفيدة بقوله (ان الاختيار بسيط .. فهناك
الشيوعيون وحلفاؤهم من ناحية .. وجميع الباقي من
ناحية أخرى ..) .

واعترف الرئيس الفرنسي بأنه (توجد نواقص في
النظام القائم الآن في فرنسا ، كما توجد فيه أوضاع غير
عادلة) . لكنه تعهد بالعمل على تغييرها في ظل « النظام
الحر القائم » عن طريق اصلاحات « وصفها بأنها جريئة »
تتضمن مزيداً من العدل الاجتماعي الذي يمكن أن يتحقق
نتيجة « للتقدم الاقتصادي » .

وتفسير ذلك في نظرنا من الناحية الاقتصادية أن الرئيس الفرنسي بومبيدو يقصد أن «التقدم الاقتصادي» الذي يعتمد على «التقدم في الانتاج» هو الذي يتحقق «العدل الاجتماعي» كما يرى علماء الاقتصاد وأليس العكس كما يزعم دعاة الماركسيّة . لأن البحث في توزيع العدل الاجتماعي بغير تقدم اقتصادي لا يزيد عن مجرد إعادة توزيع الدخل القومي الموجود فعلا ، فلا يتم تقدم في الانتاج ، بل يتناقص حجم الانتاج بالنسبة الى تزايد عدد السكان نتيجة لعادة توزيع الدخل .. فتتحقق في حضارة الدولة ولا تتحقق الفائدة من العدل الاجتماعي .

وقد أدى هذا التحذير أثراه العميق في تحويل اتجاه الناخبين الفرنسيين الذين كانوا في الجولة الانتخابية الأولى قد وقعوا تحت تحدير الوعود البراقة التي أطلقها الشيوعيون الماركسيون جزاها . ولذلك أظهرت انتخابات الاعادة عن هزيمة ساحقة للشيوعيين على عكس ما كان متوقعا لهم من نجاح مؤكّد يكفيهم لفرض النظرية الشيوعية الماركسيّة على الشعب الفرنسي .

لكن الماركسيين بدلاً من إعادة النظر في الأسباب التي دفعت الشعب الفرنسي إلى التخلّى عنهم ذهبوا إلى التهديد بإثارة الأضطرابات حيث نقلت وكالات الأنباء بتاريخ ١٢ الجاري أن زعماء اليسار المتطرف دعوا العمال الفرنسيين إلى تنظيم المظاهرات احتجاجاً على تنتائج الانتخابات . وقال ميشيل روكلار وهو من زعماء اليسار المتطرف أنه سيتعين على الشعب أن يعبر عن غضبه عن طريق آخر غير الانتخابات البرلمانية . وأنه سوف تحدث أضطرابات في فرنسا ، وقال إدموند لومير السكرتير العام لاتحاد العمال (يجب على العمال الفرنسيين أن يعقدوا المؤتمرات في المصانع لتعبئة جميع العمال للقيام بعمل ما) .

وهذه هي الديمقراطية على الطريقة الماركسية ، بعد أن تفشل في الانتخابات الشعبية الحرة تلجأ إلى تخريب المصانع .

لكنني أعتقد أن العمال الفرنسيين على درجة عالية

من الوعى بالصالح الوطنية ولن ينقادوا وراء المحترفين
الحزبيين المتعصبين .

وهذا ما أكدته أمس الرئيس بومبيو حين صرخ بأن
فرنسا قد نبذت المجتمع الشيوعى بصورة أقوى في الواقع
ما أظهرته نتائج الاقتراع من خلال الأرقام .

وهذا التصرير منتشر في الصحف المصرية اليوم .
وأما التفاصيل التي عرضتها عليكم فقد نشرتها وكالات
الأنباء في بضعة الأيام الماضية ولذلك فإنها لا تزال عالقة
بكل دقائقها في ذهني .

اذن نحن اليمنيين لسنا وحدنا في الدنيا الذين
نعرف بوجود نواقص وقصور في نظامنا ومع ذلك
نرفض الماركسية ونبحث عن علاج لنواقص نظامنا
وقصوره بعيدا عنها .

هذه النقطة هي جوهر موضوع اليوم .

جوهر موضوع اليوم هو أنتا مع التسليم بوجود
نواص وقصور في النظام في اليمن الشمالي فانتا ترفض
أن تنساق وراء اتجاه اليمن الجنوبي الماركسي . هكذا
وبصراحة وبغير لف ولا دوران !

وعندما أطرح مشاكل الثورة في الشمال مع المبررات
العلمية لهذا الطرح فانتي أعتقد أنتي أطرح هذه المشاكل
طرحا علميا . العلمية هي البحث عن الحلول المتقدمة
الممكن تحقيقها في الشمال ورفض الحلول المستوردة
المطلوب فرضها عليه .

إذا كان الزميل الأبن لا يزال يرى أن هذا الطرح
غير علمي فعندى رجاء أن يعيد النظر في رأيه .

كذلك أشار الزميل الى انطلاق شعارات كثيرة في
المنطقة العربية بسبب قضية التخلف ونكبة فلسطين وتطلع
الشباب العربي الى حل هذه القضايا .

ولقد ذكرت في المحاضرة أن حزب البعث قام بدور

هام في مطلع الأربعينيات لتنمية الاحساس العربي بضرورة التغيير وأثبتت بجهود الأستاذ ميشيل علّاق في هذا المجال .

لكنني أضفت على ذلك أن حزب البعث وغيره من الأحزاب التي أشرت إليها في محاضرتى قد عجزت عن تقديم نظرية تطور عربية تلائم تطور العصر فلجأت أجنهة منها إلى اعتناق الماركسية وظلت أجنهة أخرى منعزلة عن تيار العصر ، وانفتح أحد الأجنحة على التجربة المصرية من بعيد .

وخلاصة قولي أن هذه الأحزاب قد تعثرت في طريقها نظراً لانتفاء مرحلة الاحساس بضرورة التغيير إلى مرحلة التغيير الفعلى .. أي من مرحلة الاحساس بالضرورة إلى مرحلة الضرورة نفسها ..

ففي مرحلة تنمية الاحساس تكتفى الشعوب بالخطب الحماسية والتنظيمات السياسية غير الايديولوجية وعندما تنتقل إلى مرحلة الضرورة والتغيير تجد الأمر

يختلف كثيرا حيث تصبح الشعوب في حاجة الى برنامج عمل وطني وتفصيلي يفصل ويجسد عملية التغيير الفعلى
ويفوضها .

وهذا ما عجزت هذه الأحزاب عن الوصول اليه ففشلت في الاستمرار القيادي الجماهيري وبقيت تعلن بعض الشعارات على سبيل التذكير بوجودها .

ومن هنا لم أفهم وجهة نظر الزميل هل يقر هذه الحزبية على هذا النحو أو يرفضها ؟

الطالب : قلت ان الشعارات الكثيرة التي انطلقت في المنطقة العربية كان سبب انطلاقها تطلع الشباب العربي لحل قضية التخلف ونكبة فلسطين .

المحاضر : لا نختلف حول هذه النقطة ، وإنما أسألك هل تقر الحزبية رغم خلوها من النظرية العربية للتطور أم تشجبها ؟

اذا رفضتها فاننا نتفق ، واذا رأيت استمرارها فاننا
نختلف .. فهل تقرها او ترفضها ؟

الطالب : أرفضها .

المحاضر : اذن اتفقنا .

نقطة أخرى أرجو أن يشرحها لنا الزميل ، لقد ربط
بين حركة القوميين العرب وحزب البعث والمطائفية فأرجو
من الزميل أن يوضح لنا قصده من هذا الربط .

الطالب : قصدى أنه يوجد معياران للحكم على أي
شعار ، أولاً صدق الشعار ونبوعه من الواقع المعاش
للجماهير ، وثانياً الممارسة من قبل القوى التي تحمل
هذا الشعار . الشباب اليمنى كان يعتقد أنه بقيام ثورة
٢٦ سبتمبر ستنتهي المشكلة الطائفية في اليمن . لكن
هذا الشباب خاب ظنه من ممارسة الطائفية على يد حزب
البعث وحركة القوميين العرب في اليمن والسيد المحاضر
يفهم ذلك .

الحاضر : هل تسلم معى أن هذه الأحزاب مارست
الطائفية في اليمن .. وأن الطائفية مرفوضة ؟

الطالب : طبعاً أسلم .

الحاضر : وأنا أسلم معك أيضاً .

وعندئذ نكون قد اتفقنا معاً على أمرين .. أو لا
رفض الحزبية .. وثانياً رفض الطائفية .

الطالب : نعم ..

الحاضر : شكرأ ..

وننتقل إلى قول الزميل أنتي أرى أن تنهج اليمن
منهج الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ الامام محمد
عبده فالحقيقة أنتي لا تستطيع أن أقترب منهما فهما
عيقريتان فريديتان في ميدان كل منهما ومقياس عصر كل
منهما .

وأنا دكتور في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة بون بألمانيا الغربية ، وكل دراساتي الاسلامية الرسمية عبارة عن دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الاسلامية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة . وأضيف كل يوم الى معلوماتي قراءات فكرية متعددة لأن هذه الاضافة فضلا عن أنها هي صميم عملى كمفکر يتتصدى للقضايا الفكرية الوطنية والقومية ، فإنها هي كل هوايتي التي لا أجد المتعة الشخصية بعيدا عنها .

بهذا العرض المختصر لاطار العام الذى يحيط بأفكارى أعتقد أنه لا يتصور أحد أننى أعيش بعقلية التى تتجدد كل يوم فى عصر جمال الدين الأفغانى و محمد عبده .

لا يمكن أن أقترح على اليمن ولا على غير اليمن العودة الى الخلف . أقترح فقط الاستفادة من سبقونا من المفكرين والملهمين ، ونبني تطورنا على أحدث نظريات التطور الفكري والتكنولوجى الحديثة داخل الاطار العام للشريعة الاسلامية .

قد رأستى في الاقتصاد وفي ألمانيا الغربية واستمرار
قراءاتى في الاقتصاد يصوغ الخطوط العريضة لنهاج
التطور في اليمن ، وانطلاقى من الواقع اليمنى بالذات
يعطى هذه الخطوط العريضة كل تفاصيلها ، ثم ايمانى
بالله ودراساتى الاسلامية تعطى الاطار العام الذى يحيط
في شكل دائرة بهذه الخطوط العريضة العلمية العصرية
ذات التفاصيل الجزئية اليمنية .

والاسلام يتضمن الاطار العام للعدالة الاجتماعية
والتطور ، ويبيقى على كل مجتمع في كل عصر أن يطور
تفاصيل هذا التطور بحسب ظروف كل عصر داخل هذا
الاطار الاسلامي العام .

وبذلك يمكن أن تتطور Libya تطورا اسلاميا ، وكذلك
سوريا ، ومصر حاليا تتطور تطورا اسلاميا وهى أم
الثورة العربية ، ومنبع الحضارة العربية الحديثة ، ومخزن
الخبراء والتكنولوجيين العرب .

ليس معنى ذلك أن يعود النظام الاقتصادي ألف

وثلاثمائة وتسعين سنة الى أيام عمر بن الخطاب ، وإنما معناه أن نستفيد من عدالة عمر وديموقراطية عمر التي هي عدالة وديمقراطية الاسلام مع ترك دكتورة الاقتصاد والهندسة والمجتمع وغيرهم يظرون المجتمع بأحدث الطرق العلمية داخل اطار عدالة الاسلام الاجتماعية وديموقراطيته السياسية .

وقلت ذلك في المحاضرة السابقة ولذلك فمن باب عدم الاستيعاب أن يقول الزميل انتي أدعو اليمن أو غير اليمن الى الأخذ بنهاج جمال الدين الأفغاني أو محمد عبده ونحن في آخر القرن العشرين .

مستحيل بعد أن أدرس في ألمانيا الغربية وأطالع كل يوم كتاب حديث في الاقتصاد أن أدعو الى تطبيق الأفكار الاقتصادية لأحد أئمة المسلمين الذين ظهروا منذ ألف سنة أو يزيد .

المفروض أن أطبق أحدث نظريات ١٩٧٣ ، وفي ١٩٧٤ سأطور آرائى الاقتصادية ضمن الاطار الاسلامى ، وكذلك

في ١٩٧٥ وقلت ذلك في المحاضرة السابقة التي طبعنا منها خمسة عشر ألف نسخة ولابد أن الزميل قد قرأها بعد أن استمع إليها بنفسه في المحاضرة ، وعلى كل حال اذا كان الزميل قد فاتته الطبعة الأولى فتجرى الآن اعادة طبع خمسة عشر ألف نسخة أخرى في نفس المطبعة وبنفس الكلام وان اختللت أرقام الصفحات لاعادة التبويب .

أما حركة القوميين العرب وصلتى بهم فقد ذكرت أن بادية صلتى بهم كانت في تعز بعد الثورة وذكرت الأسماء التي لا أزال أذكرها كالاخوة سلطان أحمد عمر وسعيد الجناحي وعبد الرحمن محمد سعيد وقطحان الشعبي وسالم زين وطه مقبل وعلى السلاجمي وناصر السقاف والآخرين .

في ذلك الوقت لم أكن قد تبيّنت أنهم من حركة القوميين العرب ، كنت أعرف فقط أنهم تنظيم شعبي يعني يهتف للثورة اليمنية ويجمع المقاتلين لدفعهم الى ساحات القتال للدفاع عن الثورة اليمنية فساعدتهم من

هذا المنطق وأعطتهم السلاح والمال وذكرت ذلك في صلب
الحاضرة .

وأول مرة أعرف أنهم من حركة القوميين العرب
كانت بعد ذلك عندما جاعنى الأخ سلطان أحمد عمر
وأخبرنى بأنه تقديرًا لدورى القيادى فى ثورة ٢٦ سبتمبر
فقد أنتخبت عضواً قيادياً مركباً فى حركة القوميين
العرب . فقلت له إننىأشكر هذا التقدير لكننى أعتذر
عن قبول هذه العضوية وأرجو أن تساعدنا الحركة على
إيجاد تنظيم سياسى يمكى يجمع كل القوى اليمنية لأن
اليمن لا سيما ظروف تثبيت النظام الجمهورى لا تستطيع
أن تتسع لأى صراع حزبى داخلى بين القوى التقدمية ،
ذلك الصراع الذى لابد أن يحدث ، ولو عفوا ، من مجرد
وجود تيارات حزبية متعددة داخل الساحة اليمنية .

وقلت له إن المطلوب فى ذلك الوقت هو برنامج عمل
يمكى وطني ومرحلى يجسد أهداف الثورة ويحدد معالم
طريق الثورة نحو تحقيق هذه الأهداف على أن تستفيد من
أيجابيات التجربة المصرية بالذات باعتبارها التجربة

**الوحيدة التي وضعت الخطوط العربية . الثورية العريضة
في نطاق الممارسة الفعلية فأظهرت دروساً مستفادة .**

في ذلك الوقت لم أكن آخذ على حركة القوميين العرب أي مأخذ مطلقاً فقد كانت كما قال سلطان في كتابه (ناصرية حتى العظم) . وكانت شعاراتها كلها ناصرية وكتاباتها كلها ناصرية .

ومع ذلك اعتذرت عن قبول عضوية قيادتها المركبة رغبة في إنشاء تنظيم سياسي موحد يضم جميع القوى الوطنية ناصرية وغير ناصرية على اعتبار أن اللقاء الفكري بين هذه القوى والممارسة العملية التي يمكن أن يشتراكوا فيها معاً يمكنها صهر الجميع وجمعهم داخل الإطار الوطني القومي الإيجابي النافع .

أما عن سبب ذهابي إلى عدن في نهاية ١٩٦٣ فان ذلك قصة ذات جذور تغوص إلى عمق الأيام الأولى لقيام الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .

في تلك الأيام المبكرة من عمر الثورة ، بينما كانت المعارك العسكرية تزداد ضراوة في معظم أنحاء البلاد أعلنت عن تأسيس البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، وكتبت لا أترك أى مجال شعبي إلا وأخطب فيه داعيا جماهير الشعب إلى الالكتاب في رأسمال البنك .

حتى عندما كتت أذور الواقع العسكرية الأمامية كنت أخطب فوق الدبابات لأثير حماس الجماهير للدفاع عن الجمهورية بالسلاح وبناء الجمهورية بالاقتصاد . لأنه كان يجب علينا أن نوضح للقوات في ساحات القتال لماذا تقاتل من أجل النظام الجديد ؟ كان علينا أن نرسم لها المستقبل العريض الذي ينتظرها عند انتصار هذا النظام وثبتت جذوره في البلاد . كان علينا أن نقنع الشعب ، وأن نقنع أنفسنا أولاً أننا فعلًا نبني مستقبلاً أكثر رخاء وأكثر اتساعاً لأمانى الجماهير التي تبذل أرواحها في سخاء دفاعها عن هذا النظام الجديد .

فلم تكن معنا جنة في السماء نفرى بها الناس على

الاستشهاد وهو يدافعون عن الدين الجديد في الأرض .
وانما كانت معنا جنة في هذه الأرض وكانت هي الأمل
الكبير الذي ينتظر الناس اذا ما استمатаوا في الدفاع عن
النظام الجديد الذي سيبين لهم هذه الجنة التي لا تتعارض
مع الجنة التي في السماء .

أو بالختصار كان علينا أن نقنع الجماهير أنها لم تكن تقاتل دفاعاً عن فلان وفلان ، وبعضاً لفلان وفلان ، أو أحياناً لكذا وكذا ، وإنما سعيها في طريق مستقبل أفضل يلحق شعب اليمن بسكان العصر الذي نعيشه .

وكان أول هذا الطريق هو إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير.

كان أول الطريق لأنه فاتحة التخطيط الاقتصادي في البلاد الذي كان ينبغي أن يتلوه تفاصيل اقتصادية أخرى .

لذلك كان اهتمامي بإنشاء البنك اليمني ، أى

بتأسيس النظام الاقتصادي الجديد لا يقل عن اهتمامي
بتأسيس النظام السياسي الجديد .

وفي ظروف مثل التي كانت سائدة في اليمن في ذلك الوقت لم يكن من الممكن الاعتماد على خزينة الدولة للقيام بالمشروعات الاقتصادية ، ولا الاعتماد بصفة أساسية على القروض الخارجية لا سيما لا يوجد في البلاد جهاز أداري يتناسب مع الطفرة المفاجئة في حجم المشروعات الاقتصادية المنتظرة .

وباختصار كان اهتمامي متركزاً على الأموال الوطنية اليمنية سواء المهاجرة أو المقيمة للمشاركة في إرساء دعائم النظام الاقتصادي الجديد .

ومن هنا كان اهتمامي الكبير بالعمل بكل الوسائل على نجاح ميلاد البنك اليمني لالانشاء والتعمير الذي خصصنا له معظم برامج الاذاعة ومعظم خطاباتنا الشعبية ومؤتمراتنا السياسية والاقتصادية .

وبدأتأت جماهير الشعب اليمني تتباوip معنا ونكتب
في أسهم البنك حتى نفذت كل أسهمه المطروحة للاكتتاب
خلال أسبوعين اثنين وهو رقم قياسي نظراً لأنّه كان أول
بنك يقام في اليمن وكانت طلقات المدفع وانفجارات
القنابل هي اللوازم الموسيقية التي كانت تتخالل أصواتنا
ونحن نخاطب جماهير المساهمين فيه .

وضاعفتنا رأس المال البنك ونفذت جميع الأسماء
الجديدة خلال الأسبوع التالي لقرارنا مخاغفة رأسماله .

وببدأ المهاجرون اليمنيون يصفون أموالهم في المهاجر .
أصحاب الفنادق يبيعون فنادقهم ، وأصحاب المتاجر
يبيعون متاجرهم وهذا فعل معظم المهاجرين اليمنيين
الذين اقتنعوا بأنه قد أصبح لهم وطن متحضر يمكنهم أن
يعودوا إليه . أصبح لهم وطن في حاجة إلى أموالهم وإلى
خبرتهم وإلى جهودهم ، أصبح لهم وطن يحتاج إلى بناء
من الأساس الذي تحت الأرض .

وأثناء هذه الثورة الاقتصادية ؛ وبينما كان المهاجرون

اليمنيون الوطنيون في طريقهم الى اليمن بأموالهم وأولادهم ، وبينما كان المواطنون يتهاقرون على الحصول على تراخيص إنشاء المصنع من وزارة الاقتصاد فوجئت بما لم أتوقعه ، فوجئت وأنا في القاهرة على رأس وفد في عيمة رسمية عليا بأن رئيس الجمهورية اليمنية يرفض عودة نائبه الى صنعاء ويطلب بقاءه في القاهرة ٠

ورضيت بالأمر الواقع حرصا على وحدة الصد وحماية للنظام الجديد وكتبت الى جميع أصدقائي في البلاد أخthem على استمرار الولاء للقيادة السياسية في صنعاء حتى لا تتعرض مصالح الشعب لهزات لا ارادية ٠

وبينما كنت في القاهرة توافد على عدد كبير من المواطنين والماجربين اليمنيين أصحاب الأموال وشرحوا لي أن الأمور في صنعاء قد تطورت على نحو غير مسبوق اقتصاديا ، وقالوا ان القيادة السياسية اليمنية العليا كانت كلما احتاجت الى مال فانها تحول اوامرها على البنك اليمني ، وعندما يرفض مديره البنك تنفيذ اوامر هذه القيادة اليمنية العليا على أساس أن الأموال الموجودة

فـ البنك هـي أموـال المـسـاـهـمـين وـلا يـجـوز استـهـلاـكـها بـذـلـكـ الشـكـلـ عـلـى أغـرـاضـ غـير اقـتـصـادـيـةـ وـبـدـوـنـ خـواـبـطـ مـالـيـةـ كـانـتـ تـلـكـ الـقـيـادـةـ الـعـلـيـاـ تـرـسـلـ الـمـسـحـاتـ إـلـىـ الـبـنـكـ وـفـرـوـعـهـ لـتـعـقـلـ مدـيـرـيـ الـبـنـكـ وـتـسـتـولـيـ عـلـىـ الـمـالـ الـمـطـلـوبـ بـالـقـوـةـ السـكـرـيـةـ .

وـكـانـتـ تـلـكـ الـاـجـرـاءـاتـ دـاعـيـةـ إـلـىـ خـلـقـ ذـعـرـ اقـتـصـادـيـ فـيـ الـبـلـادـ فـيـدـأـتـ حـرـكـةـ عـودـةـ أـمـوـالـ عـكـسـيـةـ ،ـ أـيـ بـدـأـتـ الـأـمـوـالـ تـهـرـبـ مـنـ الـيـمـنـ ،ـ وـتـبـتـعـدـ عـنـ الـبـنـكـ الـذـيـ تـجـمـدـ فـيـ مـوـقـعـهـ دـوـنـ أـيـ يـتـولـيـ أـيـ مـشـرـوعـ سـوـىـ شـرـكـةـ الـمـحـرـوقـاتـ الـتـيـ كـانـتـ جـزـءـاـ مـنـدـمـجاـ فـيـ الـبـنـكـ .

إـلـىـ هـنـاـ كـانـ مـنـ الـمـكـنـ تـحـمـلـ سـمـاعـ تـلـكـ الـقـصـةـ ذاتـ الـمـأـسـةـ الـاقـتـصـادـيـةـ الـو~طـنـيـةـ ،ـ وـلـكـنـ ظـهـرـتـ قـصـصـ أـخـرـىـ مـأـسـاوـيـةـ ذاتـ ظـرـوفـ شـخـصـيـةـ ،ـ وـهـىـ مـاـ لـاـ يـسـتـطـعـ الصـدـرـ أـنـ يـتـحـمـلـهـ .

ذـلـكـ أـنـ عـدـدـاـ كـبـيـراـ مـنـ الـمـهـاجـرـينـ الـذـينـ كـانـوـاـ قدـ اـسـتـوـطـنـوـاـ أـورـباـ وـأـمـريـكاـ وـشـرـقـ اـفـرـيـقيـاـ كـانـوـاـ قدـ باـعـوـاـ

أملاكهم كلها وحولوها الى شيكات تمهدًا لنقل أرصاتها الى اليمن بالعملات الأجنبية . واحتفلت بهم الجاليات اليمنية في هذه البلاد وودعتهم حتى الطائرات والبواخر . وعادوا الى اليمن واصطدموا بالواقع الاقتصادي الجديد وشاهدوا المصفحات وهي تقتسم البنك اليمني وفروعه لم تستولى بالقوة العسكرية على اموال المساهمين ولا حظوا أن المخططات الاقتصادية قد توقفت وحلت محلها الصراعات الداخلية فأخروا شيكاتهم في جيوبهم ، وبعضهم جاءنى الى القاهرة يحكى هذه المأساة .

فهو لا يمكنهم أن يستثمروا أموالهم في اليمن حيث لم يعد هناك مجال للاستثمار ، ولا يمكنهم أن يعودوا الى مهاجرتهم التي كانوا يعيشون فيها بعد أن احتفلت الجاليات والأصدقاء بتوديعهم . فضلاً عن أنهم باعوا ممتلكاتهم وحولوها الى شيكات مصرافية .

كنت أستمع الى قصصهم وتلبي يعتصر من ألى ، وأحسناى تتلوى من عجزى ، حيث لم يكن في وسعى وأنا في القاهرة أن أنفعهم بشىء .

وأخيراً وجدت أنه في الامكان تخفيف الخسارة الوطنية التي ستمود على البلد من حرمانها من «الانتفاع المباشر» ، وتخفيف الخسارة الشخصية التي ستمود على أصحاب هذه الأموال من حرمانهم من «استثمار المهاجر» .

ووجدت المخرج ، وكان أن ننشيء بهذه الأموال بنكاً يمنياً في عدن على أمل أن تظل هذه الأموال قريبة من صناعه متأهبة للعودة إليها بمجرد أن تسمح الظروف الاقتصادية بذلك .. بالإضافة إلى أن إقامة بنك وطني في عدن كان كفيلاً بتحويل اقتصاد عدن والجنوب المحتل من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد انتاج ، لأن البنوك الأجنبية التي كانت تعمل في عدن في ظل سلطات الاستعمار كانت لا تمنح أية قروض أو تسهيلات ائتمانية لأية أغراض انتاجية ، وإنما كانت تمنح القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض تمويل تجارة السياحة وتجارة المرور «الترانسيت» وبناء العمارات التي يسكنها ضباط وموظفو القاعدة العسكرية ومصفاة النفط والأجهزة الحاكمة ..

حتى اذا تحررت المنطقة سياسيا سقطت في هوة الانكماش
الاقتصادي الرهيب والبطالة العامة والشاملة .

ولذلك كان من الممكن أن يعمل البنك اليمني الذي
أردا نشاءه في عدن على ايجاد اقتصاد وطني مستقل
وغير معتمد على استمرار بقاء الاستعمار الأجنبي لهذه
المنطقة .

بالاضافة الى أن البناء الاقتصادي في أي شطر من
شطري اليمن يؤدي الى نفع شامل يسود الشطرين معا
لأنه أولا يعطى النموذج الوطني الناجح في الداخل
وبالتالي يلغى الحاجة الى استيراد النموذج الأجنبي من
الخارج ، ولأنه ثانيا يخلق عمالة منتجة على مستوى
جماهير الشعب في الشطرين وبالتالي يلغى فرص الفراغ
الذى يؤدي الى اشتعال العاطلين بالسياسة غير المنتجة .

وتصادف أن كان الأخ الرئيس السابق عبد الله
السلال في زيارة للقاهرة فعرضت عليه الظروف اليمنية
المحلية التي أدت الى ذعر أصحاب الأموال اليمنيين

وشرحت له أهمية انشاء بنك يمني في عدن على اعتبار أنه أحسن خيارين ثانياًهما أن تتفرق هذه الأموال وتعود من حيث أتت حاملاً معها تجربة مريحة يصعب نسيانها .

فوافق الأخ السلال على ذهابى الى عدن وقيامى بإنشاء ذلك البنك كما شرحت وجهة نظرى للسلطات المصرية العليا التى لم تمانع فى ذهابه . إلى عدن بعد أن وافق الأخ السلال على ذلك .

وذهبت الى عدن وفوجئت يوم الاحتقال بتأسيس البنك في مؤتمر شعبي عام بحضور نحو عشرين ألفاً من أبناء الحرس الوطنى الذين كانوا يقاتلون معى في معارك تثبيت الجمهورية في الشمال وكانت القيادة السياسية العليا بعد خروجى من السلطة قد تصرفت معهم بأسلوب جعلهم مع عشرات الآلوف من زملائهم يتربكون السلاح ويعودون إلى أعمالهم .

فكنت كلما أخطب في الحفل شارحا وجهات نظرى في الاقتصاد على اعتبار أن المناسبة هي مناسبة تأسيس

البنك كانت هذه الجماهير تستوقفنى وتطلب منى الكلام
في السياسة .

ثم تطور انفعال الجمهور وتوصلت المئافات حتى
غطت على كلامى فى الاقتصاد وهى تنسادى بالعودة الى
صنعاء مهما كان الثمن .

ولذلك اضطررت الى ايقاف هذه المئافات قائلاً
للجماهير انتى كنت على وئام تام مع الاخ السلال ، وان
عودتى الى صنعاء لا تحتاج الى اى ثمن . لكننى رضيت
بالمأمور الواقع حرصا على وحدة الصف تحقيقا لوحدة
الهدف وأضفت أن لكل انسان منا محبين وبغضين ، فإذا
ذهبت الى صنعاء بدون دعوة رسمية من القيادة السياسية
المسئولة فإن المحبين سيلتقون حولى والبغضين سيرفضون
وجودى وبالتالي ينشأ موقف حرج يضع القوات العربية
الشقيقة في مأزق اذا تقاتل المحبون والبغضون .. وهم
كلهم جمهوريون مخلصون .

وأضفت انتى حرصا منى على تجنب هذا المأزق .

سأظل راضيا بالأمر الواقع داعيا لزملائي بالتسوفيق على أمل أن يأتي يوم من الأيام يعود فيه كل مواطن إلى وطنه ، وقلت انتي أرجو عندما يأتيكى هذا اليوم لا أقابل أحدا في الوطن قد أصابه ذات يوم ضرر بسبى ورجوت الجماهير أن تفهم اصرارى على التمسك بقبول الأمر الواقع وانتظار اليوم الذى أعانق فيه أبناء وطنى بلا أحقاد ولا تحديات ولا استفزازات ، ما دام طريق الجميع واحدا .. وهدفهم واحدا ..

ولكن لسوء الحظ بعض الاخوة فى صنعاء قد فهموا كلامى خطأ أو قد نقل اليهم كلامى خطأ فحدثت مصاعفات ما ليثت أن تصحت لأنها لا يصح الا الصحيح ..

وبالنسبة الى البنك الذى أعلنا عن تأسيسه فى عدن فقد اجتمعت هيئة التأسيسية فعلا وتم الاكتتاب فى رأس المال قدره خمسة ملايين جنيه استرلينيـا . وقد رغبت الهيئة التأسيسية أن تصدر قرارا بتعيين مديرًا مؤقتاً للبنك حتى يتم تعييني محافظا من قبل مجلس الإدارة بعد تكوين البنك بصفة نهائية لكننى اعتذر عن ذلك لأننى لم

أذهب إلى عدن باحثاً عن وظيفة وإنما ذهبت إليها حاملاً
رسالة .

وتركت الهيئة التأسيسية بعد أن تكونت فعلاً وعدت
إلى القاهرة ، ولكنني فوجئت فيما بعد ذلك بشهرين
بأن الهيئة التأسيسية فشلت في الاستمرار في عملها نتيجة
للسقوط الاستعماري ولفقدان الحماس لدى أعضاء الهيئة
التأسيسية وعدم درايتهم بالشئون المصرفية فاستصعبوا
العمل .

وتفرت أيدي سباً مرة أخرى .

وهذه قصة ذهابي إلى عدن سنة ١٩٦٣

ولا زلت أعتقد أنه لو نجحت فكرة إنشاء بنك يملي
في عدن وما يؤدي ذلك إليه من بناء المصانع وإقامة
المشروعات الزراعية والسمكية وأوجه النشاط الاقتصادي
الأخرى منذ ذلك الوقت المبكر لتغيرت ظروف الشطر

الجنوبى كلية اقتصاديا وسياسيا ، لأن القاعدة الاقتصادية المستقلة والصلبة كانت ستعلى ارادتها على مجرى الأحداث ، الأحداث الحالية التى أدى اليها الفقر أكثر من أى ظرف آخر وجعلها مستسلمة للتغيرات الجارفة التى لم تجد أمامها من يقاومها بشكل فعال .

لقد ظفر شطر اليمن الجنوبي بالحرية السياسية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، ونجحت مرحلة التحرير ، واذا بالسلطة الوطنية الجديدة والمستقلة تصطدم بالواقع الاقتصادى المريئ ، اذا بعشرات الآلوف يتغطّلون فجأة ، وألوف المساكن تتخلو فجأة ، وتجارة المرور تنكمش فجأة ، سواء بسبب ظروف المنطقة السياسية غير المستقرة او بسبب اغلاق قناة السويس ، وصراع مع الشطر اليمنى الشمالي يظهر فجأة بسبب تكريس الانفصال ويسبب المراحتة السياسية التى أوجدت الانفصال بين الواقع وبين النظرية ، وما أدى اليه كل ذلك من مضاعفات اقتصادية .

وكانت النتيجة الضريبة كارثة اقتصادية حاولت

السلطة الجديدة علاجها بکوارث جديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية .

وتدحرج الأمل من فوق الجبل .. وسقط على
رؤوس من تطلعوا اليه وشاركوا في صنعه وكانوا أول
ضحاياه ..

وسوف يذكر المنصفون ان ذهابي الى « عدن » كان
محاولة من جانبي للقيام في وقت مبكر بحرب مؤخرة
اقتصادية في « عدن » دفاعا عن مصالح الشعب اليمني في
شطري اليمن عندما عجزت عن مواصلة القيام بدور في
« صنعاء » يهدف الى خلق مصالح اقتصادية مشتركة
تدفع الى الاحساس بوجود مصالح وطنية مشتركة ، أى
مصالح سياسية مشتركة تستحق الدفاع عنها بجهود
يمنية مشتركة كى تتحقق الوحدة اليمنية تلقائيا انطلاقا
من الواقع الاقتصادي ثابت وليس من الواقع عاطفى متعدد .

كانت محاولتى مجرد محاولة .. وفشلت .. لأن
نجاحها لم يكن متوقفا على حسن نيتى وحدى ، ولا على

قيامي بمفردی بتطهیر الطريق من العقبات الموجودة ،
وانما كان يتوقف بقدر أكبر على تجاوب الغير معی ، وعلى
عدم القائه عقبات جديدة وسط الطريق الوعر ..

لقد ألقى الغير بالعقبات وسط الطريق الوعر فزاده
وعورة ..

ثم ما لبث أن زلت قدماه في الطريق الذي أغلقه ..
وعندئذ ظهرت بداية أمل جديد في عمل جديد ..

أمل في تطهير الطريق من عقبات الماضي كي يستأنف
الشعب مسيرته نحو رجاء المستقبل ..

هذه قصة ذهابی الى عدن سنة ١٩٦٣ باختصار ..

طالب آخر : لى ملاحظات عديدة جدا في الموضوع
نتيجة لطول المحاضرة أولا وتشعبها في أشياء كثيرة جدا
حتى أن المستمع تأه في متابعته للسياق الفكري والربط
بين عنوان المحاضرة ومحظى المحاضرة ..

كان مدخل المحاضرة أرسطوطاليسي ومن هذا المدخل

حاول السيد الدكتور أن يفسر الصراع الموجود في العالم بمفهوم فلسفى بأنه صراع فردى وأنه لا توجد ظروف موضوعية تشير هذا الصراع وفي الواقع أن الصراع ، وأى صراع يحصل فإنه نتيجة ظروف موضوعية ونتيجة عوامل تؤدى إلى هذا الصراع وتحتممه ، واذ يسلم الدكتور بأن الصراع طبيعى ومنطقى ولا غبار عليه الا أنه حاول أن يفسر الصراع بأنه صراع واعى ومقصود واننا نختلف أو نتصارع لحاجة في نفس يعقوب ٠

الحقيقة ليس كذلك فهناك ظروف تدفع إلى الصراع وتجعله عاملاً يؤدى إلى التمييز كما قال علماء الاجتماع وعلماء الانتربiology ٠

الصراع في اليمن صراع فقراء يريدون الطعام ، ونذكر في نهاية سنة ١٩٧٠ أيام طرح مشروع المصالحة الوطنية ولم يختتم هذا المشروع الا بعد أن ماتت بهاءة من الجوع ٠

فهل يستطيع سيادة الدكتور أن يجزم بأنه لا يوجد

فقراء في اليمن ؟ وما دام هناك فقراء فهناك صراع في
اليمن *

بالنسبة الى المقدمة التاريخية لموضوع الحركة
الوطنية في اليمن فبعد أن أشار الدكتور الى حركة ١٩٤٨
انتقل الى حركة ١٩٥٥ وأكد أنها كانت تستهدف تحويل
النظام تحويلاً جذرياً أي اسقاط النظام الامامي كله
وبالنص *

وكاننا نعرف أن حركة ١٩٥٥ التي تزعّمها الشهداء
الذين ذكرهم السيد الدكتور ومن بينهم الشهاديان قد
استعنوا بشقيق الامام السيد عبد الله ونصبواه اماماً
كما فعلت حركة ١٩٤٨ التي نصبّت عبد الله الوزير اماماً
فلماذا لم تعلن حركة ١٩٥٥ الجمهورية صراحة مثلاً ؟

نحن نذكر بالرغم من أننا كنا صغاراً في تلك الأيام
أن اسم الجمهورية لم يظهر مطلقاً . كان الهدف من حركة
١٩٥٥ هو مواصلة حركة ١٩٤٨ ، ولم يكن من المفروض
أن تكون حركة ١٩٥٥ نسخة طبق الأصل من حركة ١٩٤٨

أبدا ، ولا نستطيع أن نقول أن حركة ١٩٤٨ جاءت هكذا عفوية ، بل هي تتوسيع لحركات وانتفاضات شعبية حدثت قبلها .

ونحن نذكر أن الصراع قبل الاحتلال العثماني أنه كما جاء في كتاب تكوين اليمن الحديثة أن الإماميين كانوا يقومون بانتفاضات في كل منطقة ، وتكررت هذه الانتفاضات في سنة ١٩٤٨ ، وفي سنة ١٩٥٥ كانت الحركة اضافة وتتوسعاً لـ حصل في سنة ١٩٤٨ .

الهدف كان الاصلاح ، وكان الأحرار في ذلك الوقت دستوريين ، وفي تلك الأيام كان كل واحد دستوري يحارب ، وكذلك حركة سنة ١٩٥٥ لم تكن تهدف إلى الفاء النظام الإمامي وإنما إلى الفاء شخص الحاكم فقط الذي وقع وثيقة التنازل .

وبعد ذلك جاءت ثورة ابن الأحمر سنة ١٩٦٠ التي قال عنها السيد الدكتور أنها كانت أهم حدث قبل ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وإن حسين الأحمر وابنه حميد

لولا أنهم قاموا بحركتهم ما حدثت ثورة ٢٦ سبتمبر
١٩٦٢

الحقيقة أن حركة ابن الأحمر كانت من ضمن
الحركات التي قامت أثناء الصراع ضد الامام في محاولات
التفرد القبلي على هذا الشخص ، والامام الذي كان ي يريد
أن يفرض سلطته على كل شيء في البلد ويكون هو الكل في
الكل لا يرضيه هذا العمل فقام بعمله بالنسبة لهم وسجن
عبد الله بن حسين الى أن قامت الثورة وهي التي أفرجت
عن عبد الله بن حسين وأفرجت عن الزملاء الطلاب الذين
كانوا بجانبه في وشحة ، الأحداث معروفة تماما ، عبد الله
خرج معهم ولم يخرج قبلهم .

لذلك نستغرب كلام السيد الدكتور عن عبد الله بن
حسين الأحمر ودوره ولواته في المناطق الشمالية لسقطت
صنعاء .

يجب علينا كمحللين ألا نحاول أن نربط حركة

التاريخ بأشخاص معينين كما فعلت المدرسة الألمانية حين أكدت دور الزعامة ، دور الأشخاص المعينين ، أو دور الصفة المختارة الممتازة التي هي الكل في الكل .

والحقيقة أن المحاضرة تتعلق بكل سياقها من هذا الموضوع ، أن القضية قضية صفة ، قضية تكنوقراطيين كما هو الاستناد في الأخير على جاروديه ان التكنوقراطيين هم الأساس وهم الكل في الكل وأما الباقيون فلا شيء وأن حركة التاريخ تفسر بما يقوم به التكنوقراطيون من أعمال .

ويسوق السيد الدكتور بالنسبة الى المجتمع اليمني أنه يتكون بصفة أساسية من القوى القبلية ولم يفسر لنا ما هي سمات المجتمع القبلي في اليمن وكنا منتظرين من الأستاذ الدكتور من خلال تجاربه الكثيرة ومن خلال دراساته الواسعة أن يعطينا لحة حول التركيب الاجتماعي في الريف اليمني مثلا وبذلك كان من الممكن أن يفيينا تاريخيا .

وفي معارضته السيد الدكتور للأفكار الاشتراكية الآتية من الخارج واضح من الحاضرة كلها أن قضية الأفكار لا توجد إلا في مناطق معينة ، وأنها امتيازات جنطانية لمناطق معينة وإذا جاءت إلى البلد الأخرى فاننا يجب أن نعارضها بأى حال من الأحوال .

الفكر يا سيدي الدكتور فكر انساني عام ، يعني يأتي المفكرون ويضيفون إلى هذا الفكر و تستفيد منه البشرية وتفيده أيضا .

القضية ليست قضية استيراد وتصدير ، القضية فكر انساني ، الاسلام فكر انساني صدر للعالم في فترة العصور المظلمة ، كانت الفلسفة الاسلامية والدولة الاسلامية هي الاتساع الحضاري للتفكير الانساني في تلك المرحلة .. والآن يوجد فكر جديد وأفكار جديدة تأتي وتنتفع مع الظروف الجديدة وقد طبقت في مجتمعات كثيرة ، ويمكن أن تستفيد منها .

نحن عينا على الامام أنه حاول أن يغلق اليمن عن

الأفكار الجديدة التي سادت في العالم ، وبالفعل أخرينا تأثرا شديدا . ولما جاءت الثورة انفتح الشعب اليمني للحضارة ولل الفكر الانساني . وصحيح أننا انتفتحنا متأخرین لكننا يجب أن نتعلم من الشعوب التي سبقتنا .

الثورة الكوبية وقول الدكتور أنها لم يكن بها ماركسيون أعتقد أن السيد الدكتور قد جاوز العلمية في ذلك ، فالثورة الكوبية ثورة ماركسية .

وبالنسبة الى النقطة الأخيرة وقول الدكتور ان الدكتاتورية لا تؤدى الى الديموقراطية ويعيد الصراع وكأنه صراع ذاتي .. كما أن الدكتور يعرف التطور بأنه توافق للعناصر الضرورية لاحداثه ولا أدرى اذا كانت الظروف الموضوعية والصراع في الدرجة الأولى هي التي تؤدى الى التطور ؟ .

ويخلص الدكتور المشكلة في اليمن بأنها ندرة ارادة وندرة ادارة وندرة خبرة وندرة مال ، وأيضا ادراك هذا الترتيب ولم يذكر سبب الندرة وما هي العوائق ؟

الحقيقة أن هناك في اليمن عوائق مقصودة ، توجد طبقات تستفيد من هذه الوضعية الموجودة في المجتمع اليمني وتحاول أن تفسر أن هذه الوضعية يجب أن تسود ويجب أن تبقى طالما أن الاستفادة منها باقية .

بالنسبة إلى اعتصار فائض الانتاج وكيف يكون في مجتمع فقير وجائع ؟

الحقيقة أن اعتصار فائض الانتاج يمكن أن يكون عن طريق استغلال كامل للموارد الموجودة في المجتمع ، والمشكلة مشكلتنا نحن وهي أن مواردنا إلى الآن كما نعرف جميعاً نحن اليمنيين هي أنه لا توجد « أراده » لاستغلال هذه الموارد .

ويمكن أن يوجد فائض ويمكن أن يتطور المجتمع والا كيف يمكننا أن نتطور اذا لم تستغل مواردنا المادية والبشرية الموجودة في المجتمع ؟ وبالتالي سيوجد لدينا فائض .

وأخيرا اعتمد المعاصر على روجيه جاروديه وكأنه
الحقيقة الذهبية .. فالحقيقة أن جاروديه كان يمارس
الكثير من الانحراف التنظيمي طيلة العشر سنوات التي
سبقت فصله ، وكانت سبب فصله ، وليس تأليفه كتاب
التحول الاشتراكي العظيم هو سبب الفصل .

سبب الفصل هو الصراع الذي حدث داخل الحزب
الشيوعي الفرنسي وان روجيه جاروديه بدأ ينحرف . هو
الآن يتذكر مثلا لكتابه النظرية المادية للمعرفة ، يعني أنه
انحرف عن النظرية الماركسية فانتهى هذا الانحراف
بفصله .

وبعد أن صدر قرار فصله ألف كتاب التحول
الاشتراكي العظيم . ولذلك أرجو من سيادة الدكتور أن
يلاحظ ذلك الترتيب التاريخي .

المعاصر : بدأ الزميل بقوله أنه تاه في المعاصرة ،
والحقيقة أنني أنا الذي تهت في أسئلته وتعليقاته الغير

محددة المعالم ولا واضحة التفاصيل . وينتقدنى لأنه تاه في محاضرتى التي استغرقت سبع ساعات ولا يجد أية غرابة عندما نتوه في تعليقاته التي لم تستغرق سوى عشر دقائق .

الآخر لم يكن متيقظا خلال هذه السبع ساعات بدليل أنه ذكر في تعليقاته أننى قلت في المحاضرة أن ثورة كوبا قد خلت من الماركسيين وأنه يرتب على ذلك أن المحاضرة قد خلت من العلمية .

والحقيقة أننى ذكرت في المحاضرة على لسان جورج طرابيشى في كتابه « في التنظيم الشورى » لجوزيف ستالين وجورج لوكاش وآخرين ما ذكره صفحة ٤٣٣ قائلا (ان حركة ٢٦ يوليه « بقيادة كاسترو » هي التي قادت الكفاح المسلح ضد باتيستا ، وكانت هذه الحركة تضم في البداية عناصر متنوعة ، قسم منها بورجوازى انضم إلى صفوف المعارضة بعد اصلاحات ١٩٥٩-١٩٦٠ والى جانب حركة ٢٦ يوليه كان هناك الحزب الاشتراكى الشعوبى « الشيوعى » الذى ساهم هو أيضا في النضال

ضد باتيستا لكن مساهمنه لم تكن حاسمة . وكان هناك
أخيرا حركة « الادارة الثورية » التي نظمت في ١٣ مارس
١٩٥٧ هجوما فاشلا على قصر الرئاسة) .

معنى ذلك أنه كان هناك ماركسيون تحت قيادة
حركة كاسترو غير الماركسية وكانت مساهمة الماركسيين
غير حاسمة في الثورة الكوبية .

والمراد أيضا أن كاسترو نفسه لم يكن شيوعيا
ماركسيا عند قيامه بحركته الثورية ٠٠

والى أن نجحت هذه الثورة فعلا لم تكن ثورة كاسترو
ماركسيه ولم يكن كاسترو عند نجاحها قد اعتنق
الماركسيه بعد .

وكاسترو بنفسه يعترف بذلك بقلمه وفي كتابه
(ثورة كوبا) وعلى وجه الخصوص في صفحات ٤٧ ، ٧٣ ،
١٧١ ، ١٧٥ ثم أكد ذلك في كتاب (أشهر الثوار في العالم)
في صفحة ١٤٥ وأعلن خطيا أنه لم يكن ماركسيا حتى بعد
نجاح ثورته .

المشكلة اننى « مذاكر » موضوعى « مذاكرة » جيدة
وان الأخ الزميل لم يستمع اليه استماعا جيدا ولذلك
وصف المحاضرة بأنها غير علمية .

واظهر أن العلمية في نظر الزميل الكريم هي اعتقاد
الماركسي ، وبذلك أصبحت القضية في نظره على النحو
التالى : أما أن يعتقد المرء الماركسي وعندئذ يصبح علما
حتى ولو كان لا يقرأ ولا يكتب ولا حتى يسمع ، أو أن
لا يعتقد الماركسي وعندئذ يصبح غير علمي حتى ولو
كان يستند في كل سطر وفي كل كلمة الى الأبحاث العلمية
ويشهد باخر ما وصل اليه الاجتهد الذهنی المتواصل
والابداع الفكري الخلائق والتطور .

وأما قول الزميل بأن روجيه جاروديه قد فصل من
الحزب الشيوعى الفرنسي قبل اصداره كتاب « التحول
الاشتراكي العظيم » وانه أصدر ذلك الكتاب بعد فصله
وكنتيجة لفصله وكرد شخصى من جانبه على فصله من
الحزب فهذا تصور يدعو الى العجب .

لأن تصور الزميل لقضية روجيه جاروديه على هذا
النحو يعطيها صفة الطفولة السياسية .

يصورها على أن الحزب الشيوعي طرد جاروديه من
عضويته فثار جاروديه وطلق الشيوعية الماركسية وألف
كتاباً ضدّها ..

حكاية لطيفة .. لعب أطفال ..

لكن الحقيقة لم تكن كذلك ..

لقد أصدر جاروديه كتابه أولاً وبسبب هذا الكتاب
الذى اعتبره الحزب خروجاً عن الماركسية أصدر الحزب
قراراً بفصله ..

ولقد ذكرت ذلك في المعاشرة وحددت تواريخ هذه
الحوادث في المعاشرة ، والمعاصرة موجودة وسلمت
صورتها إلى الأخ المسئول عن اللجنة الثقافية بالرابطة
الزميل عبد الله الأشول ..

وجاء فيهما أن جاروديه أخرج كتابه « التحول الاستراسي العظيم » في نهاية سنة ١٩٦٩ وفي يناير ١٩٧٠ بدأت مجلة « الفجر الجديد » وهي لسان الحزب الشيوعي الفرنسي تهاجم آراء جاروديه التي وردت في كتابه المذكور وكان لا يزال عضواً بالمكتب السياسي للحزب ، وكذلك هاجمت آراءه المذكورة مجلة « كاريس الشيوعية » في عدد يناير سنة ١٩٧٠ وكان لا يزال أيضاً عضواً بالمكتب السياسي . وظل كذلك حتى صدر قرار فصله في ٢٠ مايو سنة ١٩٧٠ بعد عضوية كاملة ومتصلة في الحزب مدة ٣٧ سنة .

قلت ذلك في المحاضرة ولو كان الأخ متيقظاً لوفر على نفسه تعليقه غير الصحيح ووفر علينا مشقة الرد عليه وورق الطباعة الذي سينقل هذه المناقشات إلى القراء .

أما قول الزميل أنني جردت الصراع في اليمن من الموضوعية واعتبرته صراعاً شخصياً ، وإن الزميل يريد الصراع إلى كونه صراعاً بين أغنية وفقراء ، أي صراع

فقر ، فان الزميل ، حتى في هذه النقطة ، لم يكن متيقظا
لما ذكرته في المحاضرة .

لقد ذكرت في المحاضرة أنه يوجد تخلف في اليمن ،
وقلت في مدخل المحاضرة أنه ليس بيننا من يشك في وجود
الخلف الرهيب في اليمن ٠٠ بشرطها ، واننا لا نختلف
على ذلك ، وانما نختلف على أسلوب التطور ، نفترق بين
أسلوب يستخدم العلم والاستفادة من ايجابيات التجارب
النافعة كى يستخلص نظرية التطور اليمنى على مقاس
اليمن فيتطور امكانياتها ، وبين أسلوب يستسلم للانقياد
النظري والتبعية الذيلية السلبية لشعارات لا تتفق مع
مقاس اليمن فيدمر امكانياتها .

المشكلة مشكلة تنمية ، مشكلة تطور اقتصادى يستند
إلى أبعاد اجتماعية ، وليس المشكلة كما صورها الآخ
مشكلة مجردة بين أغنياء وفقراء .

ويوجد فرق كبير بين الوصفين .

وصف المشكلة بأنها مشكلة تطور اقتصادى يجعل

**التفكير يتجه الى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى
المعيشة وتقليل الفوارق بين الطبقات .**

ووصف المشكلة بأنها مشكلة متجردة ومحصورة في
صراع بين أغنياء وفقراء يجعل التفكير يتجه الى تسلیط
طبقه على طبقة ودفع الجميع الى صراع دموي يهلك
القليل الموجود من مفردات الدخل القومي ويسوق الجميع
إلى تقهقر مستوى المعيشة .

حل مشاكل التقدم الاقتصادي لا يكون بتسليط الآخر
حسن كى يخطف اللقمة من فم الآخر حسين ، وإنما يكون
بتوفير الخبز للأخوين الاثنين .

أما الفوارق الطبقية فقد بدأت منذ أن انتقل الإنسان
من العصر المشاعي البدائي الى بداية الحضارة بالشخص
وتقسيم العمل .

فمادام في المجتمع تخصص وتقسيم عمل ستبقى في
المجتمع فوارق بين أصحاب التخصصات المختلفة الذين
تنقسم الأعمال فيما بينهم بحكم تطور عمليات الانتاج .

والقول بغير ذلك مجرد خيال في خيال .
الحضارة والتقدم والنهضة والتطور .. كل ذلك
يتجه الى المزيد من التخصص .. والمزيد من تقسيم
العمل .

وما دامت الأعمال والتخصصات غير متساوية فان
عائد كل منها لا يمكن أن يتساوی مع عائد الآخر .

وبالتالي تظهر فوارق بين الناس بحسب كفاءاتهم
وتخصصاتهم ومثابراتهم وانتاجهم ، وايشار بعضهم
للعمل والمزيد من العمل وايثار الآخرون للراحة . وبالتالي
تظل في كل مجتمع طبقات كما هو الحال في الاتحاد
السوفيتي الآن الذي عجز عن الغاء الطبقة .

والمتابعون لحركة التاريخ يدركون أن الغاء الطبقة
ليس أكثر من شعار ثوري يشير الطبقات الفقيرة ويساعد
القيادات على الوصول الى السلطة ، وبعد ذلك يتحوال
إلى خيال شعري رومانسي تتسلى به القيادات في عطلة
نهاية الأسبوع على شواطئ البحيرات الهدئة .

وال المشكلة في اليمن ليست مشكلة وجود أغنياء وفقراء
ووجود شعراً يجسمون الفوارق الطبقةية .

وانما المشكلة في اليمن تتحضر في وجود تخلف وق
عدم وجود مخططات تستهدف معالجته .

مخططات تبدأ بتقريب المسافات بين الأغنياء
والفقراء . وتنتهي الى القضاء على الفقر في ذاته «
وتحويل المسافات بين الأغنياء والفقراء ، الى مسافات
بين أغنياء وأغنياء ، أى يجعل الاختلاف ينحصر في نسبة
الثروة .

بمعنى آخر ، ان مخططات التنمية الناجحة لا تخلق
مجتمعاً من طبقة واحدة ، وإنما تلقي الفقر ، وتحضر
الاختلاف بين الناس في حجم التنوع الذي يظفر به كل
منهم داخل اطار تكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي .

أى لا يتفق التقدم ، ولا تستقيم الحضارة مع مجتمع
من طبقة واحدة .

ما دام هناك تطور وازدهار فلابد أن يكون هناك المهندس والعامل ، وأن يكون دخل المهندس أكبر من دخل العامل ، ولابد أن تكون احتياجات المهندس أكثر من احتياجات العامل ، ولابد أن يكون المهندسون طبقة العمال طبقة .

ولو أردنا أن نسوى بين الجميع في كل شيء ، وجعلنا المهندسين يتتساون في كل شيء مع العمال ، اذن لاختار الجميع أن يكونوا عملاً ، كي يوفروا على أنفسهم مشقة الدراسة واستيعاب نظريات الهندسة .. ما دام العمل اليدوي يستوي مع العمل الذهني ، والجاهل يستوى مع العالم ، وما سمح الأحذية يستوى مع أستاذ الجامعة .

لو تصورنا امكانية تحقيق ذلك في مجتمع من المجتمعات لأتمكننا أن نتصور مقدماً مدى الدمار الذي سأله بهذا الاتجاه نتيجة لسحق قدرات أبنائه وهو ملوكهم وازالة حواجز الخلق والابداع في نفوسهم .

ومadam المراد ليس تدمير المجتمع وانما تقدمه اقتصادياً واجتماعياً فيينبغى اذن أن يتوجه البحث عن الحلول التي تستميل الناس الى الخلق والابداع وتعمل في نفس الوقت على تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم بما يقرب المسافات بين الطبقات .

وباختصار ، عندما يتوجه التفكير الى التطور الاقتصادي الخلاق في اطار العدل الاجتماعي الذي لا يلغي المنافسة المشروعة ، لا تصبح القضية عندئذ قضية بحث عن وقود « لانبعاث الصراع الطبقي » ، وانما قضية بحث عن وقود « لتحريك كل الطبقات » الى التقدم والرخاء والعدالة الاجتماعية .

القضية ليست كما وصفها الزميل قضية انسانية ، انها قضية اقتصادية انسانية ، أي يجب أن نحيط جوهرها الانساني باطار اقتصادي ، ولذلك أطلقوا على هذا الفرع من الاقتصاد اسم الاقتصاد الاجتماعي .

المسألة ليست كما وصفها الزميل مسألة فن رومنسي

أو معلقة شعرية أو لوحة زيتية تحكى أحاسيس إنسانية
وتعبر عن أماني عاطفية .

المسألة مسألة اقتصاد ، مسألة حساب ، علم تحريك
المجتمع من مستوى معيشة الى مستوى أفضل منه .

أما قول الزميل أن حركة ١٩٥٥ كان الهدف منها
اسقاط امام واقامة امام ، فقط لا غير . وأن خلاصة
الحركة كانت منصبة على تنصيب السيف عبد الله اماما
على اليمن في سلسلة الصراع بين الأئمة على كرسى الامامة
فله رأيه .

الزميل يقول انه كان صغيرا في تلك الأيام ، وأرجو
من الزميل أن يصدقنى لأننى كنت أكبر منه سنا في تلك
ال أيام وكانت أحد وزراء اليمن المفوضين في الخارج ،
وكانت على صلة وثيقة بتنظيم الأحرار .

وأشهد أنه كان الهدف اسقاط النظام الامامي كله
ولكن لم يكن من المتفق عليه أن تقوم الحركة في مارس

١٩٥٥ حيث لم يكن قد كملت العناصر الضرورية لنجاح
مثل ذلك التخطيط الجذري .

لم تكن لدى الجيش اليمني أسلحة كافية وحاسمة ،
ولم تكن لدى الجماهير ارادة تغيير جذري ونهائي .

فكان لابد من الانتظار ، وكان لابد أثناء الانتظاء من
العمل الجدى في مجالين : تسليح الجيش بالعتاد ، وتسليح
الشعب بالارادة ..

والارادة الشعبية لا تولد الا بعد الاقتناع الجماهيري
بأنه لم يعد ممكنا الوصول الى مستقبل أفضل عن طريق
السلطة القائمة ، وأنه للوصول الى هذا المستقبل الأفضل
لم يعد هناك خيار الا استطالة هذه السلطة .

والاقتناع الجماهيري بذلك يحتاج الى معرفة
بالمستقبل الأفضل لادراك ضرورة التخلص من الواقع
المظلم .

كل ذلك لم يكن متوفراً في اليمن في عام ١٩٥٥ مما جعل الأحرار يعدون للتغيير الجذرى على مهل ، باحثين عن مصادر اغذاق لتزويد الجيش بالعتاد الضروري ، وموقع انطلاق لتزويد الجماهير بالاقتناع اللازم .

وفجأة وقعت حوادث قرية الحوبان على التحو
المعروف وتصور الشهيد الثلائيا أن الجيش قد تورط في
هذه الأحداث وأنه مضطر إلى مواجهة الامام وأن
الفرصة بذلك قد سنت لاستخدام توتر الجيش في
اسقاط الامام أحمد وأنه لا مانع من استخدام أخيه
السيف عبد الله بصفة مرحلية كامام ضعيف مكان الامام
احمد (يا جناء) .

وحتى هذه «**المرحلةية**» لم تكن «**ممكنة النجاح**» وسط الظروف التي كانت سائدة في تلك الأيام بدليل فشلها ، وبالتالي ثان «**الجذرية**» لم تكن «**ممكنة المحاولة**» وسط ظروف لم تكن قد تهيأت لها بعد .

فشل حركة ١٩٥٥ كما توقع قائدها الثاني النقبي

محمد قائد سيف الذى أشعر زملاءه بحقيقة هذا الفشل
في اليوم الثالث للحركة لأنهم لم ينفذوا بقية المخطط
المرحلى الذى اضطروا إلى البدء في خطواته الأولى وترك
تعز والتجأ إلى عدن ليشتراك معنا في ثورة ٢٦ سبتمبر
١٩٦٢ التي لا يجادل أحد في كونها جذرية وفي أنها
أسقطت النظام الإمامي من جذوره .

وأما انتقاد الزميل اهتمامي بدور حركة الشهيد
الشيخ حسين الأحمر سنة ١٩٦٠ في مسار الثورة اليمنية ،
فالارد على ذلك أن الأخ الدكتور الشهاري نفسه قد ذكر
في كتابه أن حركة الأحرار في تلك السنة قد استهدفت
إقامة جمهورية بزعامة الشيخ الشهيد حسين الأحمر .
ذكر الأخ الشهاري ذلك في كتابه في صفحة ١٠٧ .

وفشلت الحركة وألقى الإمام القبض على الشيخ
حسين الأحمر وابنه الشهيد الشيخ حميد ، وكانت في تلك
الأثناء محدد الاقامة في السخنة مع الشيخ عبد الله الأحمر
وكنا منوعين من مغادرة دار الخيانة وعليها حراس
غلاظ .

عرضت على الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر أن
نهرب من الأسر لتنستألف الحركة ضد الامام من خارج
اليمن فرفض على أهل البقاء على والده وأخيه المكبلين
بالاغلال في سجن وشحة .

وتمكنت من الهرب واستأنفت الحركة ضد النظام
الامامي من الخارج على النحو المعروف للجميع وأرسل
الامام الشيخ عبد الله الى السجن وأعدم والده وأخاه .

وظل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في السجن
حتى قامت الثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وكان أول قرار
اتخذته الثورة هو اطلاق سراح الشيخ عبد الله ، ودعوته
إلى صنعاء ، وكان أول قرار اتخذه هو أن يتوجه مباشرةً
من السجن إلى المناطق الشمالية ليقود القوات الشعبية
دفاعاً عن الجمهورية .

في ذلك الوقت كان الجيش اليمني النظامي قد تفرق
وتشتت ، وتأهت بقالياه في شتى أنحاء المناطق الشمالية
والشرقية المتمردة .

وكانت حماية صنعاء تعتمد في الأساس على المتطوعين و كان من بينهم شباب من مدينة صنعاء لم تتجاوز أعمار بعضهم اثنى عشرة سنة ، ولم تكن طلائع القوات العربية قد وصلت بعد الى اليمن .

وكان مصير الثورة معلقا على تضامن القوات القبلية التي كان يقودها الشيخ عبد الله الأحمر وهو يطارد الفلول التي أظهرت ولاءها للبدر ، الأمر الذي خفف الضغط على صنعاء ، وخلق الاحساس لدى القبائل المحيطة بها بأن الجمهورية تلقى قبولا شعبيا لدى القبائل القوية الأخرى فساعد ذلك على خلق المزيد من القبول الشعبي العام بها .

في تلك الأثناء ، أى في الأسبوع الثاني للثورة ، وصل الرئيس أنور السادات ليوقع معنا اتفاقية الدفاع المشترك . وكانت نصيحته الأولى والوحيدة أن نصدر قرارا بتعيين الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وزيرا في الحكومة الجمهورية اعترافا بدوره البطولي الذي كان

يقوم به ، والذى كان يمثل في ذلك الوقت القوة الرئيسية
الضاربة التي كانت الجمهورية تعتمد عليها .

واعتذر الشيخ عبد الله عن الاشتراك في الحكومة
كى يتفرغ للقتال دفاعا عن الثورة والجمهورية .

هذا هو دور الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وهو
يستحق أن يذكر لأنه ارتبط بنجاح الثورة وبقاء
الجمهورية .

ولذلك لا أعتقد أن الزميل مصطفيا في وجهة نظره حين
يطلب عدم الربط بين الأشخاص وبين حركة التاريخ ، لأن
المتاریخ لا يتحرك وحده ، والشعوب لا تتحرك غفوا ،
وانما في حركات الشعوب التاريχية الجذرية يوجد دائمًا
وحتى أشخاص يجدون آمال الشعوب ويخطون طريقها
ويقودون حركتها .

لابد من أشخاص معينين ذوى قدرات معينة يظهرون
في مراحل تاريخية ليعبروا عن أمانى شعوبهم ويتطوعوا

للدفاع عنها ويصبحوا فيما بعد علامات مميزة لهذه
المراحل .

وأخيرا ، خلط الزميل بين التكنوقراطية
والسييرناطية . ثم استرسل في ترتيب أحكام ونتائج
غير صحيحة انطلاقا من فهم غير صحيح لاصطلاحات .

يقول الزميل انتى أرى أن القضية قضية صفة
مختارة ممتازة هي الكل في الكل استنادى الى استشهادى
بروجيه جاروديه .

والحقيقة انتى لم أذكر اصطلاح التكنوقراطيا ولم
أشر الى التكنوقراطيين مطلقا . ولو انتى فعلت ذلك لكان
الزميل محقا في انتقاده .

لأن التكنوقراطيين هم فئة من الفنيين الذين
يسيدرون على النظام الاقتصادي وبالتالي على النظام
السياسي بصورة أرسقوطقراطية استعلائية تعسفية
واحتكارية .

وهي صورة هرفوسة تماماً .

على العكس من ذلك لقد أشرت الى ملاحظة روجيه جاروديه التي تتلخص في أن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة أصبحت تتطلب أشكالاً جديدة في ميدان الادارة حتى أنها قلبت الأوضاع القديمة لأنها أصبحت تتطلب تعددًا في المراكز التي تتخذ المبادرات الاقتصادية والقرارات الادارية .

وذلك أمر يحتاج الى زيادة عدد الكوادر الفنية والادارية زيادة ضخمة ، وهذا ما وصفه جاروديه باحلال الطابع (السييرناتيقي) محل التنظيم العلمي ذى الطابع (الميكانيكي) في وسائل ونظم الادارة .

هذه الكلمات بالذات تقريباً التي وردت في المعاشرة . والطابع الميكانيكي في الادارة هو مركبة الادارة ، أى أن القرارات تصدر من فوق من مركز قيادي أو اداري ثم تتوزع بنفسها على المراكز والقيادات الأقل فالاقل حتى تصل الى جهات التنفيذ .

التطور الحديث في الانتاج لا يتنقق مع هذا الأسلوب القديم في الادارة بل يحتاج الى سرعة البت واتخاذ القرارات التنفيذية على مستويات أفقية وليس في شكل رأسى مركزى .

وهذا يتطلب عدداً متزايداً من الخبراء والفنين والمديرين الذين ينتشرون على جميع مراحل ومستويات الانتاج ليتخذوا المبادرات والقرارات الفورية التنفيذية الخامسة .

هذا ما أشرت اليه في المحاضرة وما قصده روبيه جاروديه ماصطلاح « المسيرناتيقيا » .

والسيرناتيقيا كلمة يونانية قديمة معناها « فن القيادة » وقد أحيى استخدامها في العصر الحديث وأعطتها معناها المعاصر عالم الرياضة الأمريكي « نورمبرت فينر » حين ألف كتاباً في سنة ١٩٤٨ بعنوان « المسيرناتيقيا » أو « المراقبة » بحث فيه في الأجهزة والأنظمة الديناميكية ذات الفعالية الذاتية والتنظيم الذاتي .

وكان لشوء وانتشار الحاسوبات الالكترونية دور كبير في نشوء هذا العلم الجديد . . علم المراقبة الذاتية ، أو التنظيم الذاتي . . أو الادارة الذاتية ، أو النظام الاداري الديناميكي أو المسيرناتطيقي .

وللأسف الشديد بدلا من أن يستفسر الزميل عن مدلول اصطلاح جديد على اذنه لعله يسمعه لأول مرة راح يخلط بينه وبين اصطلاح منافق له تماما .

وإذا بي أتكلم عن اقتصاد وهو يتكلم عن شعر .
والظاهر أنه جاء الى قاعة المحاضرات متأهبا للمهاجنة .
وان اندفاعه الى الكلام . . أى كلام . . دون أى اهتمام
بهدف الكلام ، جعله يبتعد ليس فقط عن موضوعية الكلام
وانما عن الهدف الذي حضر من أجله .

وحكاية فائض الانتاج في شطر اليمن الجنوبي الذي انتقدها الزميل فانهـا هي الآخرى لم تدخل في دائرة استيعابه ، رغم أتنى كررت شرحها في المحاضرة أكثر من مرة ، وتوقفت عندها أكثر من عشر دقائق لدرجة أن الأخ

عبد الله الأشول المشرف على هذا الاجتماع مسك يدى
أكثر من مرة تحت المائدة كى أختصر في تكرار شرح هذه
النقطة وأنتقل الى صلب المحاضرة حرصا على الوقت .

الظاهر أن الأخ عبد الله الأشول قد جنى على الزميل
عندما جعلنى أكتفى بشرح هذه النقطة نحو عشر مرات
فقط .

وعلى كل حال ان فرصة الشرح قد جاءت للزميل
مرة أخرى وأرجو هذه المرة أن يتتبه اليها أكثر .

لقد ذكرت في المحاضرة أن اعتصار فائض انتاج من
بلد شديد التخلف كسيطر اليمن الجنوبي أمر غير ممكن .

بلد شديد التخلف يعني بلد لا يستطيع اشباع
 حاجات مواطنه الضرورية ..

حيث يوجد بلد شديد التخلف توجد بالضرورة حاجات
ضرورية دون حد الاشباع .

أى أن انتاج هذا البلد شديد التخلف لا يكفى لأشباع حاجات مواطنه الضرورية ، وبالتالي لا يمكن أن يفيض في هذا البلد فائض انتاج .

ولذلك انتقدت الأخ سلطان أحمد عمر عندما ذكر في كتابه أنه يدعو إلى استخدام فائض الانتاج في شطر اليمن الجنوبي (الذي اعترف هو بأنه شديد التخلف) في مغامرات خارجية لتحرير أريتراء والمصومال والجزيرة العربية إلى آخره .

وقلت ان هذا الكلام ليس أكثر من اتلاف امكانيات البلاد القليلة الموجودة التي لا تكفى حاجات مواطنيها الضرورية . وقلت انه يجب أولا العمل على زيادة الانتاج حتى يمكن اشباع المواطنين أولا وقبل كل شيء .

ثم بعد ذلك نفكر في المغامرات الخارجية اذا كما لا نريد أن نرفع مستوى معيشة هؤلاء المواطنين .

بمعنى أن زيادة الانتاج التي تؤدى إلى اشباع حاجاتهم الضرورية ، تعتبر « مرحلة إنقاذ أساسية » .

وبعد اجتياز مرحلة الانقاذ الأساسية تبدأ مرحلة «تحسين مستوى المعيشة» باستخدام فائض الانتاج في مشاريع التنمية الاقتصادية .

وبما أن ظروف شطر اليمن الجنوبي لم تبدأ حتى مرحلة الانقاذ الأساسية ولا تزال تعانى من وجود حاجات ضرورية دون حد الاشباع كما هو مفهوم شدة التخلف الذى يعترف به الأخ سلطان أحمد عمر فى كتابه فلا مجال اذن للكلام عن فائض انتاج ولا عن المغامرات الخارجية التى تستهلk «قليل التليل» الذى لا يكتفى المواطنين اليمنيين المغلوبين على أمرهم .

الزميل يستطرد في نقهه ويقول انه توجد في البلاد موارد مهمة ولا توجد اراده استثمار .

انه بذلك يعترف من حيث لا يدرى بوجهة نظرى التي شرحتها في المحاضرة . لأنه عندما يذكر عدم وجود اراده استثمار في البلاد فإنه يسلم بأحد عناصر المشكلة الاقتصادية في اليمن كما عرضتها في المحاضرة .

لقد قلت في المحاضرة أن المشكلة الاقتصادية في اليمن «بشعريها» هي مشكلة ندرة ارادة .. ندرة ادارة .. ندرة خبرة .. ندرة مال .. وبهذا الترتيب بالذات وليس غيره ..

ثم ندرة داراك هذا الترتيب بالذات وليس غيره ..

وقد اتضح أن مشكلة الزميل باختصار هي ندرة أدراك هذا بالذات وليس غيره ..

طلب آخر : نشكر سيادة الدكتور على محاضرته العلمية القيمة التي أعطتنا مادة علمية غزيرة أغنتنا عن الاطلاع على مئات الكتب ، وهي بذلك تعتبر مرجعا علميا وتاريخيا وسياسيا واقتصاديا تستفيد منه ونفخر به في نفس الوقت ..

وعندى ملاحظة عن العوائق التي شرحها السيد الدكتور التي تشكل عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي في اليمن ..

لقد ذكر سيادته أنها أربعة عوامل وهي الارادة
والادارة والخبرة والمال ٠

وأحب أن أضيف عائقا هاما آخر وهو النظرة
الإقليمية في اليمن ٠ فاليمن ذات موارد محدودة ولو
توفرت العوامل الأربع التي ذكرها السيد الدكتور فان
التقدم الاقتصادي سيظل محدودا في اليمن اذا انحصر
التخطيط الاقتصادي فيها في اطاره الإقليمي ٠

ولذلك فانني أرى ضرورة النظر بصفة عربية
شمولية لأى تفكير اقتصادي في اليمن ، بمعنى ضرورة
الارتباط العضوى والوحيد مع الدول العربية حتى يمكن
أن يكون التخطيط الاقتصادي اليمنى ذا فعالية وآثار
أكثر وأشمل وأبعد أثرا ٠ وأحب أن أستوضح السيد
الدكتور عن رأيه في هذه الملاحظة ٠

والملاحظة الأخرى هي أن السيد الدكتور تحدث
كثيرا عن الماركسية وعرض علينا عرضا عاميا شيئا عن
تطور الفكر الماركسي ، لكنه لم يحدد لنا مستقبل

الماركسيّة في الوطن العربي . إننا نرفض الماركسيّة لكتنا
نرجو من السيد الدكتور أن يوضح لنا فرص تغلغل التيار
الماركسي في الوطن العربي رغم كونه مرفوضا على مستوى
الساحة العربيّة عموما .

الحاضر : بالنسبة إلى الملاحظة الأولى فاننى أؤيد
الزميل في وجهة نظره ، فحتى تكون مخططات التنمية
اليمينية عميقـة الجذور ، واسعة الظلـال ، غـيرة الثـمار
يـنبـغـى أن تـرـسـمـ علىـ أـسـاسـ اـنـتـمـائـهاـ لـلـوـطـنـ العـرـبـىـ حيثـ
الـموـاردـ الـمـتـكـالـمـةـ وـالـسـوقـ الـوـاسـعـ .

ولكن للأسف الشديد لم نسمع عن تفكير جدي في
الوطن العربي عن التكامل الاقتصادي ، عن الوحدة
الاقتصادية التي تقود إلى الوحدة السياسيّة ، نسمع فقط
عن شعارات وحدوية ، ونسمع أيضاً عن اثارات وصراعات
حماسية ذات نتيجة واحدة هي الحيلولة دون تحقيق
الوحدة سواء كانت اقتصاديّة أو سياسيّة .

لدينا في اليمن امكانيات اقتصادية كبيرة جداً متمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية ، لكننا نعاني من نقص في الموارد المالية التي توجد في أقاليم عربية أخرى ، كما نعاني من نقص في الخبرة التي توجد في غير هذه من الأقاليم العربية .

وعندما نستكمل هذه التواقص ونبداً في عمليات الاستثمار الواسعة سنصطدم بالسوق اليمنية الضيق ، وإذا ضبطنا استثمارانا على حجم سوقنا فاننا عندئذ نضطر إلى الالتفات عن استخدام سرعة التطور اليمنية العربية الممكنة في عصر « تتفز » فيه المجتمعات في اتجاه التطور ولا تكتفى « بالسعى البطيء » فضلاً عن رفضها « الوقوف في نفس المكان » كما نفعل نحن حالياً في اليمن بسيطرتها .

واذكر في هذه المناسبة مقالاً قرأته أمس في صحيفة الأخبار القاهرة يوضح لنا جانباً من الحرمان الذي تعانيه الشعوب العربية نتيجة عدم الاهتمام بمبدأ التكامل الاقتصادي العربي .

المقال بعنوان (كلنا في المهم لحم) بقلم الأستاذ
غرين الدين شكري وقد شرح فيه وجهات نظر الدكتور
جوزيف شامي الخبير اللبناني في شؤون الانتاج الزراعي
والحيواني .

قال الدكتور جوزيف ان المواطن العربي لا يستهلك
ربع ما يستهلكه المواطن العادى في الدول المتقدمة من
(البروتين) . وأشار الى أن البروتين مهم جداً لصحة
الانسان وقد أثبت ذلك المؤتمر الدولى الذى انعقد في
بيروت واشتراك فيه أعظم الاخصائيين العالميين في التغذية
وأكدوا أنه اذا لم يحصل الطفل في السنتين الأوليين على
ما يكفيه من البروتين فان خلايا عقله تكون ناقصة
التكوين .

ثم علق الدكتور جوزيف شامي على ذلك ساخراً ان
نقص البروتين في عقولنا هو السبب في المفارقات المضحكة
المبكية التي نراها اليوم في كل مجال عربي .

في بينما توجد بلايين الدولارات العربية في البنوك

يتخصص في انتاج أكثر المحاصيل أو الثروات الحيوانية
ـ ملائمة لظروفه ..

بهذه المناسبة يوجد في شطر اليمن الشمالي مليون
ونصف بقرة فقط كما جاء في احصائية الحكومة المنشورة
في كتاب (اليمن .. الثورة .. عشر سنوات مجيدة في
عمر الثورة) صفحة ١٩١ بينما عدد سكان اليمن ثماني
ملايين نسمة كما جاء في نفس هذا الكتاب صفحة ١٥ ..

أى أكثر من عدد سكان العراق التي لديها أكثر من
عشرة ملايين بقرة وبسبعة ملايين رأس غنم ومع ذلك
يستورد العراق اللحم حتى لا يقل متوسط استهلاك الفرد
العربي عن ١٨ جرام ..

ومعنى ذلك أن الفرد اليمني يكاد لا يذوق اللحم الا
ـ نادرًا ..

الدكتور جوزيف شامي باعتباره خبيرا في التغذية
ـ فقط يتصور أن التكامل الاقتصادي العربي « مسهل

التنفيذ» بقدر ما هو «سهل الفهم» . وانه بمجرد دعوة الدول العربية المنتجة للبترونول الى القيام بدور التمويل ، فانها ستهرع الى القيام بدور التمويل شاكرة هذه الدعوة .

الدكتور جوزيف لم يلتفت الى العوائق السياسية التي دفعت باليين الدولارات العربية الى الهجرة والاستثمار او النوم المريح خارج الوطن العربي .

هذه العوائق السياسية تتمثل في الشعارات المخيفة التي تطارد الأموال العربية والتشريعات المنعمة التي تمتنم من استثمار الأموال العربية في البلاد العربية المتعطشة الى التمويل .

ولذلك أوقف الزميل على ضرورة افتتاح اليمن على الدول العربية ومراعاة الوحدة العربية الاقتصادية في تحفيظها الاقتصادي .

وذلك أمر لا تستطيع اليمن فنياً أن تتجه اليه منفردة

وانما يمكنها أن تسعى إليه ثنائياً أو ثالثياً أو في إطار
عربي أكبر كلما كان ذلك ممكناً .

وقد رحب الميثاق العربي بالوحدة الثانية كلما
تهيأت أسبابها على اعتبار أن أي ارتباط أو اندماج وحدوي
خانه يعتبر بمثابة تقدم نحو الوحدة العربية الشاملة .

بالنسبة إلى الملاحظة الثانية وهي عن مستقبل
الماركسية في الوطن العربي فانتى لا أرى للماركسية
مستقبلًا في الوطن العربي .

وذكرت في اجابة سابقة أنها فقدت حتى مستقبلاً
في فرنسا ، وأضيف الآن أنها ليس لها مستقبل في الاتحاد
السوفييتي نفسه .

والذى سيعيش منكم ربع قرن آخر سيشهد صدق
هذا الرأى .

فطالما الانتاج يزيد في الاتحاد السوفييتي بمعدل
يزيد على معدل زيادة السكان فان الرخاء يزيد والدخل

يفيض وتراكم المدخرات الشخصية فتتشاءم اتجاهات نحو الملكية الفردية الخاصة .

المشكلة كلها كانت مشكلة نقص انتاج ، وسوء توزيع دخل هذا الانتاج الناقص ، وما ترتب عن ذلك من صراع طبقي زادت من اشتعال نيرانه الهزيمة العسكرية للسلطة والدعائية المنظمة للحزب .

الآن ترايد الانتاج وبدأ يفيض في الاتحاد السوفياتي واتجهت النية هناك إلى التجاوب مع غرائز الأفراد الطبيعية فاستدعوا الخبراء الأمريكيين لبناء فنادق عطلة نهاية الأسبوع وتوسعوا في انتاج سلع الاستهلاك والترفية ، ورحبوا برؤوس الأموال الأمريكية لاستثمار سيريا لتحقيق المزيد من الرخاء والرفاهية .

فالمؤشر السوفييتي حالياً يتوجه اتجاهها غير ماركسي ، وإذا كانت الصين تدين هذا الاتجاه بالتزجّز أى بالتحول من الماركسية الليينية إلى البورجوازية الغربية فإن الصين نفسها ستتجه إلى نفس الاتجاه عندما يتزايد انتاجها ويتجاوز معدل الزيادة في سكانها .

فالصين حاليا لا تزال في المرحلة المتالينية من التجربة السوفيتية ، وأمامها أن تصل أولا إلى مرحلة خورشيف ثم إلى مرحلة بريجينيف ، والى أن تصل إلى هاتين المرحلتين من الناحية الاقتصادية فانها ستواصل ادانة الرخاء السوفيتي .

معنى ذلك أن الماركسية مجرد مرحلة اجتياز دموي عنيف للتخلص ، وعندما يتم هذا الاجتياز تسقط هذه المرحلة تلقائيا ، ولذلك ليس صحيحا أن الماركسية هي آخر مطاف الفكر أو نهاية مراحل التطور .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على هذه المحاضرة وفي الحقيقة كان طرح الموضوع طرحا علميا وموضوعيا وكذلك الردود على بعض الزملاء ، لكن الردود على الزملاء الآخرين تضمن نوعا من الاستفزاز وكأنهم ليسوا طلبة جامعيين .

وأريد أن أبدى بعض الملاحظات .
أولا طرح السيد الدكتور للحركة الوطنية في اليمن

كان بدون وجهة نظر علمية ، فحركة الأحرار سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٥٥ أو حركة ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ فشلت كلها ولم يوضح السيد الدكتور أسباب فشلها جميعها ، ولو كان وضحتها بطريقة علمية لقال أن سبب فشل هذه الحركات كلها هو أن الطبقة المتصارعة على السلطة هي طبقة النبلاء ولذلك فشلت .

ثانياً السيد المحاضر أشار إلى الجبهة الوطنية الديمقراطية وأثار شكا حولها ودعا القوى الوطنية إلى التشكك في العمل ضمن إطارها وأعتقد أن طموحاتنا العريضة تتجه إلى أن تكون هناك جبهة وطنية ديمقراطية لجميع القوى الوطنية على مستوى الساعة اليمنية لكي تسير بطريقة أفضل .

لكن طرح السيد الدكتور للجبهة الوطنية الديمقراطية على النحو الذي يثير الشك فيها هو طرح غير وطني .

ثالثاً : السيد المحاضر أثار قضية افتتاح اليمن على

كل الدول كى تند إليها رؤوس الأموال من الشرق ومن الغرب . وبما أن السيد الدكتور هو خبير في الاقتصاد فإنه يدرك تمام الادراك أننا لو فتحنا بلادنا للشركات الغربية فمعنى ذلك أننا فتحنا بلادنا للسوق الاحتكارية .

ولذلك أرى أن يقتصر تعاملنا على الدول الشرقية الاشتراكية وحدها دون غيرها .

رابعا : طرح السيد المحاضر موضوع الوحدة اليمنية وكأنها يمكن أن تتم بصورة أوتوماتيكية بدون تحديد للمجتمع اليمني فإنه طرح بدون أي تحليل موضوعي فنحن نعتبر أن الوحدة يجب أن تتم بين **الكادحين اليمنيين** وحدهم وليس غيرهم .

خامسا : مسألة المقارنة التي وضعها السيد المحاضر وقال انه كان هناك صراع داخل الجبهة القومية قبل ٢٢ يونيو ١٩٦٩ وكان هناك صراع على السلطة ولم يلتفت إلى أنه كان هناك صراع طبقي بالفعل ولم يشر إلى الأنماط التي كانت تطرح قبل ٢٢ يونيو كما أنه تجاهل

الإنجازات التي تمت بعد ٢٢ يونيو ١٩٦٩ وراح يغرينا
بأن السعودية تساهم اقتصادياً في الشمال .

الحاضر : بالنسبة إلى ردودى على بعض الزملاء
وما قال الزميل عنها أنها تضمنت نوعاً من الاستفزاز ،
فاننى لا أواققه على وصفه هذا .

حقيقة أن بعض الردود كان محدداً وقطعاً ، لكنه
لم يكن بقصد « الاستفزاز » وإنما بقصد « الارتياظ » .

ذلك لأنني أستنكر بشدة أن يستمع أحد الطلبة
الجامعيين إلى محاضرة ثم يقف لينتقد بحماس أموراً لم
تضمنها مطلقاً .

كما أستنكر بشدة أيضاً أن يأتي المستمع بأسئلة
جاهزة ومكتوبة من قبل بقصد هاجمة المحاضر وعندما
يجد أن المحاضرة قد خلت تماماً من موضوع هذه الأسئلة
فإنه لا يكلف نفسه باعداد أسئلة جديدة تتفق مع موضوع

الحاضرة أو تعديل الأسئلة القديمة كى تتفق مع ما يسمعه فعلا ، وإنما يلقيها على علاتها وكأنه كان أثناء الحاضرة في نوم أعمق من نوم أهل الكهف ٠

أعتقد أننا لو قلنا لهذا الطالب أنه كان نائما فاننا تكون « متلطفين » به كثيرا ، وإذا جاريناه في الحديث وأجبنا على أسئلته الخارجة عن الموضوع تكون « متلطفين » به أكثر وأكثر ٠

مثلا انت تقول ان ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ فشلت لأنها قام بها نبلاء والمفروض أنك تعرف من الذين قاموا بهذه الثورة فأعتقد أننا لا نبخشك حركك اذا قلنا لك انهك أنت شخصيا كنت نائما منذ ١٩٦٢ ٠

وأما رأى الزميل في أن الوحدة اليمنية ينبغي أن تتحقق في الكادحين وحدهم أى طبقة البروليتاريا أو الشغيلة فقد سبق أن شرحت الفرق بين حصر الوحدة على فئة الشغيلة وبين شمول الوحدة لكل اليمنيين ، وكان ذلك

في محاضرتى الأولى عند معالجتى لخطاب الأخ الرئيس
سالم ربيع على في طرابلس .

ولا أدرى هل الزميل وهو طالب جامعى قد عزل
نفسه عن الوحدة باعتبار أنه ليس من الشفيلة ؟ أم أنه
يعتبر نفسه شفيلاً في الجامعة ؟

وهل يرضى الزميل بدخول كل الزملاء الحاضرين في
الوحدة اليمنية ؟ أم يختار بعضهم ويفرض حظراً على
الآخرين ؟ وهل الوحدة في نظره مرادفة «العضوية حزب» ؟
أو يوافق معنا على اعتبارها « عضوية وطن » ؟

أما قولى ان الجبهة الوطنية الديموقراطية قد نصب
شركاً للقوى الوطنية فلقد شرحت في المحاضرة أن اللقاء
الوطني مطلوب وضروري ، لكننى أسفت أن الأخ الدكتور
الشهارى دعا في صفحة ٣٢١ من كتابه الى تكوين جبهة
وطنية ديموقراطية على أن تتحول الى حزب ثورى

اشتراكي ديموقراطي يعد فرز القيادات الفير صالحة أو
المستهلكة .

وذكرت أن (الرفيق) عبد الفتاح اسماعيل أشار في تقريره السياسي الذى قدمه الى المؤتمر الخامس للتنظيم السياسى للجبهة في ٢ مارس سنة ١٩٧٢ وقال في صفحة ٦٧ من ذلك التقرير أن الجبهة القومية أجرت حوارا مع حزب البعث الاشتراكي وحزب الشيوعى .

وأضفت أن (الرفيق) عبد الفتاح اسماعيل طالب في صفحة ٧٠ أن يرفع عضو التنظيم مستوىه الأيديولوجي ويدرس نظرية الاشتراكية العلمية أي « الماركسية » .

واستخلصت من كل ذلك أن كل القوى التي تقبل العمل ضمن اطار الجبهة الوطنية الديموقراطية يجب أن تهbieء نفسها للأمرتين :

أولا : أن تكون مستعدة لاعتناق الماركسية .

ثانيا : أن تكون مستعدة للطرد من الجبهة في أي

وقت تحت شعار فرز القيادات الغير صالحة أو
المستهلكة .

هذه الخلاصة لم أتوصل اليها من قراءة رواية بوليسية وإنما من كتب وتقارير دعاة الجبهة الوطنية الديموقراطية وأمين عام الجبهة القومية الحاكمة الآن في شطر اليمن الجنوبي .

والعلمية التي يبكي عليها الزميل تقتضى أمانة الاستخلاص ، وأمانة الاشارة الى المراجع ، وأمانة العرض على المستمع والقارئ .

وبعد ذلك يأتي دور المستمع والقارئ ، يقتنع أو لا يقتنع .

أما قول الزميل اننا يجب أن ننفتح فقط على الكتلة الشرقية اقتصاديا فمعنى ذلك اننا نفرض بآفسينا حصارا اقتصاديا على أنفسنا ، وقد ذكرت في المحاضرة أن الذي يدعو الى ذلك ينسى أن النكبات الاقتصادية والسياسية

تحل بكل دولة تربط اقتصادها بدولة واحدة دون غيرها ،
أو بكلة واحدة دون سواها .

وقلت ان ارتباط الدولة الاقتصادي وحيد الاتجاه
يجعل سلامتها الاقتصادية مرهونة بولائها السياسي
للدولة صاحبة السلطة الاقتصادية عليها ، وبالتالي فان
الدولة المربوطة اقتصاديا تفقد استقلالها الوطني
سياسيا .

وقلت : نسمى ذلك استعمارا قديما أو جديدا ..
لا يهم .. نسميه استعمارا غربيا أو شرقيا .. لا يهم ..
نسميه ذليلة أو تقدمية .. لا يهم .. نسميه تحريفية أو
أرثوذوكسية لا يهم ..

وانما الذى يهم ، ان الدولة التي تفقد استقلالها
الاقتصادي تفقد معه استقلالها السياسي تحت أي شعار ،
ورغم أنف أية عقائدية .. أو ثورية ..

هذا الكلام سيطبع وسينشر ، والمساحة اليمنية هي

التي ستقرر أي الرأين أكثر صواباً . رأى الزميل الذي يريد حصر علاقتنا مع الكتلة الشرقية ، أو رأينا الذي يرفض الذوبان داخل أية كتلة منفردة .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على محاضرته العلمية الرائعة وعلى سعة صدره وتناوله تحليل القضايا بأسلوب علمي موضوعي واسعها في الإجابات بما يحقق الغاية من الحوار بالشرح والإيضاح والاقناع في نفس الوقت .

وبالإشارة إلى عرض السيد الدكتور لمسار الأحزاب السياسية على الساحة اليمنية فإنها امتداد كما قال سيادته لاستراتيجيتها المركبة على مستوى الساحة العربية كل .

فحزب البعث انطلق من الأساس انطلاقاً طائفياً منذ نشأته وعكس هذه الطائفية على كل فروعه في الأقاليم العربية الأخرى بالرغم من رفعه شعار الوحدة العربية . فهو في الوقت الذي يرفع فيه شعار الوحدة يمارس

فعليا التجزئة والانفصالية داخل الاقليم الذى توجد له فيه ممارسة سيامية ثم يمارس حتى الشلالية داخل الممارسة الانفصالية نفسها وبالتالي فانه يعجز عن تجسيد شعار الوحدة مهما كتبه بالخطوط العريضة وسط التوارع وعلى نواصى الجدران .

وأما حركة القوميين العرب فقبل أن نبحث ماذا يمكن أن تقدمه لليمن ينبغي أولا أن نبحث أين نشأت وكيف نشأت ؟

لقد نشأت هذه الحركة في حضن الجامعة الأمريكية في بيروت كما قال السيد الدكتور ، وتصورى أن الجامعة الأمريكية لا تفكر بل ولا تستطيع أن تعمل على انشاء تنظيم يسعى الى خدمة الأمة العربية .

ان مثل هذا التنظيم الذى ينشأ في حضن الجامعة الأمريكية ويرفض من لبnya لا يمكن أن يكون ثوريا مهما رفع شعار الثورية ، وانه يجب التسليم بأن مثل هذه الشعارات التى يرفعها تنظيم يولد ويتربي على هذا النحو

شعارات مضاللة تسعى الى تشتيت جهود الأمة العربية وامتصاص طاقاتها الثورية الكاملة التي فجرتها الثورة العربية وعبرت عنها بخلاص وصدق وأصالة حقيقة .

وعندى ملاحظة أرجو أن أسأل عنها سيادة الدكتور فقد حلّ تيارات تنظيمية ثلاثة تمارس نشاطها في الساحة اليمنية كما حلّ شعاراتها وهى تنظيم الشبيبة الشيوعى وتنظيم الجبهة القومية الذى اعتنق الماركسية أخيراً وتنظيم حزب البعث اليمنى الذى اعتنق أيضاً الماركسية أخيراً ، واننا نوافق السيد الدكتور على تحليله العلمي فيما يتعلق بهذه التنظيمات .

لكتنا نتساءل لماذا أغفل السيد الدكتور الاشارة الى التيار الناصري ؟ بينما يمتع هذا التيار بثقل جماهيرى واسع على مستوى الساحة اليمنية في شطري اليمن ، وانه هو الذى يمثل فعلاً أمانى وأهداف الجماهير اليمنية وتطبعاتها والذى يمتاز باستخلاص مقاومته وآماله ولمساره هُن الشاعر اليمنية والطاقات اليمنية في الاطار

**العربي الوحدوى الصادق والمتجرد من المزایدات الحزبية
أو المتاجرة بامکanیات البلد المحدودة على حساب نهضتها
العصرية المكثة .**

فأرجو الإيضاح من السيد الدكتور هل أغفل الاشارة
إلى التيار الناصري لأنّه لم ينزل في سوق المزايدة
السياسية في اليمن أو ما هو سبب اغفال ذكر هذا التيار
في الحاضرة ؟

أما بالنسبة إلى التخلف في اليمن ، والتخلف في
المنطقة العربية كل فهناك طريقان لمعالجه. هذا التخلف
كما قال عبد الناصر العظيم : الطريق الرأسمالي الاحتكاري
أو الطريق الاشتراكي .

الطريق الرأسمالي الاحتكاري لم يتحقق ولم يتكون
إلا عندما استعمّرت الدول الكبرى الدول الصغرى
واستغلت خيراتها ونهبت ثرواتها واستخدمت كل ذلك في
تطوير نفسها فتطورت عن طريق التراكم الرأسمالي
الاستعماري .

هذا الطريق غير متاح الآن لا لليمن ولا لـلمنطقة العربية في الثلث الأخير من القرن العشرين ، لا توجد مجالات متاحة للمغرب كي يستعمروا مناطق أخرى . وأمامهم فقط أن يستثمروا امكانياتهم هم وحدهم ، وثرواتهم هم دون غيرهم .

وذلك لا يتم بالصورة الاقتصادية المتطورة إلا بالطريق الاشتراكي الذي يحقق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع ويケفل استثمار كافة طاقات وموارد المنطقة المادية والبشرية بالأسلوب العلمي الحديث وفي إطار العدالة الاجتماعية التي حدد مفهومها الاسلام وانطلاقاً من واقعنا نحن كما قال عبد الناصر العظيم (يجب ألا ننهمك في البحث عن النظريات استخلاصاً للواقع ، وإنما يجب أن ننهمك في بحث الواقع استخلاصاً للنظريات) .

وهذا مضمون الفلسفة اليمنية التي دعا إليها السيد الدكتور في محاضرته الأولى كما أنه الأساس النظري والعلمي الذي ينطلق منه في مناقشه للشعارات والنظريات الدخيلة على المنطقة العربية المستوردة من

مجتمعات قديمة تختلف ظروفها كل الاختلاف عن واقعنا
العربي المعاصر .

بل لقد أكد لينين نفسه هذا المعنى وقال ان النظريات
جرداء تاحلة وان الشجرة هي التي ستظل خضراء الى
الأبد ، وكان يقصد بالشجرة الحياة الواسعة .

لذلك فان رفض عبد الناصر للماركسيه لم يكن رفضا
لها في ذاتها وانما بسبب اختلاف الظروف ، واختلاف
العصر ، وتطور الفكر .

الماركسيه جاءت في ظروف معينة ، وفي زمن معين ،
وفي واقع معين . وبالتالي فان استنتاج كارل ماركس
للماركسيه من هذا الواقع المعين وان كان استنتاجا علميا
الا أنه وقع في خطأ علمي عندما أراد أن يعمم هذا
الاستنتاج ويجعله نظرية قابلة للتطبيق على كل المجتمعات
وفي كل زمان ومكان .. يغير تفريق بين ظروف هذه
المجتمعات وبغير انتباه لتطور الحضارة في كل مراافق
الحياة من فكرية ومادية .

فاستنتاج نظرية معينة من واقع المجتمع الألماني في
متصف القرن التاسع عشر يمكن أن يصلح لمعالجة ظروف
هذا المجتمع بالذات في ذلك الوقت بالذات .

وأما تجاوز هذا المجتمع بالذات وذلك الوقت بعينه
فإنه خروج عن العلمية بصورة واضحة تماماً .

كذلك أخذ عبد الناصر على الماركسية رفضها للقومية
ونظرتها للإحساس القومي بأنه احساس بورجوازي وهذا
خطأ فاحش لأن لكل قومية خصائص ومقومات ومصالح
تدفع إلى الإحساس بالارتباط الروحي والمصيرى بين
أبناء القومية الواحدة بصرف النظر عن تفاصيل الفوارق
في الدخول بينهم .

ولا تزال المشاعر القومية سائدة حتى الآن بين
شعوب الاتحاد السوفياتي نفسه الذي اعتنق الماركسية
منذ نصف قرن . تلك النظرية التي ترفض الإحساس
القومي .

فتختيت الماركسية للقومية العربيةقصد منه منع قيام

وحدة عربية شاملة من الخليج الى المحيط ومنع ظهور دولة واحدة في هذه المنطقة العربية تضم أكثر من مائة مليون عربي وتتمتع بموقع استراتيجي في غاية الأهمية الدولية كما تتحكم في القدر الأكبر موارد الطاقة البترولية ومخزونها في العالم .

الماركسيّة لا تزيد قيام هذه الدولة العربيّة الكبيرة ، والرأسمالية أيضًا لا تزيد قيام هذه الدولة العربيّة الكبيرة ، لأنّ بقاء العالم العربيّ مجزءاً ومبعثراً في دول ودوليات يجعل من السهل على الماركسيّة والرأسمالية التهام هذه الأجزاء تحت شعار أو شعار آخر .

والذى يدفع الثمن هم العرب ، هم نحن أنفسنا » ولذلك استنمات عبد الناصر العظيم من أجل تحقيق الوحدة العربيّة ودخل في صراع فكري على مع خورشيف حول القومية العربيّة التي تعمل الماركسيّة على تفتيتها والгинولة دون التئام شملها .

كذلك رفض عبد الناصر الماركسيّة لأنّها ترفض الدين

وتتنكر للقيم الروحية وتسعى الى قيام علاقات مادية
مجردة بين الناس بلا ضوابط روحية .

ونحن نعتبر أن الدين فضلا عن كونه قيمة روحية
فأنه ضرورة أخلاقية ، ضرورة نفسية تسد الثغرات التي
لا تصل إليها القوانين الوضعية .

والماركسية ت يريد أن تهدم كل قيم المجتمع ، كل
تقاليده حتى الإيجابية والنافعـة منها ، كل الزواجر
النفسية التي تستكمل نقص القوانين لتكون هي القانون
الوحيد ، وتكون هي بداية الحضارة ونهايتها معا وفي
وقت واحد .

ماركـس لم يقرأ الاسلام .. لم يقرأ الآية القرآنية
الـكريـمة « والذين يكتـزـون الـذـهـبـ والـفـضـةـ ولا يـنـفـقـونـهاـ فيـ
سـبـيلـ اللهـ فـبـشـرـهـمـ بـعـذـابـ أـلـيمـ ،ـ يـوـمـ يـحـمـيـ عـلـيـهـاـ فـنـارـ
جـهـنـمـ فـتـكـوـيـ بـهـاـ جـبـاهـمـ وـجـنـوـبـهـمـ وـظـهـورـهـمـ هـذـاـ
ماـ كـنـتـمـ لـأـنـفـسـكـمـ فـذـوقـواـ ماـ كـنـتـمـ تـكـزـنـونـ .) . صـدقـ
اللهـ العـظـيمـ .

ولذلك فان كارل ماركس عندما قال ان الدين أفيون الشعوب لم ينطلق من دراسته للإسلام ، أو من دراسته للأديان كل ، وإنما تأثر بممارسة الكنيسة في أوربا تلك الممارسة الظالمة والمظلمة التي حدثت في فترة معينة .

كما سبق أن أوضح ذلك سيادة الدكتور في مقال بعنوان «(الدين والتقديمة)» في مجلة أخبار اليوم القاهرة .

وبالتالي فان حكم ماركس المطلق على الدين حكم خاطئ .

وأما بالنسبة الى حل الصراع الطبقي وقول ماركس بأنه لا يحل الا بالقوة الدموية والعنف الديكتاتوري فقد قال عبد الناصر اتنا نصفى الامميات ولا نصفى الأفراد . أي اتنا نصفى الفوارق الطبقية ولا نصفى أفراد الطبقات أنفسهم . ولذلك كان أسلوب عبد الناصر في الصراع الطبقي هو أسلوب الحل السلمي ورفض العنف الماركسي في حل هذا الصراع بالقوة .

وهو بالتالى قد التزم بالاطار الاسلامى فى تحقيق
العدالة الاجتماعية .

بالاضافة الى ذلك فان الماركسية تنظر الى الانسان
نظرة مادية مجردة كجزء من آلة مسخرة ليس لها اراده
وتدور بالضغط الميكانيكي من قبل القيادة .

وعلى خلاف ذلك كانت النظرة العربية الى الانسان
فقد اعتبرته سيدا للذلة وليس جزءا منها .

وأخيرا فانتنا حين نرفض الماركسية فانتنا لا نرفضها
كما رفضها الرئيس الفرنسي بومبيدو والشعب الفرنسي .

نحن نرفضها لأسباب مختلفة تماما عن الأسباب التي
جعلت بومبيدو والشعب الفرنسي يرفضون الماركسية .

بومبيدو يرفض الماركسية لأنه على قمة أحد الأجهزة
الرأسمالية .

فهو يرفض الماركسية دفاعا عن الرأسمالية . أما

نحن فاننا نرفض الماركسية لأننا نؤمن بالاشتراكية العربية ، ونؤمن بالقومية العربية ، ونؤمن بالدين والقيم الروحية ، ونؤمن بانسانية الانسان ٠

بينما الماركسية ترفض كل ذلك ، ترفض الاشتراكية العربية أو الطريق العربي الى الاشتراكية ، وترفض القومية العربية ، وترفض الدين والقيم الروحية ، وتجرد الانسان من انسانيته وتحده في اطاره المادي المجرد ٠

فأرجو من السيد الدكتور أن يوضح أكثر معنى استشهاده برفض الرئيس بومبيدو والشعب الفرنسي للماركسيّة حتى لا يترك أى مجال للاستنتاجات الخطأة التي لا يقصدها سيادته والتي يمكن أن يستغلها دعاة الماركسية للتسيير بالفكر العربي الثوري ٠

وقبل أن أترك الميكروفون أحب أن أبدى رأيني فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي مع الدول المختلفة ٠

فانني في الوقت الذي أرفض فيه الارتباط بدولة

واحدة بعينها أو بكتلة واحدة بذاتها فانني أدعو الى التعامل الدولي مع الدول بحسب مواقفها من القضية العربية وبحسب تجاوبيها مع الأئمـة العربية ، فلا يمكن أن نتساوى الدولة التي تقف معنا سياسياً واقتصادياً مع الدولة التي تقف ضدنا سياسياً واقتصادياً .

وذلك مع الحرص التام على عدم الوقوع في مناطق النفوذ سواء كانت اقتصادية أو سياسية ، وهذا ما عبر عنه عبد الناصر بالبعد الثالث للثورة في مجال العلاقات الدولية أي اقامة العلاقات الدولية من خلال الاحترام المتبادل والتنسيق المتبادل بين الدول بغير التغريط في الاستقلال السياسي .

المحاضر : قال الزميل ان الأحزاب السياسية التي تمارس نشاطها في الساحة اليمنية تنقسم على نفسها وتمارس الشلالية والانفصالية كصدى لممارساتها المركبة وانني أوافقه على ذلك كل الموافقة .

ولقد ذكرت في المحاضرة أن حركة القوميين العرب

التي هي الأم الشرعية للجبهة القومية الحاكمة الآن في شطر اليمن الجنوبي نشأت في البداية في حضن الجامعة الأمريكية في بيروت ومولها المليونير اللبناني أميل البستاني ثم ركبت الموجة الناصرية حتى اشتد سعادها في اليمن بمساعدة عبد الناصر نفسه ثم انقلبت عليه مستخدمة امكانياته نفسها ضد تياره بالذات .

ثم تفرعت الحركة إلى أجنحة وشلل ولا تزال تتفرع إلى أجنحة وشلل ، وانزلق تيارها السائد في أحضان الماركسية امعانا منه في اظهار التمايز بينه وبين الناصرية ، أى حتى يكون هناك فرق فكري بينه وبين الناصرية يبرر وقوفه بعيدا عنها كما يبرر ضربه لها .

لكنك اذا جلست الى أحد معتقدى الماركسية من أتباع هذا التيار السائد والحاكم في شطر اليمن الجنوبي فانك لا تستطيع أن تفهم منه عقليا ومنطقيا لماذا اعتنق الماركسية ؟ لأنه هو شخصيا لم يدرس الماركسية ، ولم يتبع الماركسية ، ولا يعرف هل هي حقيقة العلاج الملائم لظروف التخلف في اليمن أو لا ؟

وانما الذى يعرفه فقط هو بعض الجمل والشعارات
المحفوظة عن طريق التكرار كما تنبأ بذلك الميثاق العربى
عند سنة ١٩٦٢ ٠

والذى يعرفه أيضاً أن ترديد هذه الجمل وتلك
الشعارات يكفى لاستمرار الاحتفاظ بالسلطة السياسية ،
ولا يهم بعد ذلك الهدف الوطنى والقومى من ممارسة
هذه السلطة السياسية ، وسواء كانت هذه الممارسة في
اتجاه المصلحة الوطنية والقومية أو في الاتجاه المضاد
الواضح والصريح لهذه المصلحة الوطنية والقومية ٠

إلى جانب ذلك لا يرجع انقسام حركة القوميين
العرب في الجنوب لأسباب ذاتية فقط ، ذلك لأنّه يوجد
عنصر دولي مؤثر في هذا الانقسام ٠

بريطانيا اختارت الجبهة القومية دون جبهة التحرير
وسلمتها السلطة في الجنوب ورحلت عسكرياً عنه وكانت
تعلم مقدماً أنه كان يوجد في الجبهة القومية جناح ماركسي

يستعد للانقلاب على بقية عناصر الجبهة القومية ويستولى
على السلطة السياسية .

أى أن بريطانيا من قبل أن ترحل من شطر اليمن الجنوبي كانت تعلم ان الجناح الماركسي من الجبهة القومية سيستولى على السلطة في هذا الشطر اليمني ورحبت بذلك وسلمت السلطة للجبهة القومية بعد أن ساعدت بقواتها على ضرب جبهة التحرير وتصفية قواudsها داخل المنطقة وتعقبت كثائبهما بالطائرات حتى داخل أراضي الشطر الشمالي .

بريطانيا كانت تعلم أن عدم الاستقرار سيكون الطابع المميز للسلطة المستقلة الجديدة في الجنوب ، وان عدم التقدم الاقتصادي سيكون «القدر» المفروض على هذه المنطقة وما يؤدي اليه من تراحم قاتل على لقمة العيش وصراع رهيب على الدخل الموجود والمهدود ، والذى يتبلد ويتجدد نتيجة للعجز الاقتصادي المصحوب بافراط في الشعارات وافراط في التصفيات وافراط في دفن كل مجال للاستثمارات .

بريطانيا كانت تعلم أن الفوضى هي التي ستسود في جنوب شبه الجزيرة العربية ، وكانت تريد ذلك بالذات .

لأنه كلما زادت هذه الفوضى في شطر اليمن الجنوبي كلما استنزفت قوى التسطير اليمني الشمالي .

وكلما غرقت اليمن بشطريها في الفوضى والتهديد بالابتلاع الماركسي كلما اضطرت السعودية الى الالتفات بكل ثقلها الى جنوب الجزيرة فتدبر ظهرها للشرق ، أى تنسى الكويت ودول وامارات الخليج حتى سلطنة عمان ، وبالتالي تفرد بريطانيا بترتيب شئون منطقة الخليج بغير منافسة أو مناقشة من السعودية .

وكلما زادت الشعارات في الجنوب ونادت بالامتداد الى الخليج كلما زاد اعتماد الخليج على بريطانيا التي تتقدم اليه كرجل شرطة مهذب يريد أن يحميه « لوجه الله » من « الشعارات الحمراء » التي تتأهب لابتلاعه .

اذن فالشعارات الماركسية في شطر اليمن الجنوبي
تقوم بدور دولي مزدوج .

تقوم بدور « قاعدة انطلاق » للماركسية الدولية في
هذه المنطقة .

وتقوم بدور « الارهابي » الذي ييرر دور « رجل
الشرطة البريطاني » في نفس المنطقة .

لذلك فانني لا أحصر أسباب الانقسام داخل الجبهة
القومية في العوامل الشخصية وحدها وإنما أضيف إليها
مؤثرات دولية ، أضيف إليها عوامل اقتسام المصالح
الدولية ، عناصر الاستراتيجية الدولية .

الكتلة الماركسية سعيدة بالوضع القائم في شطر
اليمن الجنوبي ، وبريطانيا سعيدة أيضاً بهذا الوضع كل
السعادة .

والذى يدفع الثمن هو شعب اليمن في شطري اليمن
ثم شعوب الجزيرة العربية التي لا تستطيع أن تقفه

مستمتعة بمسرح العمليات الذى يتأهّب في شطر اليمن الجنوبي ليمتد الى مخائق هذه الشعوب .

باختصار ..

عرب الجزيرة العربية يمنيون وغير يمنيين هم الذين يدفعون الثمن ، وبريطانيا ودول الكتلة الماركسية هم الذين يقتصونه .

والامر يتوقف على صحوة عربية تتيقظ على أنين الصمير العربي الذى يرجو أن تنطلق سياسة العرب من مصلحة العرب ، وعندئذ تتبع شعاراتهم من صميم واقعهم .

وأما ما أشار اليه الزميل بشأن الطريق الرأسمالي الاحتقاري والطريق الاشتراكي للتنمية فاننى أؤيد الزميل فيما ذهب اليه ، أو أنه يؤيدنى فيما سبق أن أعطيت بعض سماته في محاضرتى الأولى عند حديثى عن «وضوح الرؤية وتنظيمها في الشطر الشمالى» وأشارتى الى فلسفة

التطور اليمنى التى يجب أن تستخلص بالعلم من الواقع
اليمنى و تستهدف تطويره الى الأفضل فى اطار عربى و ضمن
مفهوم العدالة الاجتماعية التى أوضح الاسلام قسماتها
الأساسية وترك تفاصيلها الجزئية لتطور مع الحياة حتى
تنتلاع مع ظروف كل مجتمع واحتياجات كل عصر .

**وتعليقات الزميل تقنعني بأن جهودى الفكرية
لا تذهب سدى .. وإنما تلقى صدى ..**

وبالنسبة الى الناصرية فاننى لم أشر اليها في
محاضرتى الان لأنها ليست مجرد شعارات حتى أتحدث
عنها في محاضرة بعنوان «سوق الشعارات في اليمن» .

الناصرية تجربة حية ومستمرة وذات جوانب ايجابية
ودروس مستفادة ولذلك فان مجال الحديث عنها يمكن أن
يكون عند الحديث في محاضرة مستقلة عن نظرية التطور
في اليمن أو برنامج العمل الوطنى المرحلى في اليمن . أو
أى موضوع قريب من ذلك .

التجربة المصرية تجربة ذات جسد وروح وتنمو كل

يوم وتعطى كل لحظة دروسا مستفادة ولا تفرض على أي شعب من الشعوب أن يتقييد بها حرفيا ، وإنما يمكن لكل شعب من الشعوب العربية أن يدرسها ويأخذ الجواب الإيجابية التي أثبتت هذه التجربة ايجابيتها .

وبطبيعة الحال سيكون هناك اختلاف في التفاصيل عند الاستفادة من هذه التجربة في أي شعب من الشعوب العربية لأن الاختلاف بين خصائص الشعوب كما جاء في الميثاق العربي يفرض الاختلاف في منهاج كل منها ، مع احتفاظ كل المنهاج بالاطار العربي العام والمنطلق العربي العام والمهدى العربي العام .

وهذا أحدث ما توصلت اليه العلوم الاجتماعية الحديثة وهو ما نص عليه الميثاق العربي بصرامة ووضوح .

أما رفضنا للماركسية وأشارتنا إلى رفض الرئيس بومبيدو والشعب الفرنسي لها فانتهى لم أقصد الربط بين

اللرغضين ، فنحن نرفض الماركسية كما قال الزميل لأسباب
تختلف تماماً عن أسباب رفض الفرنسيين لها ٠٠

لكنني أشرت الى الرفض الفرنسي الحديث لها لأن
الماركسية الآن أصبحت « موضة » أنصاف المثقفين
العرب ٠

نصف المثقف الذي يريد اثبات ثقافته يتبااهي
باظهار اعتقاده للماركسية ولو بغير أن يدرسها أو
يفهمها ٠

فأردت أن أشير الى رفض الفرنسيين هذا الأسبوع
لها لاثبت لأنصار المثقفين أنه توجد شعوب أكثر ثقافة
ترفض الماركسية ولا تعتبر رفضها تخلفاً ، بل تقدماً
وهيذا من التعمق في الثقافة والتقدم ٠

أردت أن أقول لأنصار المثقفين : لا تتبااهوا بمجرد
اعتقاد الماركسية ، فاعتقادها لا يثبت ثقافة ، ورفضها
لا يثبت جهلاً ، بدليل أن الشعب الفرنسي صاحب أعرق

الثقافات والحضارات الأوربية رفض الماركسية الآن وهذا
الأسبوع بالذات .

الشعب الفرنسي ، شعب البذرة الاشتراكية الغربية
الأولى ، شعب فيكتور هيجو ، وجان جاك روسو ، وفولتير
وشعب العقد الاجتماعي .

فعندما يرفض هذا الشعب الماركسية هذا الأسبوع
قائمه يرفضها عن علم وليس عن جهل ، يرفضها ووراءه
حضارة عريقة وتاريخ اجتماعي مجيد .

الاستشهاد بذلك لا يعني أننا نرفض الاشتراكية
لذات أسباب رفض الشعب الفرنسي لها .

كذلك أردت أن أضرب مثلا بالنظام الفرنسي الذي
يعترف رئيسه بأنه يوجد به قصور ونقص ومع ذلك
يرفض الماركسية وبعد الشعب الفرنسي بایجاد العلاج
لهذا القصور وذلك النقص بعيدا عن الماركسية .

وقلت أن نظامنا في شطر اليمن الشمالي به قصور

وبه نقص ولكن ينبغي أن نبحث له عن علاج بعيداً عن
الماركسيّة .

أى أن الماركسيّة ليست العلاج الوحيد لنظامنا في
اليمن ، اذا لم تكن الفرر الوحيد لنظامنا في اليمن .

•• وشكراً

كلمة الختام للأخ عبد الله الأشول
مسئول اللجنة الثقافية

أيها الأخوة الزملاء ..

ان رابطكم وهى تعكس التزامكم تجاه القضايا الوطنية ، واسهامكم بالحوار فيما بحثا عن الحقيقة وكتشفا لكل الملابسات التى تلف جوانبها ، واصراركم دوما على ممارسة الديمقراطية في اطار رابطكم بخلق مناخ يكفل لكل ذى رأى أن يعبر عن وجهة نظره بكل حرية ، وأن يطرح كل ما يريد بكل صراحة ، مخصوصين النقاش المسؤول والبناء أى مفهوم يطرح .

وإذا كانت الساعة الآن قد قربت الفجر ومرت الساعات تلو الساعات دون أن نحس بمرورها ونحن نعيش مع السيد الدكتور عبد الرحمن البيضاني في محاضرته

العلمية القيمة واجباته الصريحة المستفيضة والمتدفقة
بغزارتها العلمية والمنطلقة من التزاماته الوطنية والقومية
.. فباسمكم نكرر شكرنا العريق للسيد الدكتور على
مشاركته لنا هذه الليلة .

ونحن نحيي فيه هذه القدرة الفائقة على تحمل
مشاق الحديث وال الحوار طوال هذه الساعات الكثيرة ، كما
نحيي فيه ما بذله من جهد ووقت كبيرين في اعدا محاضرته
العلمية القيمة مرتكزا على الاستدلالات العلمية وجاعلا
من الأسلوب المنهجي في تناوله لكل ما قيل حول قضيائنا
الوطنية والفكر الانساني طريقا له في التحليل والاقناع .

أيها الاخوة الزملاء ..

ان قضيتنا الوطنية تمر بمرحلة دقيقة وخطيرة
تفرض على الجميع الارتفاع الى مستوى المرحلة الحالية .
ودوركم هنا كقطاع واع وكبير من قطاعات شعبنا ، ودور
مفكرينا في هذه الفترة التاريخية المصيرية هو المساهمة ،

والمُساهمة البناءة للخروج من المأزق الذي تمر به القوى
الوطنية .

ولن يأتي ذلك الا عن طريق الحوار ، وال الحوار الجاد
بعيداً عن التعصبات والتشنجات ، وهذا ما التزمت به
أمامكم هيئتكم الادارية ولجنتكم الثقافية ، التي سعت
إلى تعميق الحوار داخل الرابطة للتعرف على كل وجهات
النظر للوصول إلى فهم مشترك وموحد وتصور عام يخدم
في النهاية قضايا وطننا العزيز .

واننا نتمنى أن يكون السيد الدكتور عبد الرحمن
البيضاني معنا دائمًا من أجل نفس الغاية الوطنية
والقومية .

وأخيرًا نعتذر للسيد الدكتور على تأخيره معنا إلى
هذا الوقت المتأخر من الفجر .

وحيث أنه لا يزال لدينا في قائمة طالبي الكلمة عدد
من الأخوة الزملاء الذين يرغبون في توجيه بعض الأسئلة

الى سيادته فقد تقرر استمرار الحوار مفتوحاً غداً وبعد
غدٌ لمن يريد أن يستأنف الحوار مع السيد الدكتور بحضور
ممثلين عن الهيئة الادارية .

والى محاضرة قادمة وشكراً .

المناقشات اللاحقة

دارت هذه المناقشات يومي السبت والأحد الموافقين
٧ ، ١٨ مارس ١٩٧٣ لاستئناف الحوار تمكيناً لراغبي
الحوار من ابداء وجهات نظرهم ، وذلك بحضور ممثلين
عن الهيئة الادارية للرابطة .

طالب : أشكر سيادة الدكتور على محاضرته العلمية ذات الأبعاد الفكرية العميقة والواسعة المدى وأود أن أبدى بعض الملاحظات حول بعض الموضوعات التي تناولتها هذه المحاضرة .

أولاً : بالنسبة الى الاستشهاد برفض المجتمع الفرنسي للماركسيّة فلقد كانت عندي نفس الملاحظة التي أبداها أحد الزملاء والتي رد عليها السيد الدكتور ردًا مقنعاً .

لكنني أرجو أن أضيف على ذلك أن الشيوعية الماركسيّة لا يمكن أن تسود الا بالقوة والاكراه وتستمر متحكمة في مصير المجتمع بعد أن تشنل ارادته الحرة وتلغى اختياره الديمقراطي .

ولذلك لم يكن من الممكن أن يختار المجتمع الفرنسي في الثلث الأخير من القرن العشرين النظرية الشيوعية الماركسيّة بارادة حرة ديمقراطية بعد أن تقدمت الحضارة الحديثة وأنتشرت أخبار المجتمعات التي احتوتها النظرية

الشيوعية الماركسيّة بالقوّة وجّهتّها عاجزة عن التخلص منها بأيّة صورة من الصور والأمثلة الدوليّة على ذلك كثيرة ومحروفة .

ثانياً : لقد أصبحت السلطات التنفيذية في جميع بلاد العالم تتدخل بقدر أو باخر في الحياة الديموقراطية بمعنى أنه لم تعد في كثير من الديمقراطيات السياسيّة ممارسات ديموقراطية بالمعنى الكامل للديمقراطية .

وهذا يسوقنا إلى التساؤل كيف يمكن تحقيق ديموقراطية سياسية كاملة في مجتمع من المجتمعات ؟

ثالثاً : أرجو من سيادة الدكتور أن يوضح مفهوم ونطاق التقدم الذي يمكن أن يحرزه أي اقليم عربي على حدة مما راعى في تخطيطه الاقتصادي الاطار العربي العام للوحدة العربية ؟

ذلك لأنّني لا أتصور امكانية نجاح أي اقليم عربي في التطور الحضاري العصري الا من خلال التحالف

جوحدة عربية شاملة تجمع طاقات الأمة العربية كلها ولا تكتفى بمجرد تنسيقها فحسب . كما تفعل جامعة الدول العربية التي استبدلت الوحدة بالتعاون . ثم اقتصر التعاون على مجرد التنسيق ، وبعد ذلك تلاشى التنسيق وتجسدت وتعمقت التجزئية والانفصالية وتاهت الوحدة .

بينما توجد في ليبيا الامكانيات المالية وتوجد في مصر الامكانيات الفنية والعلمية وتوجد في أقاليم عربية أخرى امكانيات زراعية وفي غير هذه الأقاليم توجد امكانيات من أنواع أخرى . وكانت المنطقة العربية كلها وحدة سياسية واحدة ثم جاء الاستعمار التركي وأنا أسميه استعمارا لأنه لم ي العمل على تجديد طاقات الأمة العربية بل عمل على تعطيلها وشلها ، ومن بعده جاء الاستعمار الغربي وفرض التجزئية .

ولذلك فإن أي تقدم عربي يجب أن يحصل أولا على إزالة آثار الاستعمار ، أي إزالة حواجز التجزئية .
فأرجو من السيد الدكتور أن يوضح وجهة نظره بصرائحة في هذه النقطة .

رابعاً : لقد جاءت ثورة ١٩٥٢ تتويجاً للفكر العربي واللخلال العربي فأخذ الحس العربي يظهر من جديد مجسداً في التجربة المصرية بصفة متميزة لأنّه ليس وسطاً وليس توفيقاً وإنما اتجاه ثالث متميز في العالم . ولقد أشار السيد الدكتور إلى هذا الفكر إشارة عابرة في محاضرته علماً بأنه يستحق التوقف عنده والتركيز عليه .

خامساً : لقد كان السيد الدكتور يهاجم السعودية سنة ١٩٦٢ ثم تضمنت محاضرته الأخيرة نوعاً من المهادنة والباركة فأرجو من السيد الدكتور أن يوضح لنا أسباب ذلك .

سادساً : بالنسبة إلى الوحدة اليمنية واصرار أحد الزملاء الذين سبقوني إلى الحوار على حر الوحدة بين الكادحين فلائقني أتعجب من يعني هذا النداء بالkadheen ؟

إذا كان يقصد المجهودين بالkadheen فالشعب اليمني كلّه كادح بهذا المعنى ، وإذا كان يقصد بالkadheen العمال

فلا توجد في اليمن طبقة عمالية . وطبقة الوسطاء (التجار)
لا تحتاج إلى عنف ، أما تجار التجزئة فانهم لا يحصلون
على مجرد قوت يومهم .

ولذلك كنت أنتظر من الزميل قبل أن يطالب «بنضال
عمالى » أن يطالب « بعمل عمالى » أى بمصانع .

ولقد أتعجبنى تعقیب العميد الدكتور على ما جاء في
كتاب الأخ سلطان أحمد عمر بخصوص هذه النقطة حيث
أدانه في المحاضرة بالدعوة إلى إنشاء حزب لطبقة يعترف
هو نفسه ، أى سلطان أحمد عمر ، بأنها طبقة غائبة وغير
موجودة .

وكان الأولى بالزميل أن يدعو إلى قيام اتحاد على
المودج العربي يتكون من تحالف قوى الشعب العاملة
الموجودة فعلا ليقود النضال العربي وفقا للنموذج
الناسرى وليس على مقاس النموذج الماركسي أو
الرأسمالى .

فإن النطقة العربية ترفض الماركسية ، وتنستغنى عنها بمفهوم العدالة الاجتماعية الوارد في الإسلام والذي يمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان عندما يطبق تطبيقاً صحيحاً وفقاً للشريعة الإسلامية .

واننا لا نريد صراعاً بين الطبقات في المجتمع العربي وانما نسعى إلى إزابة الفوارق بين الطبقات في النطاق الإسلامي .

أما الزملاء الذين يتشنجون بالنظرية الماركسية فهم لا يريدون أن يجهدوا أنفسهم في التعرف على الفرق بين أوربا أيام كارل ماركس والظروف التي كانت تعيشها في تلك الأيام والتي أملت عليه صياغة نظريته المذكورة وبين حالة المجتمع العربي الآن ليدركوا مدى الاختلاف الكبير بين ظروف مضت منذ قرن ونصف وبين ظروف لا نزال نصنعها بأنفسنا .

في تلك الأيام كانت هناك ملايين العمال المستضعفين

المعدمين يصنعون القيمة لفئة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال .

الآن الوضع اختلف .

ولذلك فانتي أؤكد قول زميل آخر سبقنى الى الحوار وأشار الى قول الزعيم جمال عبد الناصر حيث قال انتا لم تنهكم في النظريات للبحث عن واقعنا وانما انهمكنا في الواقع للبحث عن النظريات . فهل هذا المفهوم ما يشير اليه السيد الدكتور بدعونه الى استخلاص نظرية تطورنا اليمني بالعلم من واقعنا اليمني ضمن اطار وحدتنا العربية ؟

الحاضر : أولا : أتفق الأخ الزميل على أن الشيوعية الماركسية لا تختارها المجتمعات بالطرق الديموقراطية وبالانتخابات الحرة ، وانما تفرض عليها فرضا وبالقوة عن طريق أحزاب تستولي على السلطة السياسية في ظروف دموية ثم تستمر بالقوة أيضا هكذا .

كانت قوة الاكراه المادى بالحديد والنار أو قوة الاكراه
العنوى بالدعاعية المستمرة التى تحتوى عقول الجماهير
وتسوقها الى تبني مواقف محددة لا تستطيع فكرياً أن
تختار غيرها .

هذه هي القاعدة العامة ، وما حدث في شيلى لم يكن
سوى استثناء جزئى من هذه القاعدة العامة ، استثناء
أملته ظروف خاصة ، لكنه قابل للنكرار عند توفير نفس
الظروف ، وهو ما كان يمكن أن يحدث في فرنسا أخيراً
لولا أن فاقت جماهير الشعب الفرنسي في آخر لحظة
وسبق فوات الأوان .

ثانياً : ما أشار اليه الزميل من تدخل السلطات
التنفيذية في الممارسات الديموقراطية بذلك مرجعه الى
تشابك الحياة التفصيلية اليومية للجماهير عموماً ، لأن
التكامل الاقتصادي وتقسيم الأعمال وقيام السلطات
التنفيذية في كل الديمقراطيات بمهام اقتصادية انتاجية
وقيادها باختصاصات متعددة ومتشعبه أملتها الحضارة

الحداثة ، كل ذلك خلق أنواعا من الارتباط التبادلى بين الجماهير والسلطات التنفيذية مما خلق تأثيرات مباشرة وغير مباشرة تستطيع هذه السلطات أن تحكم في ضوابطها لتحول إلى قناعات شعبية معينة .

ولكن على أي حال يبقى الاختيار النهائي في الديمقراطيات حرا بارادة المواطن ، وان كانت السلطات التنفيذية تستطيع أن تلعب دورا في جذور ومناخ صياغة هذا القرار النهائي الحر .

والديمقراطية والحرية هي معايير نسبية تقيس بها ممارسات الشعوب بالنسبة الى ممارسات شعوب أخرى .

ثم تأتي نتيجة القياس لتميز بين الشعوب التي تمارس الديمقراطية والحرية أكثر من غيرها .

أو بمعنى آخر .. الديمقراطية نسبية والحرية نسبية ، فلا توجد ديمقراطية مطلقة ، ولا حرية مطلقة .

ثالثاً : بالنسبة الى التقدم الوطني والتقدى القومى
فلا شك في أن تجميع طاقات الأمة العربية كلها في وحدة
سياسية واقتصادية واحدة يعطى معياراً أكبر وأسرع
للتقدم في شتى المجالات السياسية والاقتصادية
والاجتماعية لا سيما في عصر الكيانات الاقتصادية
والسياسية الكبيرة وقد أسلبت في شرح هذه النقطة في
عدة مقالات في أخبار اليوم .

لكن هندسة بناء الاقتصاد القومى تحتاج الى هندسة
بناء الاقتصاد الوطنى في كل اقليم عربى ، لأن كل اقليم
عربى يتميز بخصائص معينة تملى تفصيل دوره الوطنى
الهندسى في بناء الاقتصاد القومى .

بمعنى آخر .. يجب علينا ونحن نسعى الى بناء
اقتصاد قومى أن نبدأ ببناء اقتصاديات وطنية قوية
تتكامل فيما بينها ليقوم كل منها بدوره في بناء الاقتصاد
القومى .

وبناء الاقتصاد الوطني في هذا الاطار يجل بالنعم
الوطني ولا يلغي العمل من أجل البناء القومي .

اما ترك البناء الوطني انتظارا للبناء القومي فانه
يهمل المصالح الوطنية ولا يحقق المصالح القومية .

وهذا ما قصدته بالبدء فورا بتخطيط اليمن اقتصاديا
واضعين في تخطيطنا ضرورة الوحدة اليمنية وضرورة
الوحدة العربية .

هاتان الضرورتان تمليان علينا عدة ملاحظات عند
قيامنا بالتخطيط الاقتصادي اليمني الوطني ، منها التركيب
العضوى لعناصر الاتتاج وأخصها الادارة والخبرة وأ المال
ومنها المؤثرات العضوية في فرص التوزيع كأنواع
المشروعات وحجم السوق .

وهذا ما قصدته بدعوتى الى استخلاص نظرية
تطورنا اليمنى بالعلم من واقعنا اليمنى ضمن اطار وحدتنا
العربية .

ومن هذا المنطلق اتفق مع الزميل تماماً في أن التطور
الأمثل هو الذي ينطلق من منطلق عربي أشمل وليس من
منطلق وطني ضيق .

رابعاً : بالنسبة إلى التجربة المصرية فقد أشرت
إليها مضطراً لتفنيد مزاعم الأخ سلطان أحمد عمر وكانت
أود أن أستبقي الحديث عنها إلى محاضرة مستقلة تتضمن
تفصيل برنامج العمل الوطني اليمني أو نظرية التطوير
اليمني .

وبالرغم أن أوضحت في إجابة سابقة على أحد الزملاء
أنني لم أناقش التجربة المصرية في المحاضرة لأنها ليست
مجرد شعارات حتى أتناولها من جملة الشعارات التي
نزلت في سوق الشعارات في اليمن .

خامساً : بخصوص السعودية وأشتراكى في مهاجمتها
سنة ١٩٦٢ ثم اشتراكى الآن في مهادنتها سنة ١٩٧٣ فواضح

من ذكر هذين التاريخين أن هناك عشر سنوات كفارق زمني بين الموقفين .

**خلال هذه العشر سنوات تغيرت الظروف الموضوعية
التي تصيغ المواقف السياسية .**

وأنتى أنظر الى السعودية من خلال أربع عدسات
٠٠ عدسة يمنية ٠٠ عدسة سعودية ٠٠ عدسة عربية .
عدسة دولية .

والرؤية السياسية من خلال هذه العدسات الأربع
قد تغيرت خلال العشر سنوات الماضية تغييراً جذرياً .

بالعدسة اليمنية : كتت أرى السعودية سنة ١٩٦٢
دولة معادية للجمهورية اليمنية في صنعاء ، وفي سنة ١٩٧٣
أراها لا تعرف بها فحسب وإنما تساعدها اقتصادياً
وتدفع نيابة عنها ثنيات المدرسين والخبراء الذين تحتاجهم
الجمهورية اليمنية ، ثم تقوم بتفطية العجز المالي في
ميزانيتها النقدية .

وسواء كان قيام السعودية بتفطية عجزنا المالي
يرضينا أو يهيننا فإنه أمر يخصنا نحن ، ونلام عليه
نحن ، لأنه كان علينا نحن أن نضع مخططات للتنمية
الاقتصادية حتى نعتمد على دخلنا وحدنا ، على الأقل في
نطاق مرتبات موظفي الدولة والقوات المسلحة والأمن
العام .

وقد عرضت علينا دول كثيرة ، كان آخرها ليبية
الحقيقة ، أن تقوم بتمويل مخططات التنمية الاقتصادية ،
لكتنا لم نضع هذه المخططات حتى الآن .

وبالعدسة السعودية : أرى تغيرات كبيرة في
الهيكلين الاقتصادي والاجتماعي قد حدثت خلال هذه
العشر سنوات في السعودية ، فلم تتوقف عقارب الزمن
عند موقفها سنة ١٩٦٢ ، وقد قرأت احصائيات تفصيلية
كثيرة تؤكد ذلك في كتب ومجلات علمية عربية وأجنبية .

فمثلاً ارتفعت نسبة الإنفاق على قطاعات الخدمات

والتنمية الاجتماعية من مجمل اعتمادات الإنفاق من ٢٥٪
سنة ١٩٦٠ الى ٥١٪ في سنة ١٩٧٠

والمعروف أن الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي
والإداري بدأ به منذ اعلان الاصلاحات الداخلية الذي
صدر في الرياض في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وتتضمن ثمانية
بنود رئيسية منشورة في كتاب YEMEN THE
UNKNOWN WAR (اليمن .. الحرب المجهولة)
مؤلفه DANA ADAMS SCHMIDT في صفحتي ٥٣ ، ٥٤
طبعة لندن ١٩٦٨

أما توسيع قاعدة الحكم الى جانب تطوير النظام
الاقتصادي فقد بدأ منذ يناير ١٩٦٣ كما همس بذلك كتاب
(حافة الهاوية) مؤلفيه FACING THE BRINK
EDWARD WEINTAL and CHARLES BARTLETT
في صفحة ٤٣ طبعة نيويورك ١٩٦٧

كذلك أشار الى التغيرات التي حدثت في السعودية
خلال العشر سنوات الماضية كتاب وزارة الاعلام السعودية

« خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية » المطبوع سنة ١٩٧٠ في صفحة ١٢ حيث نص على أن التطور السريع قد حدث خلال السنوات العشر الأخيرة « بالذات » وفي جميع القطاعات .

وبالعدسة العربية : أرى أن السعودية الآن تقوم بدور عربي قومي تشهد به القاهرة رائدة النضال العربي القومي .

وما دمنا نسلم بأن القاهرة هي رائدة النضال العربي ، وأنها على أكتافها وحدها تقريباً قد استقرت مسؤولية تحرير الأمة العربية من آثار العدوان الصهيوني فلذلك يجب أن نسلم بشهادة رائد القاهرة الذي هو رائد النضال العربي الرئيس القائد أنور السادات .

فالرئيس السادات يشهد في معظم خطاباته العامة بالدور الإيجابي الذي تقوم به السعودية في المرحلة الراهنة من مراحل النضال العربي .

وأنتى وان كنت شخصيا لا أعلم طبيعة هذا الدور
ولا مداه فأنه بالقطع لا يقتصر على ما تقدمه وفقا لاتفاقية
الدعم العربي .

وان هذا الدور الذى لا أعلم هو الذى جعل
الرئيس السادات يشيد بالسعودية دون غيرها من
الدول العربية في خطابه الى الأمة المنصور في الصحف
القاهرية بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧١ الذى تتضمن بيان
سيادته عن اعادة التنظيم الشامل للدولة .

وما دامت هذه نظرة الرئيس السادات الى
السعودية غينبغي علينا أن نتكلف حوله مدعيين لوقفه
مقدرين للظروف التى يراها ولا نراها ، مؤمنين ومصدقين
للحقيقة التى يعلمها ولا نعلمها ..

بل ولا ينبعى علينا أن نفتئ عنها حرضا على بقائها
في الاطار المراد لها أن تبقى فيه حتى لا تضرها العلانية
أو تتناولها المزايدات السياسية .

ومن جهة أخرى ، وأنا لا زلت أتحدث من خلال العدسة العربية ، ينبغي عدم تجاهل الامكانيات المادية الضخمة والمتزايدة التي تملكتها السعودية مع عدم وجود مجالات الاستثمار الاقتصادي داخل السعودية بالقدر الذي يستطيع أن يستوعب كل هذه الامكانيات ٠

وهذا يعني اقتصاديا أنها تملك أحد عناصر الانتاج بقدر غير مناسب مع بقية عناصر الانتاج الأخرى . وهذا وضع غير مريح اقتصاديا بالنسبة إليها لا سيما بالنسبة إلى المدة الطويلة وما تحمله من تطورات وتقلبات لأنها يخلق لها نوعا من الاقتصاد «غير المتوازن العناصر» لأنها يعتمد في الأساس على الإيرادات البترولية وعوائد الاستثمارات الخارجية .

وقد حذر عالم الاقتصاد البريطاني اللورد كينز بريطانيا منذ العشرينيات من خطر الاعتماد على اقتصاد من هذا النوع ومدققت مخالفة ابتداء من الخمسينيات ، وقبلها بقليل وكان سببا في تراجع الاقتصاد البريطاني بالنسبة إلى الاقتصاديات المتقدمة الأخرى .

فالسعودية في حاجة إلى مجالات عربية تستطيع أن تستوعب استثماراتها على طريق المساهمة في بناء اقتصاد عربي قومي تكون هي أحد مؤسييه وليس أحد مموليه .

والأقاليم العربية الأخرى ، وبالذات اليمن بشطريها (حيث الامكانيات الطبيعية والبشرية النائمة) في حاجة ملحة إلى استعماله هذه الاستثمارات تحقيقاً لمنافع اقتصادية مشتركة عن طريق اقامة مشروعات اقتصادية مشتركة ، وهذه خطوة أساسية نحو اقامة اقتصاد يمني ووطني مزدهر ، وخطوة مبدئية نحو اقامة اقتصاد عربي متكامل .

عندما يكون هذا هو أسلوب التفكير فإن « التقارب العربي » وليس « التابع العربي » هو الذي يستطيع أن يتقدم في طريق الخلق والإبداع وصنع المستقبل الوطني الذي نتمناه ، والمستقبل العربي الذي نحلم به .

وبالعدسة الدولية : أرى أن السعودية قد أصبحت حليفاً طبيعياً « أوتوماتيكياً » و مباشرأً للجمهورية اليمنية ،

ذلك لأن الخطر الحالى والماشى الذى يكاد يبتلع الشطر الجنوبي ويتأهّب لابتلاع الشطر الشمالى هو الشيوعية الماركسية الدولية . وأصبح جيش الشطر الشمالى لايمك من الأسلحة سوى قطع من الحديد بعد أن امتنعت عنه امدادات الذخيرة وقطع الغيار وفضلت أن تتجه إلى الشطر الجنوبي الذى أعلن اعتقاده للماركسية .

معنى ذلك ، أن الأمور لو استمرت على هذا النحو ، فان المسألة تصبح مسألة وقت ، تزداد فيه أسلحة جيش الشطر الجنوبي وذخيرته وتدربيه ، وتحول فيه أسلحة جيش الشطر الشمالى إلى أ��ام من الحديد القديم .

وعند وصول الجيشين إلى هذه النقطة المرسومة لكل منها يمكن عندها افتئال حوادث تبرر استئناف الاشتباكات العسكرية حيث تحسم القضية عسكرياً لصالح الماركسية في اليمن بشطريها .

وبذلك يسقط المخزن البشري في الشطر الشمالى في قبضة الماركسية الدولية فتستخدمه بالقوة والاغراء في

استكمال بقية مخططها الاستراتيجي بالقفز على بقية
المناطق العربية .

لذلك فان وقوف السعودية الى جانب الشطر اليمنى
الشمالي في مواجهة الخطر الماركسي انما هو ضرورة
يقتضيها « كرم الدفاع » عن الجار بقدر ما تميلها « غريزة
الدفاع » عن النفس .

والخلاصة :

ان المواقف السياسية ليست نزعات شخصية ،
وليس مركبات نقص تعالج بها النفوس البشرية ضعفها ،
وانما هي خلاصات لتقديرات حسابية تجريها القيادات
السياسية المسئولة في كل مرحلة من المراحل ، وتتضمنها
للحذف والاضافة ، وتجرى عليها اختبارات الملاعة
المستمرة حتى تستطيع هذه القيادات أن تعبر بصدق
وأيجابية عن المصالح الوطنية والقومية التي تتضمنها
للدفاع عنها .

لذلك أعرف بصراحة أتنى أشتركت في مخاصمة
السعوية سنة ١٩٦٢ دفاعاً عن مصالح وطنية وقومية ،
وأعترف بصراحة أتنى أشتركت في سنة ١٩٧٣ في مصالحة
السعوية دفاعاً عن مصالح وطنية وقومية .

أعترف بذلك لأنني أعترف بأنني لا أخاصم لحسابي
ولا أصالح لحسابي ، وإنما لحساب بنى وطني وبنى
 القومي .

سادساً : بالنسبة إلى رفض الزميل للماركسيّة وقوله
أن المنطقة العربية ترفض الماركسيّة وأن الظروف التي
عرقها وعاشهما كارل ماركس في أوروبا الغربية تختلف تماماً
عن الظروف التي يعيشها الثالث الأخير من القرن العشرين
فأنا أافق الزميل على كل كلمة قالها .

وأما ما يتعلق بنظرية التطور اليمني فقد سبق أن
أجبت عليها في البند الثالث من إجابتي هذه مشيراً إلى
العلاقة بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد القومي .

طالب آخر : ذكر سيادة الدكتور في محاضرته القيمة

أن الرفيق جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي
صرح في القاهرة في يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٦٧ بأنه عندما
تخرج قوات الاحتلال البريطاني من الجنوب اليمني فإنه
يجب إنشاء دولة اشتراكية مستقلة في هذه المنطقة فهل
وافقت القاهرة على تصريحه ؟

الحاضر : من سياق الأحداث أستطيع القول بأن
الراوح أن القاهرة لم توافقه على تصريحه ، على فرض
صحة ذلك التصريح بالشكل والكلمات التي نشر بها .
واننى أستنتج عدم موافقة القاهرة على مضمون
ذلك التصريح من حرصها بعد صدوره ، ورغم صدوره ،
على تحقيق الوحدة الوطنية بين جبهة التحرير والجبهة
القومية ، واستمرار حرصها على ذلك حتى بعد وقوع
العدوان الصهيوني على الأمة العربية في ٥ يونيو سنة
١٩٦٧

ففى الأشهر التالية لذلك العدوان وحتى يوم جلاء
القوات البريطانية عن الجنوب فعلا لم تتوان القاهرة عن
العمل على تحقيق تلك الوحدة الوطنية التى لم تتحقق منذ

ذلك الوقت لما كان هناك أى مجال لقيام نبض ماركسي في تلك المنطقة لأن جبهة التحرير بقيادة الأخ عبد القوى مكاوى كانت ولا تزال ترفض الماركسية بصرامة ، وهذا ما سهل عليها أمر اندماجها أخيرا ضمن القوى الوطنية الأخرى .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على محاضرته العلمية الغزيرة ، وفي الحقيقة أنها كانت وجيبة دسمة تحتاج إلى وقت يتسع لقراءتها بامتعان بعد طبعها حتى يمكن الوصول إلى أعماقها والاستفادة من كنوزها الفكرية الثمينة .

ولقد ذكر السيد الدكتور في محاضرته أن الشهارى يدعو إلى إنشاء تنظيم سياسى باسم الجبهة الوطنية الديموقراطية .

والمعلوم أن القوى التى يدعوها الشهارى إلى الانصمار في هذه الجبهة هي الجناح الماركسي من الجبهة

القودية الحاكم الآن في الجنوب ، والجناح الماركسي لحزب
البعث اليمني وحزب الشبيبة اليمني الماركسي .

ويتضح من ذلك أن الماركسية هي الايديولوجية المشتركة بل الواحدة التي تجمع بين هذه القوى ، كما يتضح أيضاً أنه في نظر دعاة هذه الجبهة الوطنية الديموقراطية الماركسيّة لا توجد قوى يمنية تقدمية غير الفناصر الماركسية التي دعاها الشهارى الى الانصهار في جبهته .

فما هو رأيكم في الموقف الذي ينبغي أن تتخذه القوى التقدمية اليمنية الأخرى من هذه الجبهة كالناصريين والوحدوين والمستقلين ، وهل هناك ضمانات اذا رأيتم امكانية تحالف هذه القوى مع الجبهة الوطنية الديموقراطية ؟

المحاضر : التقاء الماركسيين على الماركسية أمر مدقع في هذه محلك المردود في أن يجمّع مدد زمن طويل لولا أن تأخر بسبب احتكار الجناح الماركسي من الجبهة القومية

للسلطة وحرصه على عدم اشراك الكل الماركسيه الأخرى معه في السلطة رغم اشتراكتها معه في نفس العقيدة ونفس المصير .

وذلك على فرض أن الماركسيين اليمنيين يدركون فعلا النظرية الماركسيه وهو فرض ضعيف جدا ويتأكد ضعفه من كتابات سلطان أحمد عمر وخطب وتصريحات المسؤولين الجنوبيين التي تدل بوضوح على عدم ادراك حقيقي أو تقريري للنظرية الماركسيه .

ومع ذلك فانتـا نصفهم بالصفة التي يحلو لهم أن يصفوا أنفسهم بها وهي الماركسيه سواء كانوا «ماركسيين عن علم» أو كانوا «ماركسيين عن وظيفة» .

وأما من جهة امكانية تحالف القوى الوثنية التقديمية غير الماركسيه مع الجبهة الوطنية الديموقراطية الماركسيه فإنه بصرف النظر عن مدى ولاء عناصر هذه الجبهة للماركسيه ، وبصرف النظر عن دوافع هذا الولاء سواء كلن «ولاء اقتباع» أو «ولاء انتفاع» فان سلوكهم الدموي والتصفوي يستبعد أي احتمال في الثقة فيهم

والاطمئنان اليهم والعمل معهم حتى في المجالات
الخيرية .

أما في المجالات السياسية فلم يعد هناك أى متسع
للاشتراك معهم في أى اتجاه بعد انحيازهم الأعمى
للأنسانى للإجراءات التعسفية التي تتخذها سلطات
الجنوب ضد جماهير الجنوب ، وبعد تصفيقهم اللامعقول
لهذه السلطات وهى تقوم بتشريد هذه الجماهير ، وبعد
اعلامهم الانتقام اللامدروس الى النظرية الماركسيّة التي
تقف أغلبيّة الشعب اليمني العظيم متّحدة لها حتى
العظم .

اذن لم يعد هناك أى مجال لاي تعاون يمكن أن
تُفكِّر فيه القوى اليمنية التقدمية غير الماركسيّة مع القوى
التي تدعى الماركسيّة . لأن التعاون لا يكون بين النقيضين
المتناقضين تماماً في كل شيء ، في النهج وفي الأسلوب
وفى الهدف .

وحيث لا مجال للتعاون .. فلا مجال للضمادات ..

ولا يبقى للقوى التقديمية اليمنية غير الماركسية
 سوى أن تتحدى فيما بينها على النحو الذي فصلناه في
 اجابة سابقة على زميل سابق .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على محاضرته
 العلمية وعلى سعة صدره في الحوار وعندى ملاحظة هي
 أن سيادته لم يشير إلى الأحكام التي تصدر في شطر اليمن
 الجنوبي جزافاً ضد المواطنين الأبرياء بغير محکمات
 شرعية ولا حتى صورية بل ودون مجرد أى اتهام .

ولم يشر سيادته إلى ألوان التعذيب الذي يلاقيه
 السجناء على أيدي خبراء من ألمانيا الشرقية الذين
 تخصصوا في التعذيب من أيام النازى ، ولم يشر سيادته
 أيضاً إلى الجثث المشوهة التي يفاجأ بها الناس كل صباح
 في الشوارع وهي جثث المساجين الذين يستشهدون أثناء
 عمليات التعذيب .

فهل أهمل السيد الدكتور الاشارة الى كل ذلك في
 محاضرته عمداً أو سهواً ؟ علماً بأنه جزء لا يتجزأ من

الممارسة الحية واليومية لشعار الديموقراطية وشعار الحرية وشعار الشعبية وبقية الشعارات التي تطلقها سلطات الإرهاب في الجنوب .

وهل يوجد قانون دولي يمكن الالتجاء اليه لإنقاذ المساجين الذين ينتظرون القتل بين لحظة وأخرى على أيدي العصابات الحاكمة ؟

الحاضر : لقد أشرت في المحاضرة الى سوء استخدام السلطة في شطر اليمن الجنوبي وما أدى اليه ذلك من مخاعقات اقتصادية واجتماعية وسياسية في البلاد ولم أذكر تفاصيل جزئية متعلقة بهذا الموضوع حيث لا توجد عندي بيانات احصائية أستند عليها في محاضرة علمية .

وأما من جهة الالتجاء الى الهيئات الدولية لإنقاذ المساجين في شطر اليمن الجنوبي فهو أمر ممكن ومعرفوف دوليا واننى أعلم ان الأخ عبد القوى مكاوى قد أرسل برقىات في أول مارس الجارى الى السادة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، والسكرتير العام للأمم المتحدة ،

والصلب الأحمر الدولي ، ولجنة علماء القانون الدولي
في جنيف .

وقد شرح الأخ عبد القوى مكاوى في برقياته عمليات
الاغتيال بالجملة التي تحصد المعتقلين السياسيين في
سجون شطر اليمن الجنوبي ، ونشرت الصحف العربية
والأجنبية هذه البرقيات .

فالاتجاء الى الهيئات الدولية بقصد إنقاذ المساجين
السياسيين ممكناً .

ولكن مدى جدوا الاتجاء الى هذه الهيئات الدولية
في إنقاذ هؤلاء المساجين فإنه أمر مشكوك فيه لأنه يتوقف
على مدى حرص السلطات الحاكمة في الجنوب على حسن
سمعتها الدولية ، فان كانت حريصة على سمعتها فان
تحرك الهيئات الدولية مقييد ، وان لم تكن حريصة عليها
فالتحرك لا يجدى شيئاً .

وأغلب الظن أن السلطة التي يرضيها أن تقتل

مواطنها وتلقى بجثثهم في الشوارع علينا ولا تعبأ بما
 يقال عنها في الداخل لا يهمها في كثير أو قليل ما يقال عنها
 في الخارج .

المسألة مسألة ضمير شخصي قبل أن تكون سمعة
 حكم .

مسألة «سلوك انساني» على مستوى الفرد المشترك
 في الحكم قبل أن تكون «سلوك سياسي» على مستوى
 «الشلة» المشتركة في السلطة .

فاذا كان العنف الدموي «صفة شخصية» في الفرد
 المشترك في الحكم كان العنف الدموي «طبيعة سياسية»
 للشلة المشتركة في السلطة .

ولو حدث أى استثناء من هذه القاعدة في صفة أى
 «فرد» من أفراد هذه «الشلة» فإنه يصبح هو بنفسه
 أول ضحاياها حتى تصح الطبيعة نفسها .

أى حتى تنسجم الطبيعة الدموية للشلة مع الصفات
الفردية التي تتكون منها .

وعندما يستقر فرز أفراد الشلة على هذا النحو
الدموي فإنه من العبث أن ينتظر المرء منها أن تصفي إلى
نداءات ضمير سواء كانت محلية أو قومية أو دولية ،
ما دامت نداءات الضمير ليست لها أسنان تفرض في
المجتمع الدولي قسوة الالتزام . فالالتزام هنا الزام
حضارى .

وعندما لا تهتم السلطة بالحضارة فإنها لا تقييد
بالالتزام الذي ينبثق منها .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على محاضرته
القيمة ، وأشكره أكثر على اهتمامه الانسانى الوطنى
الواضح بقضية المشردين الجنوبيين .

وعندى سؤال هو لماذا قطعت السلطة في عدن
علاقتها مع أمريكا متهمة ايها بأن لها صلات ببعض

الخطاب ولم تقطع علاقاتها ببريطانيا رغم أنها تتهمها باستمرار بأنها تشن عليها الغارات الجوية من عمان ؟

وسؤال آخر عن موقف الجامعة العربية صاحبة القرار الصادر في عام ١٩٦٧ الخاص بقضية الجنوب والذي يقضي بأن تتألف حكومة ائتلافية من جميع الكتل السياسية لتحكم الجنوب ؟

وما موقف الجامعة العربية من قضية المشردين الجنوبيين رغم أن جميع أعضاء الجامعة معرّفون جيداً وتفصيلاً أن عشرات الآلوف من أبناء الجنوب يعانون من ارهاب سلطة الجبهة القومية أكثر مما يعانيه أبناء فلسطين المقيمين في ديارهم على يد السلطات الصهيونية ؟

المحاضر : أعتقد أن سلطات الجنوب قطعت علاقاتها مع الولايات المتحدة ولم تقطعها مع بريطانيا رغم تشابه الأسباب التي تبرر قطع العلاقات مع هاتين الدولتين لأن الصراع الدولي يدور بين الكتلة الماركسية وبين الولايات المتحدة وليس بريطانيا طرفاً أساسياً فيه .

وهذا فضلا عن احتفاظ بريطانيا بمصالح بترولية تقرها سلطات الجنوب نفسها ، بالإضافة الى العلاقات الخاصة التي لا تزال بريطانيا تحتفظ بها مع بعض مراكز القوى في الجنوب وفي بعض مناطق عربية أخرى ذات تأثير خاص في عدن .

وأما موقف الجامعة العربية من قرارها الصادر سنة ١٩٦٧ بشأن الوحدة الوطنية في الجنوب فإنه ليس أفضل من موقف مجلس الأمن من قراره المصادر في نفس هذه السنة بشأن العدوان الصهيوني في الشرق الأوسط .

القرارات الدولية لا تحول الى قرارات تنفيذية الا اذا استطاع أصحاب الشأن الاستناد عليها وفرضها بالقوة .

فهي مجرد ميراث دولية في أيدي أصحاب الشأن يستخدموها عندما يقدرون على استخدام القوة في فرض تنفيذها .

ولذلك فإن قرار الجامعة العربية ليس أكثر من مبرر

في يد القوى الوطنية تستند عليه عندما تستطيع أن تفرض
الوحدة الوطنية بالقوة .

أما كيف تحصل على القوة .. وأين وهى وكيف
وبمن تستخدمها ؟ ذلك أمر آخر .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على الدقة العلمية
الفائقة التي صاغ بها محاضرته حتى بلغت قمة الفكر
السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفلسفى المعاصر ،
والتي تعتبر بحق مرجعاً يمنياً نفتخر به .

وان الثورة .. آية ثورة تقاد من خلال معيارين
اثنين .. الشعبية والتقديمية .

ولو حاولنا تطبيق ذلك على ما يجري الآن في الشطر
اليمني الجنوبي لوجدنا بالنسبة إلى المعيار الأول أنه يوجد
هناك طلاق شعبي جماهيري بين السلطة الحاكمة وبين
الجماهیر المحکومة المقاومة على أمرها .

وكذلك بالنسبة الى المعيار الثاني لا يوجد هناك تقدمية ، لأن التقدمية لا تتحقق الا من خلال تعبئة طاقات الجماهير صاحبة المصلحة في التقدم لتصنعه وتحميءه .

وما دامت الجماهير مغلوبة على أمرها ويفصلها عن السلطة الحاكمة طلاق شعبي فان هذه الجماهير لا تعطى طاقاتها الخلاقة التي تصنع التقدم لأنها تدرك أن السلطة الحاكمة لا تعمل لمصلحتها ، أى مصلحة هذه الجماهير .

فالجماهير لا تثور من أجل الثورة فقط ، ولا خلاصا من الملل ، وإنما تثور ل تستخلص ارادتها من يد غاصب كى تطلق إلى ما تريد من آمال ورخاء وتقديم .

أى أنها لا تثور الا على أمل تحقيق انجازات حقيقة ، بينما لا يحدث في الجنوب سوى رفع شعارات وضرب مواطنين وتتكميل بأحرار ، أى لا توجد في الجنوب اليمني سوى ثلة مسلحة تكسب على حساب عرق من تسفيهم بالكادحين .

ولذلك هل لدى سيادة الدكتور اجابة صريحة توضح لنا الجهة التي تعمل لحسابها السلطة الحاكمة في شطر اليمن الجنوبي ما دامت لا تعمل لحساب الشعب ؟ وكيف استلمت السلطة ؟ وما هي القوى التي تستند عليها الآن للبقاء في السلطة على صدر الشعب الذي يرفضها ؟

الحاضر : اذا سلمنا بأن شعب الشطر اليمني الجنوبي يرفض حقيقة السلطة التي تحكمه ، ثان استمرار هذه السلطة في الحكم يتوقف حينئذ على استمرار عاملين :

أولاً : استمرار دعم الكتلة الماركسية الدولية للسلطة الحاكمة في الجنوب عسكرياً واقتصادياً .

ثانياً : استمرار تفكك القوى الوطنية غير الماركسية وعدم اتفاقها على برنامج عمل وطني تدعو الجماهير الى النضال على أساسه .

ففي حالة التفكك العضوي بين القوى الوطنية

تنشأ مجالات متعددة تعمل فيها كل من هذه القوى على حدة ، وقد تنشغل ببعضها بعضا ، وقد تنصرف إلى أمورها المعيشية الخاصة ، وقد تلقى كل منها عباء الفضال على الأخرى فتفقد كل القوى الوطنية في حالة تنازع سلبي في مجال النassel الوطني .

وبالتالي تنسى هذه القوى الهدف الوطني حتى يتحول إلى هدف شخصي . بينما تعرف اسلطة الحاكمة طريقها إلى تعميق هذا التفكك الوطني من جهة كما تعمل على استئصال كل نبضة معارضة من جهة أخرى .

وإذا كان ينقصها العقل المفكر والمدير فإنها تستورده بجانا من الكتلة الماركسية الدولية التي تحمى وجود هذه السلطة الحاكمة عسكريا واقتصاديا وسياسيا .

وكان آخر أخبار هذه الحماية العسكرية ما اتفق عليه (الرفيق) على ناصر محمد رئيس وزراء شطر اليمن الجنوبي في زيارته الأخيرة لبولندا حيث اتفق على تأسيس شركة صيد أسماك « يمنية بولندية » برأس المال

قدره عشرة ملايين من الدولارات بصفة مبدئية على أن
تقدم حكومة بولنده سفن الصيد مجانا الى الشركة الجديدة
البولندية اليمنية .

وجه الغرابة هنا هو لماذا شركة بولندية يمنية ؟ لماذا
لا تكون شركة يمنية فقط ؟ لا سيما أن حكومة بولنده
ستقدم سفن الصيد مجانا ؟

**لماذا لا تكون بقية المساعدة عبارة عن قرض على
شطر اليمن الجنوبي وتكون الشركة يمنية فقط ؟**

المعروف أن سفن الصيد لا تستعمل للصيد فقط «
وانما تستعمل لأغراض أخرى كثيرة من بينها جمع
المعلومات السياسية والعسكرية ومن بينها القيام بعمليات
عسكرية فعلا ، وكل ذلك تحت غطاء صيد الأسماك .

وجود أسطول صيد يمني بولندي في مياه اليمن
الإقليمية وخارج مياه اليمن الإقليمية يعطي دلالة عسكرية
أكثر من دلالته السمكية .

وهذا ما ينبغي أن تتبه له حكومة شطر اليمن
الشمالي بالذات .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور البيضاوي على
تبنيه مشكلة المشردين الجنوبيين وابرازه لجوائزها
السياسية والاجتماعية والانسانية مما أعطى جماهير
شطر اليمن الجنوبي الثقة في نفسها والأمل في مستقبل
أفضل يسود فيه القانون وتمارس فيه الحريات الانسانية .

وما دام في المجتمع اليمني رجال يتسلحون في نضالهم
المشروع بفكر الدكتور البيضاوي فان اليأس لن يترب
إلى النفوس التي طال عليها الانتظار وهي تحمل السلاح
مترقب اليوم الذي تعود فيه إلى بيتها .

واننا لم نخطر إلى الخروج من الوطن بسبب
اختلافنا في الرأي على طرد الاستعمار البريطاني ، بل لقد
كنا نحن أول من حمل السلاح قبل الفئة الحاكمة الآن من
الجبهة القومية ، ولقد وقع أخواننا وأبناء عمومتنا شهداء
في معركة التحرير .

وكان نأمل أن نجد على الأرض التي حررناها بدمائنا
وعرقنا مكاناً يتسع لآمالنا العريضة في بناء وطن يمني
متحرر بآيماته باسلامه ويتحقق الوحدة اليمنية الفورية
على أرض سباً كى تعود إلى اليمن أمجادها وحضارتها
العريقة وتاريخها المجيد في طريق الوحدة العربية الن شاملة
التي استشهد من أجلها الزعيم البطل جمال عبد الناصر
والتي حمل رايتها من بعده خليفة ورفيق ثفاحه الزعيم
المؤمن أنور السادات .

لكتنا أثناء تحرير البلاد فوجئنا بالاستعمار البريطاني
يختار عناصر الجبهة القومية ويساعدوا مادياً ويزروا
اعلامياً ويشجعوا على ضرب الوحدة الوطنية بين القوى
القدمية المحاربة أولاً في احتضان الاستعمار لهذه العناصر
وجعلها ركائز يستند عليها بعد رحيله من البلاد عندما تأكد
من حتمية خروجه منها لا سيما أن جبهة التحرير كانت
قد أصرت على إخلاصها اليمني الوطني المطلق وولائها
العربي القومي ورفضت كل الإغراءات الاستعمارية .

وفوجيء العالم بتسلیم الاستعمار السلطة بطريقة

مسرحية لأعوانه الذين ربّهم على مراحل يتحلّص من كل فئة منهم بحسب انتهاء مرحلتها ، وكانت آخر الفئات التي ظهرت تلك الفئة التي ادّعت الماركسية .

فكيف تتّصور يا سيادة الدكتور شكل الاستفادة البريطانية من الوجود البريطاني المستند على الماركسية في الجنوب ؟ وهل هذا نوع من الاخراج الانجليزي الجديد لمسرحية الاستعمار القديم ؟

وثانياً ما تعلّيقكم على تشهير حكام الجنوب بالمرددين الذين لم يجدوا صدوراً رحمة إلا في ضيافة مصر ومساعدة السعودية ، فهل كان من المنطق انسانياً أن يظل هؤلاء المرددون على الحدود بين شطري اليمن بغير مغيث حتى يرضى عنهم حكام الجنوب الذين طردوهم من ديارهم ؟

ثالثاً : ما رأيكم في الدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الوطنية المعارضة للماركسية ؟

الحاضر : سبق أن أجبت على السؤال الأول بقولي

أن بريطانيا مستفيدة من وجود حكم مشاغب في شطر اليمن الجنوبي لأن دور رجل الشعب اليمني في الجنوب يعطى أهمية لدور رجل الشرطة البريطاني في الخليج العربي ابتداء من الكويت وحتى عمان .

فكلما كثر الشعب في شطر اليمن الجنوبي وارتفعت أصوات المراهقين بتحرير امارات الخليج وفرض الماركسية على الجزيرة العربية كلما زاد اعتماد امارات الخليج على بريطانيا لتحميها من الشاغبين الماركسيين .

والعكس صحيح ، اذا استقرت الأمور في الجنوب وساد العقل وسيطر المنطق وبطأ الشعب فان الحاجة الى « رجل الشرطة الانجليزي » تقل حتى تتعدم وتختصر في الحاجة الى « رجل الاقتصاد الانجليزي » .

حينئذ تحول العلاقات بين بريطانيا ودول الخليج الى علاقات ارقام وتبادل منافع اقتصادية ويتحكم منطق العرض والطلب والسوق المفتوح . وهذا « أكثر نفما للعرب » « وأقل نفعا لبريطانيا » .

ولذلك فمن مصلحة بريطانيا أن يبقى التشنج في المنطقة لتظل « العلاقات الاقتصادية مختلطة بضرورات الحماية » .

وبالنسبة إلى ضيافة مصر ومساعدة السعودية للمشردين الجنوبيين فإن مصر معروفة منذ ذكر التاريخ برحابة صدرها وكريم ضيافتها وقيادتها للقيم الإنسانية ، وقد مارست ذلك ولا زالت رغم ظروفها الصعبة التي تمر بها . وذلك ليس جديدا على مصر فانه من صميم تركيبها النفسي والخلقي والحضاري .

وأما مساعدات السعودية للمشردين الجنوبيين فانها بالإضافة إلى كونها تعبيرا عن الشهمة العربية والتخوة العربية التي هي صميم التاريخ العربي الجيد فان السعودية تدرك خطراً يعاشرها على نفسها من السماح بانتشار الماركسية في الجزيرة العربية ، فيوجد في السعودية مليون يمني ثماني وثلاثة مليون يمني جنوبي يمثلون الأغلبية العظمى للطبقة العاملة في السعودية ويمثلون نحو خمس سكان السعودية ذاتها ، بالإضافة

إلى الحدود المشتركة بين السعودية وشطر اليمن الشمالي وبين السعودية وشطر اليمن الجنوبي .

فالقضية بالنسبة إلى السعودية ليست قضية أخلاق وشهادة فحسب ، بل أنها إلى جانب ذلك قضية مصير أيضا .

أما تشهير سلطات الجنوب باتصال المشردين الجنوبيين بالسعودية فإنه لا يثير غرابة لأن هذه السلطات كانت تنتظر أن يهلك هؤلاء المشردون أثداء هيامهم على وجوههم في طريقهم إلى الاتجاه إلى شطر اليمن الشمالي ، فإذا ما وصلوا إلى أطواق نجاة في الشمال فذلك قضية ، وإذا ما تلقوا مساعدات من السعودية أو من ملائكة يوم القيمة فالمضيبة أعظم .

وبالنسبة ، اسرائيل أيضا تشكو من اتصال الفدائيين الفلسطينيين بالسعودية ، ومن مساعدتها المستمرة لهم .

طلب آخر : أولاً أشكر السيد الدكتور البيضاني على محاضرته القيمة وتحليله العلمي لمسار وتطور الأحزاب التقليدية في اليمن بصفة خاصة وفي المنطقة العربية بصفة عامة . كما أشكره على الدراسة العلمية الرائعة التي قدمها في محاضرته وتناول فيها تطور الفكر الاشتراكي العالى بعد أن ناقش بموضوعية وعلمية الشعارات السائدة في البلاد .

وفي الواقع لقد ظلت الأحزاب السياسية تدور حول نفسها في محاولة يائسة لخراج الواقع من التخلف الذي يعيشه ، لكنها كلها باعت بالفشل بسبب عجزها عن تحليل الواقع العربي تحليلا علميا صادقا وأمينا وبسبب التجاذبها إلى المزايدات الشخصية كنتيجة لافتت قياداتها وانقسامها على نفسها وتراحمها على مغانم السياسة .

وفي ظل غياب الفكر الواضح المتتطور المرتبط بالقيم والتقاليد الايجابية السائدة في المجتمع العربي انحرفت هذه الأحزاب تارة نحو أقصى اليمين وتارة نحو أقصى

اليسار ، وكأن المبادئ أثواب تلبس على مقاس عواطف
الجماهير .

وهذه الأحزاب كلها قد تعلقت على كتف عبد الناصر
في يوم من الأيام وبقدر أو بآخر وكانت تاجاً إليه في
فترات ضعفها حتى تستلهم منه القوة والنشاط والحيوية
وبعد ذلك تنقلب عليه وترفع شعارات على سبيل المزايدة
في خصومتها معه ، وهي لا تدرى أن الشعارات ليست
مجرد بريق يسيل له لعب الجماهير بقدر ما هي ممارسة
عملية تشبع بطونها الجائعة .

والتقدم في اليمن لا يمكن أن يتحقق الا بالانطلاق
من الواقع اليمني ذاته وفي إطار الثورة العربية بأبعادها
الاجتماعية والقومية التي أرسى دعائمها القائد والمعلم
جمال عبد الناصر .

فالتفكير الناشرى فكر مفتوح لكل التجارب الاجتماعية
دون تعصب أو عقد ، كما أنه قابل للتطور والاضافة بحسب
ـ تغير الظروف وتطور عناصرها .

والتجربة الناصرية هي التجربة العاجية الواقعية
المتطورة في الوطن العربي وهي أيضاً مستقبل الوطن
العربي .

أما الماركسية فانها تعتبر فقط من التراث الانساني
الذى يمكن الاستفادة من بعض جوانبه الايجابية ، وأما
تطبيقها ببرهتها فانه يتجاهل مرور قرن ونصف على
صياغتها منذ منتصف القرن التاسع عشر .

واذا كان السيد الدكتور قد أشار في محاضرته الى
روجيه جاروديه الذى اتهمه الحزب الشيوعى الفرنسي
بالانحراف عن الماركسية عندما رأى عدم انطباق بعض
جوانبها على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة
والتجددية ، فان روجيه جاروديه ليس الماركسي الوحيد
الذى لاحظ عدم انطباق الماركسية بمفهومها التقليدى على
الظروف الجديدة بل سبقه الى ذلك كثيرون وان لم تذع
أسماؤهم لعدم تمعنهم بشهرة روجيه جاروديه
العالمية .

كما سوف يعقبه ماركسيون كثيرون في المستقبل لأن الفكر الاجتماعي كما قال السيد الدكتور في أحد مقالاته القيمة في أخبار اليوم ليس كالتفكير الهندسي يمكن الأخذ به في كل زمان ومكان وإنما هو فكر خاضع للعوامل البشرية وللتطورات الاجتماعية ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر .

ولذلك فإن الماركسيين الذين يت指控ون لنظرية لا تتناسب مع مجتمعهم ولا تتفق مع طبيعة التطور فأنهم :

اما منتفعون من تعصبهم ، وانتهازيون عملاء لتيارات دولية تسخرهم ضد مصالح مجتمعهم .

واما أنهم من أصحاب العقول المريضة والمعارف المحدودة غير المتطورة ، والتي تبهرها زخارف الشعارات الرنانة التي ليست ذات ترجمة عملية نافعة في عصرنا الحديث .

معنى ذلك أن المثقفين العرب الذين يتعصّبون للماركسيّة ويُتشرّنّقون فيها فانهم يفعلون ذلك لأحد سببين :

١ - اما بسبب عجزهم عن محاولة الدراسة والتحليل لواقعهم الاجتماعي والاقتصادي السياسي وهذا «هروب من الواقع»

٢ - واما بسبب رفضهم التسلّيم بصحّة تحليل غيرهم من المفكّرين والزعماء اصراراً أثانياً منه على تبوء مراكز الصدار بغير كفاءة وهذا «قفز على الواقع» .

ولقد دلت أحداث كثيرة على أن عدداً من الماركسيّين تشدّقوا بالماركسيّة وكانوا لا يؤمنون بها وإنما يتّخذون من التربيع لها حرفة ومصدراً للكسب غير المشروع ، ومن أمثلة ذلك السنّيور النزو الملحق بالسفارة الكوبيّة في بيروت في منتصف السبعينات ، والذى حاول أن يجمع عدداً من المثقفين ويطرح عليهم نظرية القفز الثوري

والفلسفة الماركسية ، وكان ينتهي في كل نقاء الى مهاجمة فكر الثورة العربية وعلاقة عبد الناصر بالاتحاد السوفييتي .

وبعد ذلك هرب من بيروت الى الولايات المتحدة فأصدرت الخارجية الكوبية بياناً تعلن فيه أنه ثبت لها أن المذكور كان يعمل عميلاً للمخابرات المركزية الأمريكية .

وكان ذلك من ضمن آخر «المواضات» التي توصلت اليها المخابرات الأمريكية أى «مؤسسة» الثورية الماركسية .

وتوجد مدارس في المخابرات الأمريكية لتدريس الماركسية لخدمة في النهايةصالح الأمريكية التي تزعم الماركسية أنها تحاربها .

فما رأى سيادة الدكتور بحكم اطلاعه الواسع وأنقه العريض في دور المخابرات الأمريكية المركزية في تحريك وتحويل الماركسية في شطر اليمن الجنوبي؟ وما هو المخرج من هذا المأزق؟

الحاضر : ان التطور العلمي المكى والتقنولوجى
المذهل قد عكس نفسه أيضا على أجهزة المخابرات فى
العالم . لكن الاجابة على سؤالك تحتاج الى معلومات
خاصة ليست عندي .

وأما من ناحية المبدأ العام فانه يجب التسليم بأن
الدول الكبرى لا تترك الفرص تمر أمامها دون أن
تنتهزها لتحقق مصالحها الخاصة .

طرق انتهاز الفرص تختلف باختلاف الظروف ، أما
مبدأ انتهاز الفرص فهو ثابت ومستمر . لأن مصالح
الدول ثابتة ومستمرة .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على العلمية
الغزيرة التي اتسمت بها المحاضرة والتزاهة الفكرية التي
زانتها ، وهناك ملاحظات أرجو الاشارة إليها بالنسبة إلى
حزب البعث ، فلقد كانت نشأته بصفة عامة طائفية تترکر
في سوريا بين الدروز والعلويين على وجه الخصوص ،
وفي العراق بين العناصر التكريتية بالذات ، وبعد قيام

الحزب لم يستطع أن يربى عناصره تربية ثورية سليمة وظللت بتناقضاتها وتركيبيها الطائفى ، وكانت نتيجة ذلك أن تشرذم الحزب إلى عدة أجنحة .

ولم يستطع البعث أن يقدم أى شيء لخدمة القضية العربية سوى شعارات غيبية دون أن يفسرها أو يقدم أى مضمون لها .

وفي اليمن نجد أن البعث مارس نفس الطائفية انعكاساً لما هو سائرك في البعث بشكل عام ، وبعد ذلك حاول البعث اليمني الخروج من مأزقه وأفلاته الفكرى فاعتنق الماركسية واتجه إلى الاندماج ضمن الجبهة القومية كما صرخ بذلك (الرفيق) عبد الفتاح اسماعيل .

والمعلوم أنه يوجد تحالف حالياً بين حزب الشيبيه الشيوعي والجبهة القومية ذات المذهب الماركسي والبعث بعد اعتنائه للماركسية اليمنية ، فهل هذا هو التحالف الوطنى الديموقراطى والأسلوب الأمثل لتقدم وتطور اليمن ؟

ثم ما هو مصير هذا التحالف ، ومصير القوى الوطنية التقديمية الأخرى التي لا تؤمن بالماركسيّة بل ولا تتأخر عن التصدى لها ؟

الحاضر : ان تحالف الشيوعي والجناح الماركسي للجبهة القومية وحزب البُعث اليمني بعد اعتناقهم للماركسيّة يعني قيام جبهة موحدة ذات عقيدة ماركسيّة .

وهي بهذا الشكل لا تستطيع أن تعبّر عن أهانى الشعب اليمني في اليمن بشرطيها ، ونصيبها من الحركة محدود أولاً بمدى الدعم الخارجي الذي تتلقاه من التيارات الماركسيّة العالمية ، وثانياً بمدى المقاومة المستمرة من القوى الوطنية المناهضة للماركسيّة وقدرتها على استيعاب الدعم الذي تتلقاه هي الأخرى من خارج البيئة اليمنيّة .

ذلك لأن وجود دعم خارجي للماركسيّة في اليمن يحتاج إلى مناهضة وطنية وقومية .

وليس في ذلك أى خروج على قولنا ان مشكلتنا مشكلة يمنية ومن أبوين يمنيين وفي وسعنا أن نحلها حلاً يمنياً ، لأن الماركسيين الذين يتلقون الدعم من الخارج لفرض نظريتهم على اليمن يمكنهم أن ينكروا عن هذه المحاولة ويهبطوا إلى أرض الواقع ويرتخصوا بأفكار الثورة العربية الاجتماعية التي لا تخرج عن المفهوم الإسلامي الاجتماعي .

وإذا لم يفعلوا ذلك فانهم يفرضون على الشعب اليمني في اليمن بشرطها أن يهب حاملاً السلاح دفاعاً عن قيمه وتقاليد الإيجابية وحضارته الإنسانية التي في وسعه أن يطورها وفق أحد النظريات الاقتصادية وفي إطار من العدالة الإسلامية .

أنن فالماركسيون هم الذين يفرضون حمل السلاح على الشعب اليمني وهم الذين يرفضون اعتبار المشكلة اليمنية .. ومن أبوين يمنيين ، ويصررون على أن يأتوا لها بباب غير شرعي يتولى أمرها باسم التقديمة - الزائفة التي في حقيقتها لا تخرج عن نوع جديد من أنواع

السيطرة الاستراتيجية الدولية واحتكار أسواق المجتمعات البريئة المساجدة المتطلعة الى التطور

اما مصير القوى اليمنية التقديمية غير الماركسية فانه
مرهون ب مدى التحامها فيما بينها لتفاوض صننا واحدا في
معاركتين اثنتين :

معركة الحاضر بمواجهة الماركسيين ..

ومعركة المستقبل بمواجهة التخلف ..

كلمة الختام للأخ يسون عبده سعيد رئيس الرابطة

أيها الأخوة المزملاء

بعد حوار وجدل شقيقين مع السيد الدكتور عبد الرحمن البيضاني وانطلاقاً من قول القائد والمعلم عبد الناصر العظيم « إن الإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر » ، فقد عشنا مع الدكتور البيضاني في محاضرته العلمية النديمة منذ يومين في قاعة المحاضرات ثم عشنا معه أمس واليوم استكمالاً للنقاش وتكلمه للحوار وأفساحاً للمجال لكل من يريد أن يعبر عن وجهات نظره بحرية وديمقراطية حتى تقارب وجهات النظر فيما بيننا وتتبلور في فهم مشترك لواقع نصيحته ومستقبل نتطلع إليه حتى تتشكل واقعنا المتطرف ونصل به إلى ما نصبو إليه من تقدم ، وما تتطلع إليه أمتنا العربية من آمال عريضة في الحرية والاشتراكية والوحدة .

أيها الاخوة الزملاء ..

ان هذه المحاضرة الرائعة في منهجها العنمي وأسلوبها الم الموضوعي للذين يتميز بهما السيد الدكتور البيضاوي سوف تخلق ولا شك حوارا واسعا وتفاعلعا عميقا على مستوى الساحة اليمنية بأسرها ، لأنها قد تناولت بالدراسة العلمية والفلسفية والتحليلية النزية ما يرفع في هذه الساحة من « اعلانات » وما يباع فيها من « شعارات » فوصلنا بها الى الحقيقة التي قالها المعلم العظيم جمال عبد الناصر « اتنا لا ننهمك في النظريات بحثا عن الواقع ، لكننا ننهمك في الواقع بحثا عن النظريات » .

وفي الختام نكرر شكرنا العميق للسيد الدكتور ..
وننتظر محاضرته القادمة .. ونستودعكم الله ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

تعليق

الدكتور عبد الرحمن البيضاني

ربما لا نعلم عن حيرة تعانيها قيادة وطنية أكثر من تلك التي تعانيها القيادة الوطنية اليمنية وهي تبحث عن بداية طريق لحل مشاكل اليمن بشرطها .

ذلك لأنها ورثت تخلفا اقتصاديا عاماً وشاملاً تراكمت سلبياته عبر قرون متواصلة فأصبحت ضمن مكوناته الضاربة وظروفه الموضوعية التي تحكم في اختيار القرارات وصياغتها وتنفيذها .

ثم تزايدت المعوقات عمقاً واتساعاً بظهور الصراعات

الحزبية ، وما صاحب ذلك من مزايده على الشعبية ..
ومناقشة على العلمية ..

فتشتت العقل الوطنى الذى أرهقه التشنج
الفوضوى .. وتحطم الارادة الوطنية التى مزقتها
المبارزة الارهابية ..

وتاهت القيادة وسط الزحام ..

والأآن ..

ليس أمامنا سوى أن نبحث عن بداية طريق ..

طريق نخدم فيه النار .. ونطفئ به الصراع ..

فيستيقظ المتصارعون .. وينصرف الجميع إلى
التفكير بهدوء .. وجماعية .. وهو موضوعية .. وعلمية ..
في مصلحة واحدة .. مصلحة الوطن ..

وهذه المحاضرة ، وما تلاها من حوار ، ليست أكثر
من نظرة هادئة على بداية طريق .

نظرة لا تسرب في الأمل في اكتشافها ..

ولا تنفرط في اليأس من العثور عليها ..

من المحاضرة :

لا يكفي لمواجهة التخلف أن يقفز على السلطة ثوار
من طبقة (الشفيلة) يعترفون خطيا بأنهم سطحيون
ثقافيا .

فلو كان الاقتصاد عصمة سحرية لتحقق في الجنوب
معجزات اقتصادية غير طرد الثالث وتجويع الثلاثين .
ونحن لا نختلف على وجود التخلف في اليمن
بشطريها . لكننا نختلف على أسلوب التطور .
نفترق بين أسلوب يبحث عن امكانيات البلاد
ليطورها .. وأسلوب يعيث بهذه الامكانيات ويدمرها .
خلاف صريح .. قديم .. ومستمر ..
بين الذين يعرفون .. والذين لا يعرفون ..
وبين أولئك وهؤلاء سيحكم التاريخ .. بانصاف ..
عندما يجد التاريخ .. ذات يوم .. من ينصفه ..